

ما اختلف فيه على الإمام حماد بن سلمة من خلال كتاب علل الإمام الدارقطني من مسند أبي بكر الى مسند أبي هريرة رضي الله عنهم

تخريج ودراسة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة املاجستير
تخصص علوم الحديث

إعداد الطالب

عبد الكبير بن زيدان

تحت إشراف:

فضيلة الدكتور محمد محمود مهدي حفظه الله

كلية العلوم الإسلامية - قسم الحديث وعلومه

للعام الجامعي: 1432-1433 هـ

الموافق: 2012-2013 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صفحة الإقرار

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا ببحث الطالب (عبد الكبير بن زيدان) من الآتية أسماءهم:

المشرف

محمد محمود عبد المهدي

محمد محمود المهدي

المتحن الداخلي

أكرم رضوان فتح الله علي

أكرم رضوان

المتحن الخارجي

د. بدران العياري

بدران العياري

أحمد محمد عبد العاطي

أحمد محمد عبد العاطي

الرئيس

أحمد محمد عبد العاطي
Ahmed Ali Mohamed

APPROVAL PAGE

The dissertation of (ben zidan abdelkabr) has been approved by the following:

Supervisor

محمد ابراهيم بن سلة

Internal Examiner

أكرم بن سلة

External Examiner

بن سلة
بن سلة

Chairman

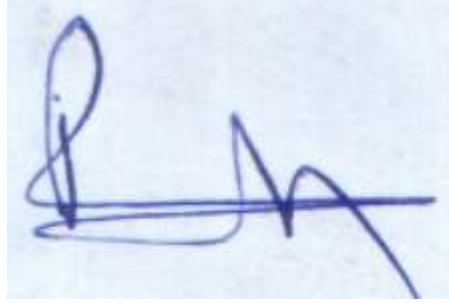
أحمد علي محمد
Ahmed Ali Mohamed

إعلان

أقر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوت النقل والاقتباس إلى مصادره.

اسم الطالب: عبد الكبير بن زيدان

التوقيع:



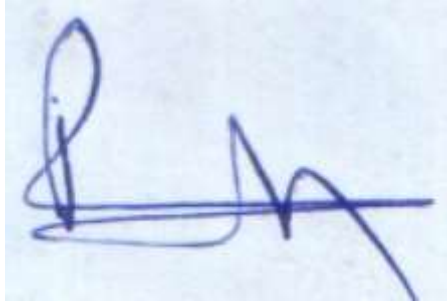
التاريخ:

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated .

Student's name: ben zidan abdelkabir

Signature :

A handwritten signature in blue ink, consisting of a large, stylized initial 'B' followed by a series of connected loops and a horizontal line.

Date:

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2009 © محفوظة لـ (عبد الكبير بن زيدان)

عنوان البحث: " ما اختلف على الامام حماد بن سلمة من خلال كتاب علل الدارقطني إلى مسند
أبي هريرة

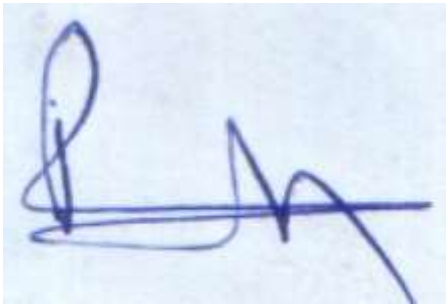
لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب من
الباحث إلا في الحالات الآتية:

1. يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
2. يحق لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الإفادة من هذا البحث بشتى الوسائل وذلك لأغراض تعليمية،
وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.
3. يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها
مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: عبد الكبير بن زيدان

التاريخ

التوقيع



ملخص البحث

هذا البحث يتألف بعد المقدمة من بابين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فتتضمن أسباب اختياري للموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجي في البحث، والدراسات السابقة للبحث، وشكر وتقدير.

وأما الباب الأول. فترجمت فيه للإمامين حماد بن سلمة، والدارقطني، ثم عرفت بالعلة لغة واصطلاحاً، ثم أشرت إلى أهمية علم العلل، ثم ذكر بعض طرق الكشف عن العلل، ثم عرفت بكتاب العلل للإمام الدارقطني، وبمنهجه فيه، بشكل موجز.

وأما الباب الثاني. وهو الأساس في البحث. فخصصته لدراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد بن سلمة بدءاً بمسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى مسند أبي هريرة رضي الله عنه. وذلك وفق المنهج التالي:

1. إيراد نص الإمام الدارقطني من العلل، ثم حصر الأوجه التي ورد منها الحديث بناء على كلام الإمام الدارقطني.

2. أخرج هذه الأوجه للحديث من مصادرها الأصلية.

3. أترجم للرواة الذين وقع بهم الاختلاف على الراوي الذي دار عليه إسناد الحديث. 4. أدرس هذه الأوجه التي ورد منها الحديث، فأخلص إلى الوجه الأرجح، وهذا مع بيان من يمكن أن يتحمل الخطأ في سند الحديث.

5. أذكر مرتبة الوجه الأرجح للحديث.

6. وقد رتبت مرويات الإمام حماد بن سلمة على ترتيب مسانيد الصحابة، مع الاحتفاظ بترتيب الإمام الدارقطني للمسانيد.

7. ثم ختمت البحث ببعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة

8. ثم ذيلت الرسالة بفهارس علمية.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

This research consists, following the introduction, of two sections, a conclusion, and indexes.

Concerning the Introduction, it includes the reasons behind my choice of the topic, its importance, and its objectives, and my methodology in this research, the previous studies of the research, and acknowledgements.

For the first section, I translated from the Imams Hammad ibn Salamah and Daaraqutni, and then identified “The Illal” linguistically and idiomatically. I also pointed to the importance of the “Science of Illal”, and mentioned some methods to detect these “Illal”, then concisely introduced the Book “Al Illal” of Imam Daaraqutni and his methodology.

The second section, being the basic part of the search, was devoted to the study the ‘Ahadiths’ (The Prophet’s sayings) on which Imam Hammad ibn Salamah was differed starting from the Abu Bakr’s datum, May Allah be pleased with him to the Abu Huraira’s, May Allah be pleased with him. And that according to the following methodology:

1. Citing the version of the Imam Daaraqutni about “Al Illal”, then highlighting the aspects from which the ‘Hadith’ was derived which reportedly based on the statement of Imam Daaraqutni.
2. Take the aspects of these ‘Ahadiths’ from their original sources.
3. Translate from the narrators who showed some variation from the pivotal Hadith narrator.
4. Study these aspects from which the Hadith was derived to conclude the outbalanced aspect by showing whom might bear the error in the Hadith’s datum.
5. Mention the rank of the outbalanced aspect of the Hadith.
6. Then I classified the Imam Hammad ibn Salamah’s cites based on the Prophet Companions’ data, while keeping Imam Daaraqutni’s references order.
7. Then I concluded the research with some findings I attained through this study.
8. Finally, I appended some scientific indexes to the research.

And Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and blessings and peace be upon our Prophet Muhammad and upon his family and companions.

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا على ما أسبغ علي من نعمه التي لا تحصى، ومن أعظمها نعمة الإسلام، كما أشكره جل شأنه على توفيقه إياي لإنجاز هذا البحث المتواضع، وبما أن شكر الله تعالى يتحقق بشكر الناس، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال الرسول لله صلوات الله عليه وسلم: **مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ**.⁽¹⁾ ومن باب الاعتراف بالفضل لأهله، كما قال عليها الصلاة والسلام

من حديث ابن عمر: ... **وَمِنَّا يَا لَيْكُم مَعْرُوفًا فَكَا فِتْوَاهُ، فَإِن لَّمْ تَجِدُوا مَا تَكَا فِتْوَاهُ، فَادْعُوا آلَهُ، حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ كَا فِ أُمَّوَهُ**.⁽²⁾

فإنياً أقدم بجزيل الشكر والعرفان للمؤسسين والقائمين على هذا الصرح العلمي الفريد جامعة المدينة العالمية بماليزيا، على براعتهم في ما أضافوه إلى الساحة العلمية العالمية، من طرق وأساليب وخدمات رائعة لطلاب العلم، في مشارق الأرض ومغاربها، فذلوا كلال الصعوبات، وقربوا العلوم، فجزاهما لله عني، وعن المسلمين خير الجزاء.

ثم إنياً أقدم بالشكر والامتنان إلى فضيلة الدكتور محمد محمود عبد المهدي الذي تولى الإشراف على هذا البحث، فقد حفزني كثيراً على إنجازه، وكان حريصاً على إتمامه، ثم لم يبخل علي بملاحظاته، وحسن توجيهاته، فجزاه الله عني خيراً، وبارك له في علمه، ومد له في عمره.

ولا يفوتني هنا أن أسدي شكري لكل من كان له فضل علي، وساعدني في إنجاز هذا البحث، فأسأل الله تعالى أن يثيب الجميع، وأن يختم لنا ولهم بالحسنى، آمين.

(1) أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (باب من لم يشكر الناس: 218)، وأبو داود (كتاب الأدب: باب في شكر المعروف: 4811)، والترمذي (كتاب البر والصلة: باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك: 1954)، وابن نجبان (الإحسان: باب ما يجب من الشكر لأخيه المسلم عند الإحسان إليه: 3407)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني، الصحيحة (716).

(2) أخرجها البخاري في الأدب المفرد (216)، وأبو داود (1672)، والنسائي (كتاب الزكاة: باب من سأل بالله عز وجل: 2567)، وصححه ابن نجبان في (الإحسان: باب: ذكر الأمر بالمكافأة لمن صنع إليه معروف: 3408)، والدارقطني في العليل (374/12)، والحاكم (412/1) علسرط الشيخين، ووافقها الذهبي، والألباني في الصحيحة (254).

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصلى الله على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد:

لا شك أنّ أفضل العلوم وأشرفها بعد العلم بكتاب الله تعالى هو علم الحديث، وكيف لا يكون كذلك، والحديث هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقديره، وهو المبين لكلام الله تعالى، والمفسر له، والموضح لمجمله. قال الخطيب البغدادي: إن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين، والإخبار عن صفة الجنة والنار وما أعد الله فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسماوات، وصنوف العجائب، وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين، وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم وسراياه، وجل أحكامه، وقضاياه وخطبه وعظاته وإعلامه ومعجزاته وعدة أزواجه وأولاده وأصحاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم، وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين والفقهاء المجتهدين.⁽¹⁾

وبعلم الحديث حفظ هذا الدين من كل شائبة ودخيل، ومن أي تحريف أو تبديل، ولولاه لاختلط كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلام غيره، والتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع. وقد أحسن الحافظ ابن الصلاح في وصفه إذ قال: هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويُعنى به محققو العلماء وكَمَلَتْهُمْ، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم،

(1) الخطيب، أحمد بن ثابت، شرف أصحاب الحديث، ط1 (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1996 م)، 8/1

وهو أكثر العلوم تولجا في فنونها. لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها⁽¹⁾. ولذا أكثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء.⁽²⁾

وهو علم شريف تميزت به الأمة الإسلامية عن سائر الأمم حتى قال ابن حبان: لم تكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهياً أن يزداد في سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف ولا واو، كما لا يتهياً زيادة مثله في القرآن لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرة عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء.⁽³⁾

ثم إن علم الحديث يشمل عدة فنون، كل فن قائم بذاته، ومن أدقها علم علل الحديث الذي قال عنه الحافظ ابن حجر: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غائبا، وإطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة. ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم؛ كابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وإليه المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والإطلاع على عوامضه، دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.⁽⁴⁾

وجاء بعد هؤلاء الحافظ الدارقطني، فأملى كتابا في العلل لم يؤلف مثله لا قبله ولا بعده، وهو يعتبر من أهم الكتب التي ألفت في باب العلل، وأعظمها، وأكثرها فائدة، حتى قال عنه الحافظ ابن كثير: وهو من أجل كتاب. بل أجل ما رأيناه. وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وأعجز من يريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرم مثواه.⁽⁵⁾

(1) إنسان العين هو حدقة العين، والحدقة أو المسماة (لقزحية) هي حجاب مستدير ملون خلف القرنية يتوسطه ثقب يسمى إنسانا العين والبؤبؤ. المعجم

الوسيط مادة: (حدقة)، وقال الأزهري: الحدقة هي السواد الأعظم في العين. تهذيب اللغة، مادة: (حدق)

(2) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمان، معرفة أنواع علم الحديث، ط1 (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1429 هـ، 2008 م)، 52/1-

(3) ابن حبان، كتاب المجروحين، ط1 (الرياض، دار الصميعة، 2000 م)، 3.30/1.

(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1 (القاهرة، دار الإمام أحمد، 2009 م)، 648/2، ونزهة النظر، ط4 (الدمام، دار

ابن الجوزي، 1998 م)، ص 123

(5) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، تحقيق علي حسن الحلبي ط1 (الرياض، مكتبة المعارف، 1996)،

والإمام الدارقطني من أئمة النقد وعلل الحديث، بل هو إمام الحديث في زمانه بلا منازع، ولمنزلة هذا الإمام الحديثية، وكذا مكانة كتابه هذا، اهتم به علماء الحديث في القديم والحديث، وألفت حوله عدة كتب، وتناوله بالدراسة غير واحد، وسجلت فيه مجموعة من الرسائل الجامعية ما بين الماجستير، والدكتوراه في كثير من الجامعات الإسلامية.

ودراسة قضية حديثية في هذا الكتاب هي من الأمور المهمة التي تخدم علم الحديث بصفة عامة، وعلم العلل بصفة خاصة.

وتزداد هذه الأهمية إذا أنجز البحث حول مرويات من تدور عليهم كثير من الأسانيد الحديثية. قال الإمام علي بن المديني: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة عمرو ابن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق، عمرو بن عبدالله بن عبدود، وسليمان بن مهران، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة: مالك بن أنس... ولأهل البصرة سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة... (1)

وقال الحافظ ابن رجب: القسم الأول في معرفة أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف: أصحاب عبدالله بن دينار مولى ابن عمر... أصحاب حماد بن سلمة.. (2).

وبما أن القيام بدراسة مرويات هؤلاء الأئمة كلهم في بحث واحد، يكاد يكون مستحيلاً، إذا نظرنا إلى الغلاف الزمني، المخصص لإنجاز الرسالة، وكذا القدر الذي يشترط في حجم الرسالة. فالإكتفاء بدراسة مرويات واحد منهم في هذا الكتاب القيم هو الأنسب.

وقد أنجزت رسائل جامعية حول مرويات جماعة من هؤلاء الأئمة، وإتماماً لهذه الدراسات اخترت: المرويات التي اختلف فيها على الإمام حماد بن سلمة من بين هؤلاء، نظراً لأهمية الموضوع، والتي تتجلى في ما يلي:

1. مكانة وإمامة حماد بن سلمة الحديثية.
2. ما سبق نقله عن الإمامين ابن المديني وابن رجب، فكأنهما يرشدان إلى أن من درس أحاديث هؤلاء، واستوعبها، وحقق في بعض الأوهام التي وقعت لهم، سواء في السند أو المتن، فكأنه درس معظم الأسانيد،

(1) ابن المديني، علي بن عبدالله، العلل، تحقيق: حسام محمد، ط1 (الكويت، غراس، 2002م)، ص: 39-53

(2) عبد الرحمان بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، ط2 (الرياض، عالم الكتب)، ص: 289.

وهذا ما قد يسهل عليه الحكم على باقي الأحاديث، والأسانيد التي وردت من غير طريق هؤلاء، والله تعالى أعلم.

❖ أسباب الاختيار

وأما أسباب اختياري لهذا البحث، فيمكن إجمالها في الآتي:

1. أهمية الموضوع، وقد تقدم الكلام عنها.
2. ما أثير حول هذا الإمام من بعض الكلام، ومنه سبب عدم إخراج الإمام البخاري له في الصحيح.

❖ أهداف البحث

وأما الأهداف التي يرجى تحقيقها من وراء هذا البحث، فمنها:

1. الوقوف على الأسباب التي كانت وراء الأوهام التي وقعت للإمام حماد بن سلمة.
2. المساهمة في توضيح منهج الإمام الدارقطني في كتابه العلل.
3. اكتساب الدربة على تخريج الأحاديث، ودراسة الأسانيد.
4. التعرف على مناهج أئمة الحديث في الحكم على الأسانيد والمتون.
5. الوقوف على قرائن يستعملها المحدثون للترجيح بين الروايات.
6. استخراج ضوابط وقواعد حديثة عملية ربما لم يشر إليها في كتب المصطلح، خاصة تلك التي يعمل بها الحديث.

7. كما يمكن التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج أخرى، قد تكون جواباً عملياً على بعض الإشكالات الحديثية العالقة عند المتأخرين من أهل الحديث، أو أن تحسم بعض الخلافات في المسائل الحديثية.

❖ مشكلة البحث

إذا كان الإمام حماد بن سلمة من أئمة الحديث وحفاظه، فكيف حصلت له أوهام، جعلت بعض الأئمة يتحاشون إخراج حديثه في مصنفاتهم، ومن هؤلاء الإمام البخاري؟

❖ الدراسات السابقة

بالنسبة للإمام حماد بن سلمة تعرفت على بعض العناوين، و لم أقف على هذه البحوث منها:
 . رسالة ماجستير: الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة. للدكتور حاكم المطيري من جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية أصول الدين قسم الكتاب والسنة، سنة 1995م.

- رسالة دكتوراه: حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد من غير ثابت، للدكتور محمد بن سليمان ابن عبدالله الفوزان، من جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها. سنة 1412هـ.
- وأما كتاب علل الإمام الدارقطني، فقد سبقت فيه دراسات لها علاقة بالموضوع، ومنها:
- مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعللة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني دراسة نقدية، رسالة ماجستير. للباحث عائد رمزي إبراهيم أبيغلبون.
- مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب "العلل" للدارقطني. للدكتور: عبدالله بن محمد دمفو. (رسالة دكتوراه) وقد طبع الكتاب في مكتبة الرشد.
- مرويات قتادة ويحيى بن أبي كثير المعللة في كتاب "العلل" للدكتور عادل الزريقي: (رسالة دكتوراه: 1424)
- الاختلاف على الأعمش في كتاب "العلل" للدارقطني تخریجا ودراسة للدكتور خالد السبيت (رسالة دكتوراه 1421)
- أحاديث أبي أسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافا في كتابه "العلل" جمعا ودراسة. للدكتور خالد باسمح (رسالة دكتوراه 1423)
- مرويات الأوزاعي المعللة بالاختلاف عليه في كتاب علل الدارقطني، للباحث عادل إبراهيم أحمد، رسالة ماجستير.

❖ منهج البحث

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج التالي:

1. اعتمدت في العزو بالنسبة إلى كتاب العلل للإمام الدارقطني النسخة التي حققها الشيخ محفوظ الرحمان زين الله السلفي، طبعة دار طيبة: الطبعة الأولى: 1405 هـ، وتتمتها للمحقق محمد صالح بن محمد الدباسي، طبعة دار التدمرية: الطبعة الثانية: 1428 هـ.
2. أبقى تعلق ترتيب الإمام الدارقطني للمسانيد.
3. بالنسبة لحديث الباب، فإنياً توسع في تخریج طرقه من مصادرها الأصلية.
4. وبالنسبة للحكم على الحديث، فإن خرج في أحد الصحيحين، فإنني أكتفي بالعزو إليهما إلا أن تكون هناك فائدة تقتضي العزو إلى غيرهما.
5. وإذا لم يوجد فيهما، أو في أحدهما، فإنني أتوسع في التخریج حسب الحاجة، أو حسب الفائدة.
6. بالنسبة للكتب الستة فإنني أذكر اسم الكتاب، والباب ورقم الحديث. وذلك لكون رقم الحديث موحدًا في جل الطباعات وإن اختلفت الصفحات والأجزاء.

7. أما باقي المصادر فإني أذكر رقم الجزء، ورقم الصفحة، ورقم الحديث، وأكتفي بذكر رقم الصفحة والجزء في التي لا يوحد فيها رقم الحديث.

9. بالنسبة للرواة الذين وقع بسببهم الاختلاف في الحديث، فإن كان الراوي متفقا على ضعفه، أو على توثيقه، فإني أكتفي بقول الحافظ ابن حجر فيه في التقريب، وأما إن كان مختلفا فيه، فإني أستوفي البحث فيما قيل فيه توثيقا وتجرىحا، مع ذكر الخلاصة. وكثيرا ما أعتمد على تهذيب التهذيب لابن حجر، لاستيعابه أقوال أهل العلم في الرواة غالبا.

10. وإذا تكرر الراوي مرة أخرى أحلت على ترجمته في الموضع الأول.

11. ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في الرسالة.

12. عرفت بالبلدان الواردة في الرسالة.

13. شرحت المفردات الغريبة الواردة في الرسالة.

14. ذيلت الرسالة بفهارس علمية.

❖ خطة البحث

لقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وبابين، وخاتمة. وذلك وفق التصميم التالي:
المقدمة: وتتضمن أسباب اختياري للموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجي في البحث، والدراسات السابقة للبحث، وشكر وتقدير.

الباب الأول: التعرف بهرجات العنوان: وبكثوب على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في ترجمه الإمام حماد بن سلمة.

الفصل الثاني: في ترجمة للإمام الدارقطني.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب العلل، وبعض المسائل المتعلقة بالعلة، وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا. وفيه مطلبان:

الأول: تعريف العلة لغة.

الثاني: تعريف العلة اصطلاحا.

المبحث الثاني: أهمية علم العلل

المبحث الثالث: طرق الكشف عن العلل.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني، ومنهجه فيه..

الكتاب الثاني: دراسة الأحاديث التي أجازها على الإمام حماد بن سلمة. وفيه تسعة فصول:

الفصل الأول: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

الفصل الثاني: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الفصل الثالث: مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الفصل الرابع: مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

الفصل الخامس: مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه.

الفصل السادس: مسند أبي قتادة رضي الله عنه

الفصل السابع: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي

الفصل الثامن: مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

الفصل التاسع: مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

الخاتمة: وفيها نتائج، والتوصيات.

. الفهارس: ويتضمن:

. فهرس الأعلام.

. فهرس الرواة.

. فهرس الأحاديث والآثار.

. فهرس المصادر والمراجع.

. فهرس الموضوعات. والله ولي التوفيق.

الكتاب الأول :

التعريف بمفردات العنوان

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول: في ترجمه الإمام حماد بن سلمة.

الفصل الثاني: في ترجمة للإمام الدارقطني.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب العلل، وبعض المسائل المتعلقة بالعلة.

الفصل الأول: ترجمة الإمام حماد بن سلمة، وفيها حدى عشر مبحث: المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده:

هو الإمام العلم، القدوة، شيخ الإسلام، حماد بن سلمة بن دينار البصري النحوي، البزاز، الخرقى، البطائنى، أبو سلمة بن أبي صخرة مولدًا لربيعة بن مالك بن حنظلة من بني تميم، ويقال: مولى قريش، ويقال: مولى حميري بن كرامة، وهو ابن أخت حميد الطويل.⁽¹⁾

وهو من الطبقة الثامنة من أهل البصرة،⁽²⁾ أما تاريخ مولده فلم يشر إليه أحد من أهل العلم فيما أطلعت عليه، لكن قال أبو سلمة التبوذكي: مات حماد بن سلمة، وقد أتى عليه ست وسبعون سنة⁽³⁾. وإذا علمنا أن وفاته كانت في سنة سبع وستين ومئة على ما ذكره جماعة، فهذا يعني أنه يحتمل أن يكون ولد في حدود سنة واحد وتسعين، والله تعالى أعلم.

ولهذا قال الحافظ الذهبي: فعلى هذا يكون مولده في حياة أنس بن مالك⁽⁴⁾.

والده: سلمة بن دينار البصري أبو صخرة، وقيل أبو صخر، مولد حمير بينكراتة، وهو من رواة الحديث. روى عن حمير بينبشير أبي عبد الله البصري⁽⁵⁾، وأبى حرة الرقاشي، وروى عنها بنو حماد.⁽⁶⁾

ولم يعقب الإمام حماد، قال شهاب بن معمر: كان حماد بن سلمة يعد من الأبدال، وعلامة الأبدال ألا يولد لهم، كانت زوج سبعين امرأة، ولم يولد له⁽⁷⁾.

(1) عبد الرحمان بن أبي حاتم، الجرح والتعديل تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، ط2 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2010 م)، 154/3. المزني، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد، ط1 (بيروت، الرسالة، 1998 م)، 2/277. والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ط11 (بيروت، الرسالة، 2001 م)، 444/7.

(2) خليفة بن خياط، طبقات تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط2 (الرياض، دار طيبة، 1982 م)، ص: 222..

(3) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، بيروت دار الكتب العلمية، (40/3) وسير أعلام النبلاء (7/453).

(4) المصدر السابق (7/453).

(5) الجرح والتعديل (3/313).

(6) المصدر السابق (4/152). وابن منده، محمد بن إسحاق، فتح البافيا لكنوا الألقاب، تحقيق: نظار الفارياي (الرياض، مكتبة الكوثر، 1417 هـ - 1996 م)، 439/1.

(7) الكامل في الضعفاء (3/37) سير أعلام النبلاء (7/451).

وأما ما جاء في ميزان الاعتدال: زيد بن حماد بن سلمة بن دينار البصري.⁽¹⁾ فهو خطأ، والإمام الذهبي اعتمد في نسبة ابن لحماد على خطبة "الموضوعات" لابن الجوزي، ولعله حصل تصحيف في النسخة التي وقف عليها، من كلمة "ريب" إلى زيد بن "لأن الذي ورد في النسخة المطبوعة: وريب حماد بن سلمة، وكان يدس الأحاديث في كتب حماد، كذلك قال أبو أحمد بن عدي الحافظ.⁽²⁾ ثم إن ابن الجوزي ذكر أنه نقله عن الحافظ ابن عدي، والذي في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال للأخير: إن ابن أبي العوجاء كان ريبه، فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث.⁽³⁾ فلا أدري كيف غفل الحافظ الذهبي - وهو الإمام الناقد البصير - عن تعقبه لهذا النقل عن ابن الجوزي، بل أكثر من ذلك، فإنه نقل قول شهاب بن معمر ونقل أيضا كلام ابن عدي أثناء ترجمته لحماد بن سلمة، ولهذا تعقبه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: وهذا شيء لا أصل له - يقصد زيد بن حماد - ولا وجود لهذا الرجل. وما أدري هذه الحكاية لابن الجوزي من أين؟ فقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه: من علامة الأبدال أنه لا يولد لهم. وكان حماد بن سلمة من الأبدال، ولم يولد له.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: نشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته

لم يرد في المصادر التي وقفت عليها ما يبين كيف نشأ هذا الإمام، ومتى بدأ طلب العلم، لكن بما أن والده كان من رواة الحديث وحملته، فهذا قد يستفاد منه أنه اعتنى بابه، ووجهه إلى التحصيل منذ سن مبكرة. وكان من عادة السلف آنذاك، أن يبدأ الطالب بحفظ كتاب الله تعالى، ثم يشتغل بالحديث بعد ذلك. قال ابن أبي حاتم: لم يدعي أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان⁽⁵⁾. ومما يؤيد أن الإمام حماد بن سلمة بدأ الطلب في سن مبكرة هو سماعه من بعض الشيوخ الذين توفوا قديما، كقتادة بن دعامة السدوسي البصري 118هـ، وحماد بن أبي سليمان 120هـ الكوفي وغيرهم، فهذا يدل على أن

(1) ميزان الاعتدال (151/1)

(2) الموضوعات لابن الجوزي (37/1)

(3) (47/3)

(4) (357/3)

(5) سير أعلام النبلاء (265/13).

الإمام حمادا سمع منهم قبل بلوغه سن الخمس والعشرين، ثم إنه ورد عنه أنه قال: كنت أسأل حماد بن أبي سليمان عن أحاديث المسند، والناس يسألونه عن رأيه، فكنت إذا جمعت قال: لا جاء الله بك. (1)

فهذا الخبر يفيد أن الإمام حمادا له دراية بالحديث في تلك السن، إذ كان يعرف كيف يسأل شيخه حماد بن أبي سليمان، فيستفاد منه أنه طلب الحديث قبل أن يسمع من حماد ابن سليمان بمدة، فيحتمل أنه أخذ عن أبيه أولا في سن مبكرة، وكذا أخذ عن شيوخ آخرين من أهل بلده قبل حماد بن أبي سليمان الكوفي، والله تعالى أعلم.

ومن هؤلاء الشيوخ أيضا إياس بن معاوية المتوفي سنة 122 هـ، روى أبو خالد الرازي عن حماد بن سلمة أنه قال: أخذ إياس بن معاوية بيدي وأنا غلام، فقال: لا تموت أو تقص، أما إني قد قلت هذا لخالك. يعني: حميدا الطويل. قال: فما مات حتى قص. (2) فقلوه "وأنا غلام" يفهم منه أنه تردد عليه وهو لا يزال صغيرا، والله تعالى أعلم.

وعن الإمام حماد قال: كنت إذا أتيت ثابتا البناي وضع يده على رأسي ودعا لي. وقال أيضا عن خاله حميد: ربما أتيت حميدا فقبّل يدي. فهذا يدل على صغر سنه حال مجيئه إلخاله حميد، أو إلى شيخه ثابت. والله تعالى أعلم.

رحلاته:

لقد كان من عادة أهل الحديث في ذلك الوقت أن يبدأ الطالب بالسماع من أهل بلده ثم بعد ذلك يرحل. قال أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي: وينبغي لطالب الحديث ومن عني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله منهم، وتفهمه، وضبطه، حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم، معرفة تامة، إذا كان في بلده علم وعلماء قديما وحديثا، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه (3).

(6) الكامل في الضعفاء (39/3) سير أعلام النبلاء (236/5).

(1) تهذيب الكمال (302/2).

(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق، محمود الطحان (الرياض، مكتبة المعارف، 1983م)، 2/224.

والرحلة في طلب العلم والحديث كانت سنة عند السلف، فهذا أحد أئمة التابعين أبو العالية يقول: كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وبالبحر فمنا نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم⁽¹⁾.

وعن عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن طلب العلم ترى له أن يلزم رجلا عنده علم، فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها أهل العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يشام الناس ليسمع منهم⁽²⁾.

وعن يحيى بن معين قال: أربعة لا تؤنس منهم رشدا: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث⁽³⁾.

والإمام حماد بن سلمة هو ممن عمل بهذه السنة، فقد رحل إلى عدة أمصار للسمع، والأخذ عن المشايخ. ومع أن مصادر ترجمته لم تشر إلى رحلاته، وكذا الأماكن التي يحتمل أنه زارها، لكن من تأمل لائحة مشايخه، ومواطن سكناهم، فإنه يجزم أن الإمام حمادا رحل، لأنه لا يمكن أن يكون كل هؤلاء المشايخ قدموا البصرة - مقر سكناه - لكي يسمع منهم.

ومما يؤكد أن الإمام حمادا رحل هو كثرة حديثه، قال عمرو بن عاصم: كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفا⁽⁴⁾.

وقال جعفر الطيالسي: سمعت عفان يقول: كتبت عن حماد بن سلمة بضعة عشر ألفا⁽⁵⁾.

وقال علي بن المديني: كان عند يحيى بن زكريس الرازي، عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث⁽⁶⁾. إذ يبعد أن يجمع الإمام هذا القدر الكبير من الأحاديث دون أن يرحل.

(3) الخطيب، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق، نصر أبو عطايا، ط1 (الرياض، دار الخاني، 1994م) ص153.

(1) المصدر السابق (146).

(2) المصدر السابق (147).

(3) تهذيب الكمال (279/2) وسير أعلام النبلاء (451/7).

(4) سير أعلام النبلاء (446/7). وفي ميزان الاعتدال (360/2) وقال عمرو بن سلمة: كتبت عن حماد بضعة عشر ألفا.

(5) تهذيب الكمال (279/2) وميزان الاعتدال التحقيق: علي معوض، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2008م)، 360/2.

وبهذا يمكن أن نقول: إنه زار المدينة ومكة، وغيرها، والله تعالى أعلم.

أما مكة فقد ورد عنه ذلك، قال: قدمت في رمضان . يعني مكة . وعطاء بن أبي رباح حي⁽¹⁾.

وكذا زار واسط. قال الفضل بن زياد: سألت أحمد بن حنبل: أين كتب حماد بن سلمة عن سماك بن حرب؟ فقال: ب"واسط"، وكتب عن حماد بن أبي سليمان، وعاصم بن بهدلة ب"البصرة"، وقدم عليهم⁽²⁾.
ولقد حرص الإمام على التحصيل والطلب حتى بلغ الإمامة في غير ما علم، كالحديث والفقه، والعربية.
قال يونس: من حماد بن سلمة تعلمت العربية⁽³⁾.

وروى الخطيب البغدادي عن المبرد أنسيويه، كان يستملي على حماد بن سلمة، فقال له حماد يوماً:
قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: ما أخدمنا أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليساً بالدرداء، فقال سيويه:
ليساً بالدرداء فقال حماد: لختي سيويه، فقال سيويه: لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه، فطلبنا نحو لزم الخليل⁽⁴⁾.
وقال يحيى بن المبارك اليزيدي:

يا طالب النحو ألا فابك بعد أبي عمرو وحماد⁽⁵⁾

وكان من أول من صنف التصانيف، فقد صنف كتاب "المصنّف"، الذي قال فيها أبو بكر محمد بن علي الأذفوي النحوي المقرئ: أول كتاب وُضع في الفقه والحديث: مصنّف حماد بن سلمة.⁽⁶⁾ ولهذا قال الحافظ الذهبي: وكان مع إمامته في الحديث، إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة، صاحب تصانيف⁽⁷⁾.

(6) ميزان الاعتدال (361/2).

(1) الكامل في الضعفاء (37/3).

(2) سير أعلام النبلاء (450/7).

(3) الجامع لأخلاق الراوي (67/2).

(4) ميزان الاعتدال (362/2) سير أعلام النبلاء (451/7).

(5) محمد بن خير أبو بكر، الفهرسة، تحقيق: محمد منصور (بيروت، دارالكتبة العلمية، 1419 هـ/1998 م)، ص: 134. وقال الحافظ ابن

عبد الهادي: كان حماد بن سلمة . رحمه الله تعالى . أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة، وكان بارعاً في العربية، فقيهاً، فصيحاً،

مفوهاً، صاحب سنة. طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي، ط2 (بيروت، الرسالة، 1996 م)، 308/1.

(6) سير أعلام النبلاء (447/7).

قلت: ذكرها السيرافي في نحاة البصريين، والزبيدي في طبقات النحويين.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

أولاً: شيوخه

يعتبر الإمام حماد بن سلمة من المكثرين من الشيوخ، وقد أوصل الحافظ المزي عدد شيوخه إلى 122 شيخاً⁽¹⁾، دون أن يقصد الحصر، وأكتفي بذكر بعضهم:

روى - عن أبا يميكة - وهو أكبر شيوخه - وأنس بن سيرين، ومحمد بن زياد القرشي، وأبي جمر نصر بن عمر الضبعي، وثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، وعبد الله بن كثير الداريم الطويل قري، وأبي عمر الجوني، وأبي غالب حزور، صاحباً بأمامة، وقتادة بن دعامة، وسماك بن حرب، وحמיד خاله، وحماد بن أبي سليمان الفقيه، وسعد بن جهمان، وأبي العشاء الدارمي، ويعلى بن عطاء، وسهيل بن أبي صالح، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإياس بن معاوية، وبشر بن حر بالندي، وعلي بن زيد، وخالد بن ذكوان، وشعيب بن الحباب، وعاصم بن العجاج الجحدري، وأبو بالسختياني، ويونس بن عبيد، وعمرو بن دينار، وأبي الزبير المكي، ومحمد بن واسع، ومطر بن طهمان الوراق، ويزيد الرقاشي، وأبي اليتياح الضبعي بن زيد، وعطاء بن عجلان، وعطاء بن السائب، وغيرهم كثير.

ثانياً: تلاميذه:

لقد سبق القول بأن الإمام حماد بن سلمة من الأئمة الكبار، وقد شهد له غير واحد بذلك، فهذا ما جعله قبلة لطلبة العلم من كل الأقطار الإسلامية قصد السماع منه، وكذا الاستفادة من سمته وأخلاقه، إذ كان غاية فيهما كما سيأتي بيان ذلك، وقد أحصى له الحافظ المزي 98 تلميذاً⁽²⁾، أقتصر على ذكر بعضهم:

عبد الله بن المبارك، ويحيى القطان، وابن جريج، وحرمة بن عمار، وابن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، وعبد الله بن مسلمة القعني، وأبي داود الطيالسي، وخليفة بن خياط، وشعبة بن الحجاج وهو أكبر منه، ومحمد بن إسحاق وهو من شيوخه، ووكيعة بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وموسى بن إسماعيل، وشيبان بن فروخ، وهدي بن خالد، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وعبد الواحد بن غياث، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، و

(1) تهذيب الكمال (2/278-277).

(2) المصدر السابق.

إبراهيم بن الحجاج السامي، وأبي كامل مظهر بن مذكر الحافظ، والحسن الأشيب، ويحيى بن إسحاق السيلحيني، والأسود بن عامر، والهيثم بن جميل، وأسود السنة، وغيرهم كثير.

المبحث الرابع: عقيدته

كان هذا الإمام الجليل على عقيدة السلف، وطريقة أهل الحديث في إثبات ما أثبت الله تعالى لنفسه، وأثبتته له نبيه صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات، ونفي كل تمثيل عنه، أو تعطيل، أو تحريف لصفاته وأسمائه، فقد روي عنه تلميذه عبدالعزيز بن المغيرة أنه حدثهم بحديث نزول الرب عز وجل، فقال: من رأيتموه ينكر هذا، فاتهموه⁽¹⁾.

وكان الإمام سنيا متصلبا في التمسك بها، حريصا على أن يبقى هذا الدين صافيا نقيًا من كل شائبة أو دخيل، وحريصا على إبعاد كل ما قد يعلق به من بدع التجهم والاعتزال، وغيرها من محدثات أهل الأهواء الذين كثر جنسهم وعددهم في عصره، وهذا ما يؤكد ثناء أهل العلم الكبار على حسن اعتقاده، وكذا مواقفه العقدية العظيمة. قال الحافظ ابن حبان: ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم، والنسك، والجمع والكتابة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدرى، أو مبتدع جهمي لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة⁽²⁾.

وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه في دينه، فإنه كان شديدًا على أهل البدع⁽³⁾.

وقال علي بن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه⁽⁴⁾.

وقال يحيى بن معين: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام⁽⁵⁾.

(1) سير أعلام النبلاء (451/7).

(2) الثقات، تحقيق المعلمي، ط1 (حيدر آباد الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1975م)، 216/6.

ونحوه في مشاهير علماء الأمصار له، تحقيق: مجدي بن منصور، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1995م)، ص: 188.

(3) الحاكم، محمد بن عبدالله، المدخل إلى معرفة الصحيح، تحقيق: إبراهيم بن علي، ط1 (الرياض، العبيكان، 2002م)، ص: 689/2.

وسير أعلام النبلاء (450/7).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (38/3) وسير أعلام النبلاء (446/7).

(5) تهذيب الكمال (279/2) وسير أعلام النبلاء (447/7).

كما كان رحمه الله قامعا لأهل البدع والأهواء، قائما في وجههم، شديدا عليهم، حتى قال الإمام أحمد:
وحماد بن سلمة لا أعلم أحدا أروى في الرد على أهل البدع منه.⁽¹⁾

المبحث السادس: عبادته، وصلاته، وزهده، وأخلاقه

لقد كان الإمام حماد بن سلمة من الزهاد المعروفين، بالصدق والورع، وكثرة العبادة وأوقاته كلها اجتهاد وعمل، حتى قال عنه تلميذه عبدالرحمان بن مهدي: لو قيل لحماد بن سلمة: إنك تموت غدًا ما قدر أن يزيد في العمل شيئًا. وعلق عليه الحافظ الذهبي بقوله: كانت أوقاته معمورة بالتعبد والأوراد.⁽¹⁾ قلت: كلام الإمام الذهبي يؤكد قول موسى بن إسماعيل التبوذكي تلميذ الإمام حماد: لو قلت لكم: إني ما رأيت حماد بن سلمة ضاحكًا قط صدقتكم، كما مشغولًا بنفسه، إما أن يحدث، وإما أن يصلي، وإما أن يقرأ، وإما أن يسبح، كان قد قسم النهار على هذه الأعمال.⁽²⁾

وسجلت لهذا الإمام مواقف عظيمة في هذا الباب. قال أحمد بن عبد الله العجلي: حدثني أيقال: كان حماد بن سلمة لا يحدث، حتى يقرأ آية، نظرًا في المصحف.⁽³⁾

وقال يونس بن محمد المؤدب: ما حماد بن سلمة في الصلاة في المسجد.⁽⁴⁾

وكان الإمام رحمه الله كثير التورع، حتى أنه يتوقف في أدنى أمر، فقد ورد عنه أنه قال: ما كنا منشأ نأروا يبدأ، حتى رأيت أبا يوفى بالنوم، فقال لي: حدث، فإن الناس يقبلون.⁽⁵⁾

وقال آدم: شهدت حماد بن سلمة، ودعوه. يعني السلطان. فقال: أحمل حية حمراء إلى هؤلاء؟ والله ما فعلت.⁽⁶⁾

وعن محمد بن الحجاج، قال: كان رجل يسمي معنًا عند حماد بن سلمة، فركب إلى الصين، فلما رجع، أهدى لحماد هدية، فقال له حماد: إني إن قبلتها، لم أحدثك بحديث، وإن لم أقبلها، حدثتك. قال: لا تقبلها وحدثني.⁽⁷⁾

(1) سير أعلام النبلاء (447/7).

(2) الحلية (6/250) وتهذيب الكمال (280/2) وسير أعلام النبلاء (447-448/7).

(3) سير أعلام النبلاء (448/7).

(4) أبو نعيم، حلية الأولياء، (بيروت، دارالكتاب العلمية، 1409 هـ)، 6/250؛ وتهذيب الكمال (280/2) وسير أعلام النبلاء (448/7).

(5) سير أعلام النبلاء (451/7).

(6) تهذيب الكمال (280/2)؛ وسير أعلام النبلاء (451/7).

(7) حلية الأولياء (6/251)؛ تهذيب الكمال (280/2)؛ وسير أعلام النبلاء (449/7).

وعن أبي سلمة التبوذكي، قال: قال لي حماد بن سلمة: إن دعا كالأمر لتقرأ عليه "قل هو الله أحد" الإخلاص، فلا تأتاه. (1)

ومما يؤكده علي زهده في الدنيا قول سوار بن عبد الله: حدثنا أبي، قال: كنت آتي حماد بن سلمة فيسوقه، فإذا رجفني ثوبه أو حبتين، شد جونتته، ولم يبع شيئاً، فكنت أظن ذلك كيقوته، فإذا وجد قوته لم يزد عليه شيئاً. (2)

المبحث السابع: ثناء أهل العلم عليه.

الإمام حماد بن سلمة من أئمة العلم الربانيين، وهو أحد المفتين في البصرة، قال أبو سلمة بن إسماعيل: جاء رجل إلى سعيد بن أبي عروبة فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: إن شئت أفنتيك أنا وإن شئت أفنتاك أبو سلمة، يعني: حماد بن سلمة (3). وقد كثر ثناء العلماء عليه، وفيما يلي ذكر بعض ما نقل عنهم:

قال وهيب بن خالد: حماد بن سلمة سيدنا وأعلمنا. (4)

وقال عبد الله بن المبارك: دخلت البصرة فما رأيت أحداً أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة. (5)

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يُتَّهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن مَلَكَة نفسه ولسانه ولم يُطلقه على أحد، ولا ذكر حَلَقًا بسوء، فسلم حتى مات. (6)

وعنه أيضاً قال: نظر سفيان الثوري إلى حماد بن سلمة فقال له: يا أبا سلمة ما أشبهك إلا برجل صالح، قال: من هو؟ قال: عمرو بن قيس الملائي. (7)

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (2 / 255)؛ حلية الأولياء (6 / 251)؛ وتهذيب الكمال (2 / 280)؛ سير أعلام النبلاء (7 / 448).

(2) تهذيب الكمال (2 / 280)؛ وسير أعلام النبلاء (7 / 448)؛ وورد بلفظ آخر نحوه في حلية الأولياء (6 / 250)

(3) سير أعلام النبلاء (7 / 447).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (3 / 45)؛ سير أعلام النبلاء (7 / 445)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (3 / 41)؛ وتهذيب الكمال (2 / 280)؛ وميزان الاعتدال (2 / 361).

(6) الكامل في الضعفاء (3 / 42).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (3 / 42).

- وعن شعبة قال: جزاه الله خيرا كان يفيدني عن محمد بن زياد. (1)
- وعن حماد بن زيد قال: ما أتينا أيوب حتى فرغ حماد بن سلمة. (2)
- وقال حجاج بن منهال: حدثنا حماد بن سلمة، وكان من أئمة الدين. (3)
- وعن إسحاق الحربي قال: كنا عند عفان فقال له رجل: حدثك حماد؟ فقال: من حماد ويملك؟ قال: ابن سلمة، قال: ألا تقول: أمير المؤمنين؟ (4)
- وعن حماد بن زيد قال: ما كنا نرى من يتعلم بنية غير حماد بن سلمة، وما نرى اليوم من يعلم بنية غيره. (5) وقال الحافظ ابن حبان: من العباد المجابي الدعوة في الأوقات. (6)
- وعن يعقوب بن شيبه قال: سمعت موسى بن إسماعيل يقول: حدثنا سفيان بن عيينة عن حماد بن سلمة بحديث، فقال: هات، هات، كان ذلك رجلا صالحا. (7)
- وعن علي بن جرير قال: سألت عبد الله بن المبارك بالبصرة عن مسائل، فقال: ائت معلمي، قلت: ومن هو، قال: حماد بن سلمة. (8)
- وقال البيهقي: فأما حماد، فإنه أحد أئمة المسلمين. (9)
- وقال الحافظ ابن عدي: وحماد بن سلمة من أجلة المسلمين، وهو مفتي البصرة ومحدثها ومقرئها وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة من هو أكبر سنا منه، ومن هو أصغر سنا منه من الأئمة. (1)

(1) المصدر السابق (42/3).

(2) المصدر السابق (43/3)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (39/3)؛ وتهذيب الكمال (280/2)؛ وسير أعلام النبلاء (446/7).

(4) الكامل في الضعفاء (39/3)؛ ميزان الاعتدال (362/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (36/3)؛ حلية الأولياء (251/6)؛ سير أعلام النبلاء (450/7).

(6) الثقات لابن حبان (216/6)؛ وتهذيب الكمال (280/2)؛ وسير أعلام النبلاء (449/7).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (41/3).

(8) الثقات لابن حبان (217/6).

(9) سير أعلام النبلاء (452/7).

وقال الحافظ أبو نعيم: ومنهم المجتهد في العبادة، الممدود في الإمامة، أبو سلمة حماد بن سلمة، كان لخطير الأعمال مصطنعا، ويبسير الأقوات مقتنعا. (2)

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: الإمام الحافظ، شيخ الإسلام. (3)

وقال الحافظ الذهبي: وحماد إمام جليل، وهو مفتي أهل البصرة مع سعيد بن أبي عروبة. (4)

وقال أيضا: كان - رحمه الله - من أئمة السنة، هُجِّجًا بَيِّتَ أحاديث الصفات، رأسا في العلم والعمل. (5)

وقال عبد الله بن معاوية الجمحي: حدثنا الحمادان، وَفَضَّلُ ابن سلمة على ابن زيد، كفضل الدينار على الدرهم. يعني: الذي اسم جده دينار أفضل من حماد بن زيد، الذي اسم جده درهم. قال الذهبي: هذا محمول على جلالته ودينه، وأما الإتيان، فمُسَلَّم إلى ابن زيد، هو نظير مالك في الثبوت. (6)

المبحث الثامن: من درر أقواله رحمه الله

قال إسحاق بن الطباع: سمعت حماد بن سلمة يقول: من طلب الحديث لغير الله تعالى، مكربه. (7)

وعن محمد بن إسماعيل البخاري، قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: عاد حماد بن سلمة سفيا ناثوري، فقال سفيان:

يا بأسلمة ! أتربا لله يغفر لمثلي؟ فقال حماد:

والله لو خير تبين محاسبة الله يا أي، وبين محاسبة أبي، لا اخترت محاسبة الله، وذلك لأن الله أرحم بيميننا أبي. (1)

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (59/3).

(1) حلية الأولياء (250/6).

(2) طبقات علماء الحديث (306/1).

(3) ميزان الاعتدال (364/2).

(4) مختصر العلو، تحقيق الشيخ الألباني، ط 2 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1413 هـ - 1991 م)، ص: 144.

(5) سير أعلام النبلاء (447/7). وقال ابن حبان:

وقد وهمت زعماء نبيتهما كما بينا الدينار والدرهم إلا أن يكونا لقاتلأراد فضلما بينهما مثلا الدينار والدرهم فيا فضلوا الدين لأحمد بن سلمة كانا فضلوا ديناً ورعنا

حماد بن زيد ولسنا ممنين لقال الكلام معلماً حد بالجزء فبلغ عطي كل شي خقسط هو كلوا وحظ هو اللهم الموفق. الثقات (218/6)

(6) تهذيب الكمال (280/2)؛ وميزان الاعتدال (364/2).

وقال أبو سلمة التبوذكي: سمعت حمادا يقول: إن الرجل ليثقل حتى يخف. (2)

المبحث التاسع: أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

قال حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة، وكان من أئمة الدين. (3)

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: حماد بن سلمة صحيح السماع، حسن اللفظ، أدر كالتناس، لم يتهم ببلوغنا لألوان، ولم يلبس بشيء. (4)

وقال شعبة: كان حماد بن سلمة يفيدني عن محمد بن زياد. (5)

وقال يحيى بن سعيد: حماد بن سلمة، عن زياد الأعلم، وقيس بن سعد ليس بذاك، إن كان ما حدث به عن قيس بن سعد حقا، فلم يكن قيس بشيء، ولكن حديث حماد عن ثابت، وأبي حمزة، وهذا الضرب، يعني أنه ثبت فيها. (6)

قال الإمام أحمد: ضاع كتاب حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه. (7)

وقال محمد بن مطهر: سألت أحمد بن حنبل، فقال: حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة. (8)

وقال الأثرم: إن أبا عبد الله قال: حميد يختلفون عنها اختلافا شديدا، قال: ولا أعلم أحدا أحسن حديثا عنهم حماد بن سلمة، سمعته قديما. (1)

(7) حلية الأولياء (6 / 251)؛ وتهذيب الكمال (280/2)؛ وسير أعلام النبلاء (7/449).

(8) ميزان الاعتدال (2/364).

(1) تهذيب الكمال (2/280).

(2) الكامل في الضعفاء (42/3) تهذيب الكمال (2/280).

(3) الكامل في الضعفاء (42/3) وسير أعلام النبلاء (7/451).

(4) الجرح والتعديل (3/155) والكامل في الضعفاء (3/37) وسير أعلام النبلاء (7/451-452).

(5) الكامل في الضعفاء (3/37) والمدخل إلى الصحيح (2/789) وتهذيب التهذيب (1/482).

(6) الكامل في الضعفاء (2/39) وسير أعلام النبلاء (7/448).

وقال أبو طالب: إن أبا عبد الله قال: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، وأصح حديثاً. (2)

وقال سمعت أبا عبد الله يقول: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه. (3)

وقال الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: حماد بن سلمة أثبت فينا بتمم عمر. (4)

وقال أحمد بن حميد، سمعت أحمد بن حنبل يقول: ليس أحد أروى عن محمد بن زياد من حماد بن سلمة. (5)

وعني يحيى بن معين: حماد بن سلمة ثقة. (6)

وقال: أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة. (7)

وقال العباس الدوري عن يحيى بن معين: حديثه في أول أمره هو آخره واحد. (8)

وقال عنها أيضاً: من خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول لحماد، قيل

له: فسلما بن المغيرة عن ثابت، قال: سليمان أثبت، وحماد أعلم الناس بثابت. (9)

وعني يحيى بن معين قال: أثبت الناس فينا بن حماد بن سلمة. (10)

(7) المصدر السابق (279/2).

(8) المصدر السابق.

(1) الجرح والتعديل (3/155) الكامل في الضعفاء (3/43) تهذيب الكمال (2/279).

(2) الجرح والتعديل (3/155) وتهذيب الكمال (2/278) وفي الكامل (3/44) بلفظ: أثبت في ثابت من غيره، وكذا في الجرح والتعديل
الموضع السابق نفسه.

(3) الكامل في الضعفاء (3/43).

(4) الجرح والتعديل (3/155) والكامل في الضعفاء (3/38) تهذيب الكمال (2/279).

(5) الجرح والتعديل (3/155).

(6) تهذيب الكمال (2/279) وسير أعلام النبلاء (7/446).

(7) الكامل في الضعفاء (3/44) وتهذيب الكمال (2/279).

(8) الكامل في الضعفاء (3/41) وتهذيب الكمال (2/279) وسير أعلام النبلاء (7/448).

وقال: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، وحميد خاله. (1)

وعنه أيضا قال: من سمع من حماد بن سلمة الأصناف فيها اختلاف، ومن سمع من حماد ابن سلمة نسخا فهو صحيح. (2)

وقال علي بن المديني: هو عندي حجة في رجال، وهو أعلم الناس بثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، ومن تكلم في حماد فاتهموه في الدين. (3)

وقال ابن سعد: كان حماد بن سلمة ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحدِيث المنكر. (4)

وقال الحنبل بن إسحاق: قتلنا أبا عبد الله: وهيب، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة؟ قال: وهيب، وهيب كأنه يوثقه، وحماد بن سلمة لأء لمأحد أروني الرد علنا هلالا لبدعته، وحماد بن زيد حسبك به. (5)

وقال محمد بن حبيب: سمعت أبا عبد الله، وسئل عن حماد بن زيد وحماد بن سلمة أيهما أحب إليك؟ قال: كلاهما، ووصف حماد بن زيد بو قار، وهدي، وعقل. (6)

وعن

أبي الحارث ثابنا بعبدا لله قائله: أيما أحب إليك حماد بن زيد أو حماد بن سلمة؟ قال: ما منهما إلا ثقة، وحماد بن سلمة أقدم سماعا من أيو ب، وكتب عنهما قديما فأول أمره، وحماد بن زيد أكثر مجالسة له، فهو أشد معرفة به. (7)

وعن

حنبل قال: سمعت أبا عبد الله يقول: يسند حماد بن سلمة عن أيو بأ حدِيثها الناس عنه، قال: وقال لي عفان: كان حماد بن زيد ربما قاله اليفيا الحديث: كيف قال حماد بن سلمة. (1)

(9) الكامل في الضعفاء (43/3).

(10) تهذيب الكمال (279/2).

(1) الجرح والتعديل (155/3) وسير أعلام النبلاء (446/7).

(2) الطبقات الكبرى (7 / 282).

(3) تهذيب الكمال (278/2).

(4) المصدر السابق (279/2-278).

(5) تهذيب الكمال (279/2).

وقال أبو عبد الله: كان حماد بن سلمة جالساً يوبأولاً، ثم تركه بعد، ثم لم يمه حماد بن زيد بعد ذلك⁽²⁾.

وعن

الفضل بن زياد، قال: سمعت أبا عبد الله يقول لهما حماد بن سلمة وحماد بن زيد إذا اجتمعا في حديثاً يوبأيهما أحب إليك؟ قال: ما فيهما إلا ثقة إلا أنا بن سلمة أفد مسماعا كتبنا يوبأياً ولأمره، وحماد بن زيد أشد لهم معرفة، لأنه كان يكثر مجالسته⁽³⁾.

وعن عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى: فحماد بن سلمة؟ قال: ثقة، قلت: فحماد أحب إليك. يعني في قتادة. أم أبو هلال؟ فقال: حماد أحب إلي، قلت: فأبو عوانة أحب إليك أو حماد؟ فقال: أبو عوانة قريب من حماد⁽⁴⁾.

وقال علي بن
المديني: وتذاكر قوم عند يحيى بن الضريس: حماد بن سلمة أحسن حديثاً أو الثوري؟ فقال يحيى: حماد أحسن حديثاً⁽⁵⁾.

وقال عفان: اختلف أصحابنا في سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، فصرنا إلى خالد بن الحارث فسألناه فقال: حماد أحسنهما حديثاً وأثبتهما لزوماً للسنة. قال: فرجعنا إلي يحيى بن سعيد فأخبرناه، فقال: أقال لكم: وأحفظهما؟ قلنا: ما قال إلا ما أخبرناك⁽⁶⁾.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه: حماد بن سلمة في ثابت، وعلي بن زيد أحب إلي منهما، وهو أضعف الناس وأعلمهم حديثهما بيننا طأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث⁽⁷⁾.

وقال ابن حبان: ولم ينصف من جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه، وبابن أخي الزهري، وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ غيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق.

(8) المصدر السابق.

(1) الكامل في الضعفاء (39/3).

(2) الجرح والتعديل (155/3) وتهذيب الكمال (280/2-279).

(3) الكامل في الضعفاء (37/3) وتهذيب التهذيب (482/1).

(4) سير أعلام النبلاء (451/7).

ودونهما كانوا يخطئون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً، وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة، ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك، والجمع والكتبة، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدع.⁽¹⁾

وقال ابن عدي: وحماد من أجلة المسلمين، وهو مفتي البصرة، ومحدثها ومقرئها، وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة من هو أكبر سنامنه، ومن هو أصغر سنا منه من الأئمة. ممن أكبر سنا منه شعبة والثوري، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق، أو ممن في طبقة حماد بن زيد، ومن أصغر منه سنا: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمان بن مهدي.⁽²⁾

وقال في موضع آخر: وله أصناف كثيرة، ومشايخ كثيرة، وهو من أئمة المسلمين، وهو كما قال علي ابن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين، وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه.⁽³⁾

وقال الساجي: كان حافظاً ثقة مأموناً.⁽⁴⁾ وقال العجلي: ثقة، رجل صالح، حسن الحديث. يقال: إن عنده ألف حديث حسن، ليس عند غيره.⁽⁵⁾

وقال الحاكم: أحد أئمة المسلمين.⁽⁶⁾

وقال الباجي: سئل النسائي عن حماد بن سلمة فقال: لا بأس به، وقد قال قبل ذلك فيه: ثقة. قال القاسم بن مسعدة: فكلّمته فيه فقال: ومن يجترئ يتكلم فيه.⁽⁷⁾

وقال الذهبي: إمام ثقة، وله أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه.⁽¹⁾ وقال: هو ثقة صدوق يغلط، وليس في قوة مالك.⁽²⁾

(5) الثقات لابن حبان (216/6).

(6) الكامل في الضعفاء (59/3) وتهذيب التهذيب (483/1).

(1) الكامل في الضعفاء (64/3).

(2) العسقلاني، أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزبيق، عادل مرشد، ط1 (بيروت، الرسالة، 1996م)، 482/1.

(3) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات تحقيق، عبد العليم البستوي، ط1 (المدينة النبوية، مكتبة الدار، 1405هـ - 1985م)،

.319-320/1

(4) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم (689/2).

(5) الجرح والتعديل (524/2).

وقال: كان بجرّاً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة، وليس هو في الإتيان كحماد بن زيد، وتحايد البخاري إخراج حديثه إلا حديثاً خرج في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أبي. ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن، ومسلم روى له في الأصول، عن ثابت، وحميد، لكونه خبيراً بهما. (3)

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة. (4)

(6) سير أعلام النبلاء (447/7).

(7) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط2 (جدة، دار المنهاج، 2009م)، 315/2.

(8) سير أعلام النبلاء (446/7).

(9) التقريب (117).

المبحث العاشر: ما رمي به الإمام حماد بن سلمة.

مع جلاله هذا الإمام، ومكانته العلمية، فإنه لم يسلم من كلام البعض فيه، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي⁽¹⁾:
الأول: تغيير حفظه في آخر حياته، ولم يصفه أحد بهذا من معاصريه، ولعل أول من حكم عليه بذلك أبو حاتم الرازي، قال ابنه عبدالرحمن: سئل أبوعن أبي الوليد - يعني الطيالسي - وحجاج بن المنهال، فقال: أبو الوليد عند الناس أكثر، كانيقال: سماعهم من حماد بن سلمة في هشيء، كأنهم سمعوا منها آخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره⁽²⁾، وتبعه على هذا الحافظ البيهقي، قال: هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه⁽³⁾. ثم تبعهم الحافظ ابن حجر، فقال: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة⁽⁴⁾.

ويدفع هذا الكلام قول الإمام يحيى بن معين - وهو متقدم على أبي حاتم -: حديثه في أول أمره هو آخره واحد⁽⁵⁾. وكذا قول الإمام أحمد: حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة⁽⁶⁾، إذ لو ثبت عنه التغيير في آخره لما تلفظ الإمام أحمد بمثل هذا، بل لوصفه بالتغيير، خصوصاً وأن الإمام أحمد سأله عن حماد بن سلمة جماعة من أهل العلم، وفي أوقات مختلفة، والله تعالى أعلم.

. الثاني: أنه أدخل عليه في كتبه ما ليس من حديثه، لأنه لم يكن يحفظ، وقيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه، فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث⁽⁷⁾.

قلت: وصاحب هذه الفرية هو أبو عبد الله بن شجاج بن الثلجي، وهو نفسه مجروح متهم، فكيف يقبل منه هذا القول، ويناقضه ما سبق نقله عن الأئمة الثقات من ثناء على الإمام حماد حتى لقبه بعضهم بأمرير المؤمنين

(1) لقد استفذت في ما أوردت في هذه الفقرة من الإمام المعلمي في كتابه التنكيل، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي 1406 -

1986)، 1/452-456

(2) الجرح والتعديل (84/9).

(3) سير أعلام النبلاء (452/7).

(4) تقريب التهذيب، تحقيق عادل مرشد، ط1 (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996م)، ص: 117.

(5) سبق في المطلب الثامن.

(6) سبق هذا أيضا.

(7) الكامل في الضعفاء (47/3).

في الحديث، بل قال أبو داود: لم يكن لحماد بن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد . يعني كان يحفظ علمه. (1)

ولهذا قال الحافظ الذهبي: ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله، وقد اتهم. نسأل الله السلامة. (2)

وقال زكريا الساجي: محمد بن شجاع كذاب احتال في إبطال الحديث نصره للرأي. (3)

وقال عنه الحافظ ابن عدي: كذاب يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفيات، فهذه الأحاديث . يعني الموضوعات التي نسبت روايتها إلى الإمام حماد من تديسيه. (4)

وقال في موضع آخر: كان يضع أحاديث فيالتشبيهي ينسبها لأصحاب الحديث لثلبهم به. (5)

قلت: فالإمام حماد بن سلمة بريء من رواية أي حديث موضوع، ولم أقف على قول إمام معتبر في الجرح والتعديل رماه بهذا، وإنما يروج مثل هذه الأباطيل، وينسبها للإمام أمثال ابن الثلجي المتهم بالكذب والافتراء على أهل الحديث، وذلك نصره لمذهبه، لأن الرجل معتزلي جلد، وكان يغيظه رواية أحاديث صحاح ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبطل مذهبه ومعتقده، فتحايل على وضع روايات تنصر مذهبه (6)، ثم ينسبها لهؤلاء الأئمة، لعلها تنطلي على بعض منتحلي معرفة الحديث وصناعته، فينشرونها بين الناس، ومن ذلك ما أورده له الحافظ ابن عدي، قال: روى . أيا بن الثلجي عن حبان بن هلال - وحبان ثقة - عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: إن الله خلق الفرس فأجراها، فعرقت ثم خلق نفسه من ها. (7)

(1) ميزان الاعتدال (2/363).

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق (6/183).

(4) الكامل في الضعفاء (3/47)..

(5) المصدر السابق (7/551).

(6) قال الحافظ ابن عدي: حملة التعصب على أن وضع أحاديث يثلب أهل الأثر بذلك. الكامل في الضعفاء (7/551).

(7) المصدر السابق، وقال: مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو.

قال الحافظ الذهبي معلقاً على هذه الرواية: هذا معك ونهنا بيننا الكذب ونموضوع الجهمية ليذكر وهفيم عرضاً لا حتجاج به علماً بنفسها سملشيء من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامها إليهم هذا القبيل إضافة ملكوت شريف، كبيتا للهوناقه الله، ثم يقولون: إذا كانا نفسه تعالبا إضافة ملك فكلامها لأولى، وبكل حال فما عد مسلم هذا فيأحادينا الصفات، تعالبا لله عندك، وإنما أثبتوا له فسبقوله: "ولأعلم ما في نفسك".⁽¹⁾

الثالث: في حفظه شيء: وهذا الكلام مجمل يحتاج إلى بعض التفصيل. فأقول: إنه ليس على إطلاقه، فالإمام حماد بن سلمة هو أثبت من غيره في جماعة من الشيوخ، منهم ثابت البناني، بل قال الإمام مسلم: اجتماعاً هلالاً لحديث، ومن علمائهم علماً أثبتنا سفيثا بن البناي، حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهلا للمعرفة.⁽²⁾

قلت: ومنهم كذلك حميد الطويل، ومحمد بن زياد البصري، وعلي بن زيد بن جدعان، وعمار بن أبي عمار. فما رواه الإمام عن هؤلاء الرواة فهو في غاية الصحة والقوة كما سبق نقل أقوال الأئمة في ذلك. أما عن غيرهم، فبعض الأئمة تكلم في حديثه عن بعض شيوخه، كقيس بن سعد، قال الإمام أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث ثم حفظه في خطي.⁽³⁾

وقال ابن رجب: وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ورواياتهم عن زياد الأعلم.⁽⁴⁾ وذكر الإمام مسلم جماعة آخرين، قال في التمييز: وحماد يعد عندهما إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة وأيوب،

(1) ميزان الاعتدال (6/183).

(2) كتاب التمييز، تحقيق، صالح بن أحمد، ط1 (صنعاء، مكتبة الإمام الألباني، 2009 م)، ص: 171.

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، ط2 (الرياض، عالم الكتب، 1985 م)،

ص: 338.

(4) المصدر السابق (338).

ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم فإيهي خطئ في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع وابن عليّة. (1)

ويفهم من ظاهر كلام بعض الأئمة تضعيف حديثه . عن غير ثابت وأمثاله الذين سبقت الإشارة إليهم . مطلقاً . قال أحمد في رواية الأثرم : حماد بن سلمة إذا روي عن الصغار خطأ، وأشار الرواية عنه عند داود بن أبي هند. (2) وقال يعقوب بن شيبة :

حماد بن سلمة ثقة، في حديثها ضراب شديد، إلا عن شيوخ، فإنهم حسنا الحديث عنهم، متقلح حديثهم، مقدم معلغيره فيهم، منهم : ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، وغيرهما. (3)

أما الإمام أحمد فإنه . والله تعالى أعلم . لا يعني بكلامه هذا أنه ضعيف في كل من روى عنهم الإمام حماد غير ثابت البناني وأمثاله، لأنه ثبت أنه قال : حماد بن سلمة عندنا من الثقات، ما نزيد فيه كل يوم إلا بصيرة. (4) فلعله يقصد أن الإمام حصلت له أوهام فيما رواه عن بعض شيوخه، كما أن كلامه فيه إشارة وتنبيه على ضرورة معرفة هذه الأوهام حتى تجتنب، إذا ورد عنه حديث من رواية غير ثابت وحميد ونظرائهم . والله تعالى .

وأما الإمام يعقوب، فقد ورد عنه أيضاً توثيقه للإمام حماد، قال : حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة. (5) ويمكن حمل كلامه الأول . إن صح عنه . على ما ذكرناه عن الإمام أحمد . والله تعالى أعلم . أما كلام الإمام مسلم، فالمراد به . والله تعالى أعلم . أن أكثر الأخطاء والأوهام التي حصلت له فهي عن هؤلاء المذكورين، لا أن كل ما رواه عنهم فهو ضعيف، إذ لو كان الأمر كذلك لما أخرج له أصلاً في صحيحه، ثم لما أخرج له عن هؤلاء . قال الحافظ ابن رجب : ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب، وقتادة، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار،

(1) التمييز (171-172).

(2) شرح علل الترمذي (338).

(3) المصدر السابق (337).

(4) الكامل في الضعفاء (39/2) وسير أعلام النبلاء (448/7). وقد سبقت نقول أخرى عنه تفيد توثيقه له.

(5) تهذيب التهذيب (481/1).

ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، ولم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم.⁽¹⁾

وكذلك لا يجب أن يفهم من كلام الإمام مسلم أن الإمام حماد يخطئ كثيراً، بل العكس، لأن الأخير قد أخذ مع كثرة حديثه. كما سبق. عن أكثر من 122 شيخاً، فحصر الخطأ والوهم في هؤلاء المذكورين يفيد أنه قليل الخطأ، وهذا ما يؤكد قول ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر.⁽²⁾

ثم إن حديث الرجل مخرج في السنن والمسانيد والمعاجم، واحتج به أصحاب السنن كالإمام النسائي مع تشدده، وصحح له الإمام الترمذي وابن خزيمة وابن حبان مجموعة من الأحاديث التي هي من رواية غير من قُدِّمَ فيهم، فهو كما قال عنه الحاكم: على أن القلب يشهد على صدق حماد، والنور على ذكره، وحديثه بين.⁽³⁾

وكذا قال عنه الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته⁽⁴⁾. والله تعالى أعلم.

ولعل القول الفصل في حال هذا الإمام ما ذكره الحافظ الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام - قال: كان بجرأً من بحور العلم، وله أوهام فيسعة ما روى، وهو صدوق حجة، وليس هو في الإتقان كحماد ابن زيد... ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن.⁽⁵⁾

فيكون الأصل في حديثه القبول إلا أن يتبين فيه الخطأ والوهم، وقد يحتاط فيما يخالف الثقات، كما قال الحافظ البيهقي: فالاحتياط أن لا يُحتج به فيما يخالف الثقات.⁽⁶⁾ والله تعالى أعلم.

(1) شرح علل الترمذي (338).

(2) سبق في ترجمته.

(3) المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم (692/2).

(4) شروط الأئمة الستة، ضمن كتاب: ثلاث رسائل، تحقيق: أبو غدة، ط1 (بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب، 1997م)،

ص: 88.

(5) سير أعلام النبلاء (446/7).

(6) سير أعلام النبلاء (452/7).

المبحث الحادي عشر: وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في سنة 167هـ، قال الإمام ابن حبان: في ذي الحجة لإحدى عشرة بقيت منه.⁽¹⁾ وزاد أبو الحسن المدائني: مات يوم الثلاثاء، وصلى عليه إسحاق بن سليمان⁽²⁾. وقال الحافظ الذهبي: كذا أرخ وفاته في هذا العام غير واحد، وبعضهم قال: بعد عيد النحر.⁽³⁾

(1) الثقات (216/6).

(2) سير أعلام النبلاء (453/7).

(3) المصدر السابق.

الفصل الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني، وفيه مباحث: المبحث الأول: اسمه ومولده

هو الإمام المحدث الكبير، الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهادية، أمير المؤمنين في الحديث في زمانه، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المشهور بالدارقطني⁽¹⁾،

بفتح الـدال، وسكون الألف، وفتح الراء، وضم القاف، وسكون الطاء المهملة، وفي آخره نون، نسبة إلى المحلة ببغداد تسمى "دارالقطن"⁽²⁾، ولد فيها هذا الإمام فنسب إليها، وذلك سنة ست وثلاث مائة كما أخبر هو بذلك⁽³⁾.

المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم، ورحلاته:

لقد اهتم هذا الإمام بتحصيل العلم وطلبه في سن مبكرة من عمره، إذ تردد على مجالس السماع والتحديث، وهو لا يزال صبياً، قال عنه يوسف القواس: كنا مع البغدادي، والدارقطني صبياً مشيخاً خلفنا يدهر غيفاً عليه كما مخ⁽⁴⁾. وذكر عنه الحافظ الذهبي أنه سمعوه صبياً من أبا القاسم البغدادي⁽⁵⁾.

-
- (1) سير أعلام النبلاء (449/16)؛ وابن كثير، إسماعيل أبو الفداء، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1994م)، 317/11.
- (2) وقد رُجِّبَ لاسمان. أي الدار والقطن فصار اسما واحداً، فنسب إليها بهذا الصيغة. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، (بيروت، دارصادر، 1400هـ - 1980م)، 483/1؛ و"معجم البلدان لياقوت الحموي، (بيروت، دار صادر، 1397هـ - 1993م)، 422/2؛ وقال السمعاني: وهي كانت محلة ببغداد كبيرة حُرِّبَت الساعة، كنتأجتاز بها بالجانب الغربي. الأنساب، ط1 (بيروت، دار الجنان، 1408هـ - 1988م)، 273/5.
- (3) سير أعلام النبلاء (449/16).
- (4) الذهبي، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ - 1998م)، 94/3. والكاسخو: ما يؤتد مبهوياً وكلبها الخبز. انظر: مختار الصحاح، والقاموس المحيط: مادة: كمخ.
- (5) سير أعلام النبلاء (449/16).

وكانت لديه رغبة شديدة في العلم الشرعي منذ نعومة أظفاره، فإذا فاته مجلس علم أو منع منه تحسر وبكى، فهذا يوسف القواس يقول: كنا نمرّ البانمنيح، والدارقطني صبي خلفنا يدهر غيف عليه كما مخ⁽¹⁾، فدخلنا البانمنيح، ومنعنا فقعد علينا بالبيبيكي⁽²⁾.

وقد بدأت مخايل الذكاء والحفظ والنباهة تظهر على هذا الإمام منذ صغره، قال عنه الحافظ ابن كثير: وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر، جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفارو وهو يميل علينا ناساً أحياناً، والدارقطني ينسخ خفي جزء حديث، فقال للبعضا لمحدثين في أثناء المجلس: إن سماعك لا يصحواً تنتسخ، فقال للدارقطني: فهميلاً إملأه أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال لهذا الرجل: أت حفظك ما ملحدتيماً؟ فقال: إنهم لي ثمانية عشر حديثاً إلّا الآن، والحديث الأ ولمنها: عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها، لم يخر من منها شيئاً، فتعجبنا الناس منه⁽³⁾.

وكان من حكمة الله تعالى ولطفه بهذا الإمام أن نشأ في بغداد مدينة العلم والسلام، ومشاهير العلماء والمحدثين، ومركز العالم الإسلامي آنذاك، فحرص على حضور مجالس العلم والتحديث، وتردد على كثير من علماء أهل البلد، كما لم يفته أن يلتقي بكل من وفد على بغداد. على كثرتهم. من طلبة الحديث وعلمائه. ثم بعد ذلك رحل إلى بعض الأمصار الإسلامية للأخذ من باقي شيوخها الذين لم يسبق أن لقيهم، أو أخذ عنهم. وهكذا زار الكوفة، والبصرة، وواسط، وتيس، الشام، ومصر، وخوزستان، كما قصد مكة حاجاً. وقد اتسمت رحلاته رحمه الله بإفادة علماء البلدان التي رحل إليها، كما استفاد هو منهم. قال الحاكم: دخل الدارقطني الشام ومصر على كبار السن، وحجوا استفادوا وأفاد⁽⁴⁾.

(1) الكاخمما يُؤتدم به، أو المجلّلات المشهّية، والجمع: كوامخ، المعجم الوسيط: مادة كخم.

(2) ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق محب الدين العمري، بيروت، دار الفكر، 1415هـ-1995م، 241/22.

(3) البداية والنهاية 317/11؛ والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية،

1997م)، 36/12.

(4) سير أعلام النبلاء (457/16).

ولما قدم دمشق مجتازاً إلى مصر، حدّثها، فأخذ عنه جماعة من أهلها، منهم: تمام بن محمد، وأبو نصر بن الجندي، وأبو الحسن بن السَّمْسَار، وأبو الحسين الميّداني، ومكي بن محمد بن العمر، وأبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد الطيّان⁽¹⁾.

ثم دخل مصر فلقي فيها الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، وجماعة آخرين، فسمع منهم. وساعد الوزير أبا الفضل جعفر بن خزّابة وزير كافر الإخشيد يعلتأليف مسنده، واشترى معه هفيذلاً كالحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي. وكافأ الوزير الإمام أبا مالداً رُقُطنيمًا جزيل⁽²⁾.

وعقد هذا الإمام مجالس للإملاء والسماع، فأخذ عنه بمصر الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي وخلق كثير. وقد أقام بها زمناً حتى استأنس به طلاب العلم، وألفوه، فلما عزم على الرحيل حزن الناس على فراقه كثيراً. قال أبو الفتح منصور بن علي الطرسوسي - وكان شيخاً صالحاً -:

لما أراد أبو الحسن الدارقطني الخروج من مصر خرجنا نودعه، فلما ودعنا هب كينا، فقال لنا: تبكون؟ قلنا: نبكى لما فقدنا همنعلمك، وعدمنا همنفوائدك، فقال: تقولون هذا وعندكم عبد الغني، وفيها خلف؟ أو كما قال⁽³⁾.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته:

أولاً: شيوخه:

لقد عاش هذا الإمام في عصر يعج بالعلماء، وهو من العصور الذهبية في طلب العلم بشتى أصنافه، وكذا كثرة المشتغلين به، وكان لحرصه رحمه الله على لقي المشايخ، والأخذ عنهم أن تحصل له عدد كبير من الشيوخ المشهورين بالعلم، والأئمة الكبار في شتى العلوم، ومن أبرزهم:

أبو القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي، وأبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر الواسطي، وأبو علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وأبو بكر بن زياد

(1) تاريخ دمشق (22/240).

(2) وأحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار صادر)؛ 298/3؛ والبداية والنهاية (11/317).

(3) محمد بن عبد الغني أبو بكر بن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الفحوت، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ).

النيسابوري، والحسن بن علي العدوي البصري، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وعمر بن أحمد بن علي الديري، وإسحاق بن محمد الزيات، وجعفر بن أبي بكر، وإسماعيل بن العباس الوراق، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأخوه أبو عبيد القاسم، وأبو العباس بن عقدة، ومحمد بن مخلد العطار، وأبو صالح عبد الرحمن بن سعيد الأصبهاني، وجعفر بن محمد بن يعقوب الصيدلي، وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، وغيرهم كثير.⁽¹⁾

ثانياً: تلاميذه:

لقد تمكن الإمام الدارقطني بفضل دأبه على التحصيل من تبوء مرتبة عالية في علوم عدة، فهو أمير المؤمنين في الحديث، ومطلع على مذاهب العلماء في الفقه، ومشارك في علوم القرآن، مع معرفته بعلوم الأدب والنحو والشعر واللغة، فكان بذلك مقصداً لطلبة العلم من كل الأقطار الإسلامية. قال الحافظ الذهبي: صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا⁽²⁾. فأخذ عنه عدد كثير من المشايخ، والحفاظ، والفقهاء، وغيرهم، ومن أبرزهم:

الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقير أبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر بن الجندي، وأحمد بن الحسن الطيان، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو الحسن العتيقي، وأحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني النحوي، والقاضي أبو الطيب الطبري، وعبد العزيز بن علي الأزجي، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن بن السميسار الدمشقي، وأبو حازم بن الفراء أخو القاضي أبي يعلى، وأبو النعمان تراب بن عمر المصري، وأبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون، وأبو الحسين بن الأبنوسي محمد بن أحمد بن محمد، وحمزة ابن يوسف السهمي، وخلق سواهم من البغاددة، والداشقة والمصريين، والرحالين⁽³⁾.

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م)، 34/12؛ وسير أعلام النبلاء

(450-449/16).

(2) سير أعلام النبلاء (450/16).

(3) المصدر السابق (451/16).

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء أهل العلم عليه:

إن الإمام الدارقطني من المحدثين المعدودين الذين نالوا إمارة الحديث في وقتهم، وتحققت لهم الإمامة في صناعة الحديث رواية ودراية، مع رسوخ تام في علله، واطلاع واسع على أسماء الرجال، وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً. ولهذا وردت فيه أقوال كثيرة لأهل العلم كلها مدح وثناء، وشهادة حقة على ما قدمه هذا الإمام من خدمة عظيمة لهذا الدين، ويستحق بها أن يوصف بأنه حافظ الزمان، وفريد عصره، وقريعدهره، ونسيح وحده، حتى أنه يصعب حصر كل ما قيل فيه، ولذلك سأكتفي بذكر البعض.

قال عنه تلميذها أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: ما رأيت مثله نفسه⁽¹⁾.

وقال أيضاً:

صار الدارقطنيأ وحده عصره فيا الحفظ والورع، وإماما فيا القراء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر، وكثرت اجتماعنا عناف صا دفت هفوقما وصفلي، وسألت هعنا للعلو والشيخوخ، ولهمصنفا تيطول ذكرها، فأشهد أن هلم يخل فلعلا ديمالأرضمثلة⁽²⁾.

وقال عبد الغنيا الأزدي: أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: عليا بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته⁽³⁾.

وقال لسلمي:

شهدت بالهأن شيخنا الدارقطني لم يخل فلعلا ديمالأرضمثلة فهم معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم⁽⁴⁾.

وقال الخطيب:

وكان فريد عصره، وقريعدهره، ونسيح وحده، وإماما موقته، انتهى إليه علما لأثره والمعرفة بعلا لحديث، وأسماء الرجال وأحوال الرواة،

(1) تاريخ بغداد (35/12).

(2) سير أعلام النبلاء (450/16)؛ وتاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي، ط2 (دار هجر للطباعة، 1413هـ)، 311-310/2.

(3) تاريخ بغداد (36/12).

(4) سير أعلام النبلاء (457/16).

مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلمه وسويعلم الحديث⁽¹⁾.

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث.⁽²⁾

وقال ابن الجوزي: كان فريده عصره إماماً موقتهاً انتهت إليها علم الأثر والمعرفة بأسماء الرجال وعللاً الحديث، وسلم ذلك له، انفرد بالحفظ أيضاً، منتاً أثره ظهراً تماماً لعللاً المسند من حفظه لعلم البرقاني.⁽³⁾

وقال ابن

خلكان: وانفرد بالإمامة في علم الحديث فغيره، ولم يواز عه في ذلك أحد من نظرائه، وتصديراً خيراً ما مهلاً لإقراء ببغداد. وكان عارفاً باختلاف الفقهاء ويحفظ كثيراً من أدوا وينال العرب⁽⁴⁾.

وقال الحافظ الذهبي: كان منبجور العلم من أئمة الدنيا، انتهت إليها الحفظ، ومعرفة عللاً الحديث ورجالها، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي بأيام الناس، وغير ذلك⁽⁵⁾.

وقال أيضاً: وهو أول من صنف القراءات، وعقد لها أبواباً قبل فرش الحروف⁽⁶⁾.

وقال الحافظ ابن كثير: الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعدها الزماناً هذا، سمع الكثير، وجمع وصنف ألفواً وأفاد، وأحسن النظر والتعليق لوالانتقاد والاعتقاد، وكان فريده عصره، ونسب جوده، وإمامه هرفياً أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرحو التعديل، وحسن التصنيح فوالتأليف، واتساع الرواية، والاطلاع التام في الدراية، له كتاب المشهور من أحسن المصنفات في بابها، ليس بقياً المثل هو لا يلحق في شاكلها إلا من استمد من بحر هو عملة

(5) تاريخ بغداد (34/12).

(1) المصدر السابق (35/12).

(2) ابن الجوزي، عبدالرحمان، المنتظم، في تاريخ الملوك والأمم، ط1 (بيروت، دار صادر، 1358هـ)، 183/7.

(3) وفيات الأعيان (3/ 297).

(4) سير أعلام النبلاء (450/16).

(5) المصدر السابق.

مله، وله كتابا بالعللين فيهما الصواب بما دخل، والمتصل من المرسل والمنقطع والمعضل، وكتابا بالأفراد الذي لا يفهمه، فضلا عما ينظمه، إلا منه
ومنا الحفاظ للأفراد، والأئمة النقاد، والجها بذة الجياد، وله غير ذلك من المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد⁽¹⁾.

المبحث الخامس: عقيدته.

كان الإمام الدارقطني على مذهب أهل السنة والجماعة في صحة الاعتقاد، إذ لم يحفظ عنه تأويل، أو خوض في علم الكلام قط، قال عنه الحافظ الذهبي: لم يدخل الرجل أبدا في علم الكلام ولا الجدل، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيا،⁽¹⁾ بل قد صح عنه نفسه أنه قال: ما شيء أبغض إلي من علم الكلام.⁽²⁾ وقد سبق نقل الخطيب البغدادي أنه كان صحيح الاعتقاد وسليم المذهب.

قلت: الإمام له مؤلفات في باب الاعتقاد منها: "أحاديث الرؤية"، "أحاديث الصفات"، "أحاديث النزول"، "أخبار عمرو بن عبيد وإظهار بدعته"، سار فيها على منهج السلف، ونصر العقيدة الصحيحة، ورد على أهل البدع والأهواء.

المبحث السادس: مؤلفاته

لقد خلف الإمام الدارقطني ثروة علمية قيمة، فمصنفاته . وهي على ما يزيد عن ستين عنوانا ، وفي مختلف العلوم . كانت لها مكانة عظيمة عند أهل العلم، بل لا تزال مرجعا لطلبة العلم إلى الآن، وقد استوفى الدكتور عبد الله بن ضيف الرحيلي في كتابه "الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية" البحث حول مصنفاته، الموجود منها، والمفقود، والمطبوع منها والمخطوط. ومن أبرزها:

- 1 الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس، مطبوع.
- 2 أحاديث الرؤية، مطبوع.
- 3 أحاديث الصفات، مطبوع.
- 4 أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلاف فهميه، وزيادتهم ونقصانهم، مطبوع.
- 5 أحاديث النزول، مطبوع.
- 6 أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه، مطبوع.
- 7 أسئلة السلمي للدارقطني، مطبوع.

(1) سير أعلام النبلاء (16/457)

(2) المصدر السابق

8 أسئلة السهميللدارقطني، مطبوع.

9 أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما، مخطوط.

10 الإلزامات والتتبع، مطبوع

11 ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحروا ويتبعون البخاري، مطبوع.

12 ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحروا ويتبعون مسلم، مطبوع.

13 السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مطبوع.

14 الضعفاء والمتروكوننا لمحدثين، مطبوع.

15 العلل الواردة في الأحاديث النبوية، مطبوع

16 كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال، مطبوع.

المبحث السابع: وفاته:

لقد عاش الإمام ثمانين سنة، وتوفي رحمه الله تعالى لثمان خلون من ذي القعدة سنة 385 هـ ببغداد، وصل عليها الشيخ أبو حامد الإسفراييني الفقيه، ودفن قريباً من معروف الكرخ في مقبرة بابالدير⁽¹⁾.

(1) تاريخ بغداد (39/12)؛ سير أعلام النبلاء (457/16)؛ وفي الأعيان (298/3).

الفصل الثالث:

التعريف بكتاب العلة، وبعض المسائل المتعلقة بالعلة

وفيها خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: أهمية علم العلة.

المبحث الثالث: أقسام العلة باعتبار مكان وقوعها.

المبحث الرابع: كيف تدرك العلة.

المبحث الخامس: حول علة الدارقطني، وموضوعاته، وترتيبه

المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: تعريفها لغة.

وردت هذه الكلمة لمعان، منها:

الأول: بمعنى العائق، والشغل. قال الخليل (1): العلة حدّ يشغل صاحبها عن وجهه. (2) ويقال: تَعَلَّبَ الأمر، واعتلّ: تشاغل، ومنه عَلَّلَ بطعامٍ وحديث، ونحوهما: أَيْشَغَلَهُمْ. ويقال: فلان يُعَلِّلُ نفسَه بَعلةٍ وتعلّبه: أَيْتَلَهَّبَهُوَجْزاً. (3)

الثاني: أن تأتي بمعنى السبب، يقال: هذا علة لهذا أي سبب. (4)

الثالث: المرض، يقال: عل يعل، واعتل: أي مرض، فهو مُعتلّ، وعليل. وأعله الله فهو معل. قال ابن الأعرابي (5): عَلَّامِرِيضِيُعَلِّعُفَهُوَعَلِيلٌ. ورجلُعَلِّلٌ، أي كثير العِلل. وقال أيضاً: العَلّ: الضعيف من كبار أو مرض (6).

والعل والعلل: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، والفعل: عل يعل ويعلّ وعلا وعلا إذا شرب الشربة الثانية. وعله يعلّه ويعلّه إذا سقاه السقية الثانية. وأعلت الإبل: إذ أصدرتها قبل ربيها. (7)

ولعل المعنى الثالث هو المقصود عند أهل الحديث من استعمالهم لهذه اللفظة، واصطلاحاً جعل على الأحاديث التي حصل الخطأ في روايتها، وذلك لكون الحديث المعل فيه ضعف ومرض. وإن كان المعنى الأول والثاني لا

(1) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري صاحب كتاب "العين"، وهو أول من اخترع العروض والقوافي، توفي سنة 170 أو 175 هـ. البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو (133. 134).

(2) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط3 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م)، 110/2.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد، عبد المنعم، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2003م)، 559/11.

(4) لسان العرب (562/11)

(5) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي إمام في النحو واللغة جالس الكسائي، وسمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة، وتوفي سنة 231 هـ، البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو (264)

(6) معجم مقاييس اللغة لا بن فارس (110/2)

(7) لسان العرب (558/11)

تعريف العلة

يعدان عن المعنى الاصطلاحي أيضا، ففي المعنى الأول: يمكن أن يقال: وُجد في الحديث عائق يعوق عن العمل به، وتصحيحه. (1) وفي الثاني: العلة هي سبب لترك الحديث.

وقد أطلقوا على هذا النوع من الأحاديث لفظة "معل"، و"معلل"، و"معلول"، فاستشكل جماعة من أهل العلم المصطلحين الأخيرين من حيث الأصل اللغوي؛ لأن القياس لا يقتضيهما.

أما الثاني: أي المعلل، فهو مفعول علة بمعنى شغله، وبمعنى سقاه الشربة بعد الشربة، ولا يصح أن يكون اسم مفعول من أعل الذي يريد المحدثون. (2)

قال الحافظ العراقي: والأحسن أن يقال فيه: معل بلام واحدة، لا معلل، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة، فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضا، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعله فلان بكذا، وقياسه معل. (3)

وقال الحافظ السخاوي: الأعراف أن فعله من الثلاثي المزيد، تقول: أعله الله فهو معل، ولا يقال معلل، فإنهم إنما يستعملون من علة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام. (4)

ومع هذا فقد كثر استعماله من طرف المحدثين، فهذا العراقي نفسه الذي فضل المعل عليه، اختار استعماله في ألفيته، قال:

وسم ما بعلة مشمولعللا ولا تقل معلول.

وكذا عنون به الحافظ ابن الصلاح باب العلة في كتابه، فقال: النوع الثامن عشر معرفة الحديث المعلل. وقال: فالحديث المعلل هو: الحديث... (5)، فأنكر عليه الحافظ ابن حجر ذلك، قال: وقد فر ابن الصلاح

(1) عبد الله دمفوي، مرويات الإمام الزهري المعللة في كتاب علل الدارقطني، ط1 (الرياض، مكتبة الرشد، 1419 هـ - 1999 م)، 89/1.

(2) العراقي، عبد الرحيم، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: ماهر الفحل، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2002 م)، 274/1؛ إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث (وزارة الأوقاف المغربية، ط1415 هـ - 1995 م)، 24/1.

(3) التقييد تحقيق: نشأت المصري، ط1 (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1429 هـ - 2008 م)، 459/1.

(4) فتح المغيث (274/1)

(5) معرفة أنواع علم الحديث (452/1)

تعريف العلة

من استعمال لغة، هي على زعمه رديئة، فوقع بقوله: معلل في أشد من ذلك باستعمال ما ليس من هذا الباب أصلاً، بل من باب التعلل، الذي هو التشاغل والتلهي.⁽¹⁾

ثم استعمله الحافظ نفسه في متن نجبة الفكر، فقال: وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل.⁽²⁾ أما المصطلح الثالث فقد اعتبره البعض لحنا في اللغة، قال ابن الصلاح: والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة،⁽³⁾ وتبعه الإمام النووي، فقال: هو لحن. وكذا قال السيوطي.⁽⁴⁾

وقال الحافظ العراقي في ألفيته: وسم ما بعلة مشمول معللاً ولا تقل معلول وذلك لأنه على خلاف قياس اللغة،⁽⁵⁾ لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول،⁽⁶⁾ وأما المعلول فأصله من عله بالشراب، أي سقاه مرة بعد أخرى.⁽⁷⁾

قال الفيروز آبادي⁽⁸⁾: عل واعتل، وأعله الله فهو معل، وعليل، ولا يقال: معلول، والمتكلمون يستعملونها.⁽⁹⁾

وقال علي بن أحمد بن سيده⁽¹⁰⁾: واستعمالاً بواضح⁽¹¹⁾ لفظة المعلول في المتقار بمنا العروض، فقال: وإذا كان بناء المتقار بعل فمفعول فلان بدمناً يبقف في هسب غير معلول. وكذلك استعماله في المضارع، فقال:

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر، النكت الوفية تحقيق: ماهر الفحل، ط1 (الرياض، الرشد، 2007م)، 499/1.

(2) نزهة النظر (82)

(3) معرفة أنواع علم الحديث (453/1)

(4) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، ط1 (بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1427 . 2006م)، ص: 173

(5) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417 هـ . 1997م)، 20/2.

(6) تدريب الراوي (173)

(7) فتح المغيث (274/1)

(8) هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي نسبة إلى فيروز آباد بإيران، الإمام اللغوي الشهير صاحب القاموس المحيط، بلغت مصنفاته التي ألفها في مختلف الفنون أكثر من سبعين عنواناً. توفي سنة 817 هـ. شذرات الذهب (126/7-131).

(9) القاموس المحيط: مادة عل

(10) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده الأندلسي، أحد أئمة اللغة، من أهل مرسية، وكان أكمه بن أكمه. توفي سنة 458 هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء (144/18).

(11) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ثعلب، والمبرد، وله كتاب "معاني القرآن" توفي سنة 311 هـ. ترجمته في البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو للفيروز آبادي (59).

آخر المضارع فاعل الدائرة الرابعة،
 فهو معلول لأول. وليس فاعلاً ولا لدائرة بيت معلول لأول. وأر هذا إنما هو علة طر ح الزائد،
 وإلا فلا وجه له. والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في هذا كثيراً. وبالجملة فلست منها علة ثقة ولا تلج،
 لأن المعروف إنما هو أعلمها الله، فهو معلل، اللهم إلا أن يكون معلماً ذهبياً له سبويه،
 منقولهم: مجنون نومسلول،
 منأهجاء علة جنته وسلته، وإنما يستعمل أفعال الكلام، استغني عنهما بأفعلت. (1)

والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن سيده، والحريري⁽²⁾، والفيروز آبادي، وغيرهم. وإن كان يظهر أنه قوي. ليس
 محل اتفاق بين أهل اللغة، بل وجد من أئمة اللغة من استعمل كلمة "معلول"، واعتبرها صحيحة، منهم
 الجوهري⁽³⁾، قال: يقال: فلان يعلل نفسه بتعلة، وتعلبه، أي تلهبه بهو تجزأ، وعلا الشئ فهو معلول. (4)

وقال أبو بكر بن دريد⁽⁵⁾: والعلة من الاعتلال.
 وعَلَّلْتُ البعيرَ أعلُّه عللاً، إذا سقيته بعد النهل، وهو عَلَّلٌ، والبعير معلول، والفاعل علَّالٌ. (6)

وقال أبو الفتح المطرزي⁽⁷⁾: رجل علَّل: ذو علة، ومعلول، مثلُه عن شيخنا أبي عليٍّ وامرأة عليلية. (8)

ولعل الذي أوضح هذا الأمر، وحقق فيه، وحرر المسألة بما يزيل الإشكال. إن شاء الله. هو الإمام

(1) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م)، 94/1 - 95.

(2) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، الإمام في الفصاحة والبلاغة صاحب المقامات، وكتاب ملحمة الإعراب. ولد سنة 446هـ، وتوفي سنة 515هـ. البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو (234)

(3) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي إمام في اللغة والنحو والصرف، صاحب الصحاح في اللغة. أخذ عن أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وغيرهم، توفي سنة 398هـ. البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو للآبادي (87)

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط4 (بيروت، دار العلم للملايين، 1990م)، 52/5.

(5) هو محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي، كان رأساً في اللغة والأدب والنحو، صاحب الجمهرة، والاشتقاق، ولد سنة 223هـ، وتوفي سنة 323هـ. البلغة للآبادي (260).

(6) ابن دريد، محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، (دار الجيل، 1411هـ. 1991م)، ص: 55.

(7) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، كان عالماً باللغة والنحو والآداب، وكان حنفيًا معتزليًا داعية، من تصانيفه المغرب، وشرح المقامات، توفي سنة 610هـ. البلغة للآبادي (303)

(8) المطرزي، ناصر الدين بن المطرزي، المغربية ترتيباً للمغرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط1 (حلب، مكتبة أسامة ابن زيد، 1979م)، 80/2.

تعريف العلة

أحمد الفيومي⁽¹⁾، حيث قال: غل الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من بينه للفاعل من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل، والجمع علل، مثل سدر، وأعلها لله، فهو معلول. قيل من النواذر التي جاء تعلقها بقياس، وليس كذلك، فإنهم تتداخلاً للغتين، والأصل أعلها لله فعل، فهو معلول، أو منعل، فيكون علل القياس، وجاء معلقاً للقياس لكن قليلاً لاستعمال⁽²⁾.

وحاصل القول أن أئمة الحديث استعملوا هذا اللفظ⁽³⁾، ومنهم المتقدمون كالإمام الشافعي. وهو ممن يحتج بلغته عند البعض قال: الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه ومن يجوز ارتهاً مثلاً تأصفاً صحيحاً أو خرم معلولاً أو خرفاسد... وأما المعلول فالرجل يملك العبد أو الأمة أو الدار⁽⁴⁾.

بل معهم جماعة من أئمة اللغة كقطرب⁽⁵⁾، والجوهري، والمطرزي، وابن القوطية⁽⁶⁾، والفيومي، وأبي إسحاق الزجاج، وغيرهم. وهم من المشهورين، ومن يرجع إليهم في علم اللغة وكلهم اعتبروا استعماله صحيحاً وسليماً، وليس بلحن. ولهذا قال الإمام البلقيني:

فائدة: لا يُقال المرذولة، حكاها صاحبها لصاحبها المطرزي وقطرب، ولم يترددوا، وتبعهم غير واحد، لأننا نقول:

المستعمل عند المحدثين والفقهاء والأصوليين إنما يقصدون بها غير ما فعله، لأنهم جعلوا نفسه. والذي ذكره الجوهري: غلالشيء فهو معلول، وما ذكره في الأصل المادة من أن عللها الثلاثية تعد فذا كفيها لسقياً يمينه عن سقاه، وحينئذ فصواب الاستعمال: المعلل إذا كان من أعل⁽⁷⁾.

(1) هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس المصري، كان فاضلاً عالماً باللغة والأدب، اختلف في سنة وفاته. قال الحافظ ابن حجر: كان عاش إلى ما بعد 770 هـ. الدرر الكامنة لابن حجر.

(2) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، القاهرة، دار الحديث، ط1، 2000م، ص: 2 / 42.

(3) قال الحافظ العرقي: والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي. التقييد والإيضاح (459/1) قلت: وكذلك استعمله الإمام أبو داود، وابن حبان، وابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب، والبيهقي، والضياء المقدسي، وابن القيم، وابن تيمية، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر، وغيرهم.

(4) الأم، بيروت، دار المعرفة، 1393 هـ، كتاب الرهن: باجماعاً يجوز أن يكون مرموياً. 156/3.

(5) هو محمد بن المستنير، صاحب التصانيف، الملقب بقطرب، لقبه به شيخه سيويه لبعوره في الطلب، وإتيانه إليه بالأسحار، وقطرب: دوية تسعى طول الليل لا تفتت، وله تصانيف كثيرة. توفي سنة 206 هـ. البلغة للأبادي (283).

(6) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي المعروف بابن القوطية القرطبي، مشهور باللغة، والنحو، والأدب، والصرف، حافظ للحديث، والفقهاء، والأخبار، والشعر. تاريخ علماء الأندلس (167).

(7) محاسن الاصطلاح، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1420 هـ. 1999م)، ص: 97.

تعريف العلة

ونحوه قول الحافظ مغلطاي⁽¹⁾ في تعقبه لابن الصلاح: ليست مرذولة حكاها صاحب الصحاح والمطرزي في "المغرب" واللبلي⁽²⁾ عن قطرب، ولم يترددوا، وتبعهم غير واحد.⁽³⁾

وقد جوزها أيضا الإمام الزركشي⁽⁴⁾، قال: والصَّواب أنه يجوز أن يقال: علَّه، فهو مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليل... ويشهد لهذه العِلَّة قولهم: عليل كما يقولون: قتيل وجريح... وظهر بما ذكرناه أن قول المصنِّف: مرذول، أجود من قول النَّووي في اختصاره: لحن، لأن اللَّحن ساقط غير معتبر البتة، بخلاف المرذول. وأما قول المحدِّثين علَّه فلان بكذا، فهو غير موجود في اللغة، وإثما هو مشهور عندهم بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، من تعليل الصَّبِّي بالطَّعام. لكنَّ استعمال المحدِّثين في هذا المعنى على سبيل الاستعارة.⁽⁵⁾

وبالغ الحافظ ابن حجر، فاعتبر استعماله هو الأولى، قال: والأولى عندي أن يقال: معلول، لأنها وقعت في عبارات أهل الفن كما تقدم، ولغة، كما في كلام أبي إسحاق، وعلى ما خرجه سيبويه.⁽⁶⁾

ولعل هذا هو سبب تسميته للكتاب الذي ألفه في باب العلل بالزهر المطلول في معرفة المعلول، والله تعالى أعلم.

(2) هو أبو عبدالله علاء الدين، مغلطاي بن فليح التركي الأصل، المصري الدار، حافظ، ومحدث ومؤرخ. صاحب التصانيف منها شرح البخاري، وكذا ابن ماجه، وذيل على تهذيب الكمال، توفي سنة 762 هـ. الدرر الكامنة لابن حجر (6/116).

(3) هو أحمد بن يوسف بن علي القرشي الفهري اللبلي، الإمام الحجة صاحب التصانيف منها شرح الفصيح، توفي سنة 691 هـ بتونس. البلغة للآبادي (87)

(4) إصلاح كتاب ابن الصلاح تحقيق: محي الدين البكاري، ط1، (القاهرة، المكتبة الإسلامية، 2007م)، ص: 138

(5) هو الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي نسبة إلى صنع الزركش، وهو الحرير المنسوج بالفضة أو الذهب، الفقيه الشافعي الأصولي المخرر صاحب التصانيف الفائقة، منها البرهان في علوم القرآن، البحر المحيط في الأصول، توفي سنة 794 هـ. الدرر الكامنة لابن حجر (5/134)

(6) النكت على كتاب ابن الصلاح (219-218)؛ وفتح المغيث (1/274).

(7) النكت الوفية (1/499).

المطلب الثاني: معنى العلة اصطلاحاً.

العلة في اصطلاح أهل الحديث هي سبب خفي وغامض يقع في حديث ظاهر الصحة، فيؤثر فيه، ويمنع من العمل به. قال أبو عبد الله الحاكم⁽¹⁾: وإنما يعلا الحديث من أجل جهل سلسلته لجهل حفيها مدخل. فإن حديثاً لمجروحاً سقطوا، وعلة الحديث أكثر فياً حاديثاً لثقات، أن يحدثوا بحدي ثلهعلة، فيخضع عليهم معلمه، فيصير الحديث معلولاً⁽²⁾.

وعرف الحافظ ابن الصلاح العلة، والحديث المعل بقلوه: وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه، فالحديث المعل هو الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها⁽³⁾.

فقيد رحمه الله تعالى العلة بالقاذحة، احترازاً من غير القاذحة، لأن الأخيرة لا تدخل في التعريف. قال الحافظ الذهبي: فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجهه، ويخالفه واه، فليس بمعلول. وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب العلل فلم يصب، لأن الحكم للثبت⁽⁴⁾.

قلت: ومن ذلك أن يخطئ راو الحديث في إسناده، بإبدال راو ثقة بآخر ثقة، وكلاهما سمع من شيخهما، فإن هذه العلة لا تقدر في صحة الحديث، وإن كان إسناده معللاً⁽⁵⁾.

ولعل هذا ما كان يقصده الحافظ أبو يعلى الخليلي بقوله: اعلموا رحمكم الله أن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه... فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها: فمنها أن يروى بالثقات حديثاً مرسلًا، وينفرد به ثقة مسندًا، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال ومثاله...⁽⁶⁾ ثم ذكر المثال.

(1) لعله أول من عرف الحديث المعل، والله تعالى أعلم.

(2) معرفة علوم الحديث (360-359).

(3) معرفة أنواع علم الحديث (452/1).

(4) الموقظة، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ص: 21.

(5) علم علل الحديث (29/1) لإبراهيم بن الصديق.

(6) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق وليد متولي، ط1 (القاهرة، دار الفاروق، 2010م)، 31-29. ويحتمل أن يكون قصده ما ذكره البقاعي في نكتته (522/1) قال: كأن يظهر أن فيه علة، فيتبين بعد ذلك بالفحص أنه ليس له علة، كحديث أبي هريرة الآتي، فيسميه معلولاً باعتبار ما كان عليه، وصحيحاً باعتبار ما آل به النظر إليه.

تعريف العلة

فالحافظ رحمه الله يقصد أن الحديث أعل أحد أسانيده بالإرسال، وذلك لا يقدر في صحة الحديث لأنه ثبت من طريق أخرى، والله تعالى أعلم.

ولهذا قال الحافظ ابن الصلاح: ثم إن بعضهم أطلقا سماع العلة علما ليسبقا دمجها في خلاف، نحو إرسالنا رسلا الحديث الذي أسندها ثقة الضابط، حتى قال: مناقسا ما لصحيحها هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: منال صحيحها هو صحيح حشا، والله أعلم.⁽¹⁾

والحافظ ابن حجر عرف الحديث المعلول بقوله: والأحسن من هذا أن يقال: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده.⁽²⁾

ثم عرفه بلفظ آخر في متن النخبة، قال: ثم الوهم، إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق، فالمعلول.⁽³⁾

ومن خلال هذه التعاريف يظهر أن الحديث المعلول بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين يشترط أن يطلع فيه على سبب غامض وخفي مؤثر في صحة الحديث. قال الحافظ ابن حجر: فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً - معلولاً، ولا الحديث الذي رواه مجهول أو مضعف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود.⁽⁴⁾

قلت: وإذا أطلق هذا المصطلح من طرف المحدثين - ولم يقصد به المعنى الاصطلاحي - قيد، كأن يقول: معلول بالانقطاع، أو الراوي الفلاني، أو غير ذلك.

والعلة تطلق ويقصد بها المعنى الذي يتقدم، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين، وعليه يحمل ما ورد من أقوال وكلمات للأئمة أشاروا فيها إلى صعوبة هذا العلم، وعمومه، ودقته.⁽⁵⁾

(1) معرفة أنواع علم الحديث (489/1).

(2) النكت الوفية (501/1). قال البقاعي: فقلت له - أي لشيخه ابن حجر بعدما سمعه منه هذا التعريف - فحينئذ يكفي أن يقال: ما اطلع فيه بعد التفتيش على قاده. ويفهم من التقييد بالتفتيش أن ظاهره السلامة، فقال: لا يلزم ذلك، بل قد يطلع في الخبر الذي ضعفه ظاهر على علة خفية أيضاً، وهذه لا يمكن أن تكون قاده، فإنها صادفته ضعيفا مقدوحا فيه. فقلت: فحينئذ يخرج هذا من هذا الحد بالتقييد بقاده، فلا يكون معلولاً إلا إذا قدحت فيه العلة الخفية.

(3) نزهة النظر (123).

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح (295).

(5) وسيأتي ذكر بعضها في مبحث أهمية علم العلة.

تعريف العلة

وقد تستعمل بمعنى أعم مما سبق في التعريف، إذ وجد عند جماعة من المتقدمين . من خلال المصنفات في الحديث، وكتب العلل تعليلهم أحاديث بعلل غير خفية، كانقطاع ظاهر في السند، أو كون الراوي متروكاً، أو مجهولاً، ضعيفاً. قال الحافظ أو ضعيفاً. قال الحافظ ابن الصلاح: ثم أعلماً ثم قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقياً لأسباب القادحة في الحديث، المخرجة لهم من حال الصحة إلى حال الضعف، المازعة من العمل به علماً هو مقتضى لفظ العلة في الأصل.

ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكلية والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح. (1)

وأوضح الحافظ ابن حجر كلاماً ما بن الصلاح قائلاً: مراد بهذا كما حققته من تعريف المعلول قد يعنف كلاماً مهما يخالفه، وطريقاً لتوفيق بيننا حققها المصنف بيننا يعنف كلاماً ما بن الصلاح إذا أطلق على حد يثلاً يلمز منها نيسماً الحديث معلولاً اصطلاحاً، إذ المعلول ما علتها قادحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة. ولهذا قال الحاكم: وإنما يعلى الحديث من أجل جهل من سفيهاً للجرح مدخل. (2)

وذكر الحافظ السخاوي سبباً آخر لإدخال كل ما هو قادح في الحديث ضمن كتب العلل، قال: ولكن ذلك منهما بمنأى أصحاب كتب العلل بالنسبة للذي قبله قليل، علماً أنه احتمال أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لضعف وجود طريقة أخرى يجرب بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلول أشار إلى تفرد. (3)

وثمة وجه آخر لهذا التوسع في الاستعمال: وهو أن المحدثين إذا ذكروا من شروط الحديث الصحيح انتفاء العلة، فمرادهم بذلك المعنى الاصطلاحي للعلة أي السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام، فإنهم يقصدون بالعلة كل ما يُعَلُّ به الحديث خفياً كان أم ظاهراً، قادحاً أم غير قادح. ولهذا التصرف نظائر عند المحدثين، منها: المنقطع، فهو بالمعنى الخاص: ما حصل في إسناده انقطاع في موضع أو أكثر من موضع، لاعلى التوالي، ثم يستعملونه استعمالاً عاماً، فيريدون به كل ما حصل فيه انقطاع في أي موضع في السند، فيشمل المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع بالمعنى الخاص. (4)

(1) معرفة أنواع علم الحديث (488/1).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح (328).

(3) فتح المغيب (287/1).

(4) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (17-18) بتصرف.

المبحث الثاني: أهمية علم العلل:

من المعلوم أن علم الحديث، أو علوم الحديث تندرج تحته مجموعة من العلوم، كل فن قائم برأسه، وألفت فيه مصنفات خاصة. قال أبو بكر الحازمي الهمداني: علما الحديث شتمل علما أنواعا كثيرة تقر بمائة نوع ذكر منها طائفة أبو عبد الله الحافظ رحمة الله عليه في معرفة أصول الحديث، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفد الطالب فيه عمره لما أدر كنهائته. (1)

وعلم العلل هو أحد هذه العلوم، قال أبو عبد الله الحاكم: معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... ومعرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم. (2)

وهو أبرز هذه العلوم وأدقها، لأن موضوعه هو أحاديث الثقات، بل هو أجلها وأعظمها، إذ به يميز صحيح حديث النبي صلى الله عليه وسلم من ضعيفه، وبه يكشف عما خفي من أخطاء الثقات وأوهامهم. ولهذا نجد أئمة الحديث المطلعين على حقيقته، المدركين لأهميته ولقيمته يقدمونه على غيره من باقي علوم الحديث. قال عبد الرحمن بن مهدي: لأن أعرف علة حديث - هو عندي - أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي. (3)

وكذلك نوه غير واحد منهم بمكانته بين باقي هاته العلوم. قال الخطيب البغدادي: معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث. (4)

وقال الحافظ ابن الصلاح: اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. (5)

(1) الحازمي، محمد بن أبي عثمان، عجلة المبتدئ في فضالة المنتهية في النسب، تحقيق: عبد الله بن كنون، ط2 (المطابع الأميرية، 1393 هـ، 1973 م)، ص: 3.

(2) الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: أحمد السلوم، ط1 (بيروت، دار ابن حزم، 1424 هـ - 2003 م)، ص: 140 - 141.

(3) ومعرفة علوم الحديث (140)؛ والجامع لأخلاق الراوي (294/2)؛ مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم

تحقيق، محمد صالح الدباسي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1423 هـ - 2003 م، 195/1، وعنده بلفظ: أن أكتب حديثا ليس عندي).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (294/2)

(5) معرفة أنواع علم الحديث (ص81).

المبحث الثالث: كيف تدرك العلة

لقد سبق أن العلة سبب غامض وخفي، فإدراكها في حديث هو إذن من أصعب الأمور في علم الحديث، خصوصاً إذا عرف أنها تكثر في أحاديث الثقات. قال أبو شامة المقدسي: وأصعب الأحوال أن يكون رجال الإسناد كلهم ثقات، ويكون متناحدين موضوعاً عليهم، أو مقلوباً، أو قد جرى فيه تدليس، ولا يعرف هذا إلا النقاد من علماء الحديث؛ فإن كنت من أهله فبه، وإلا فاسأل عنه أهله.⁽¹⁾

فالعلل لن يهتدي إليها إلا الحفاظ الجهابذة النقاد، الذين أكثروا من ممارسة الحديث النبوي، وخبروه، واعتنوا به وبرجاله مدة طويلة، حتى حصلت لهم معرفة تامة بذلك، وصار لهم فهم خاص يفهمون بها هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك.⁽²⁾ قال أبو عبد الله الحاكم: إن الصحيح لا يُعرف بروايته فقط، وإنما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث.⁽³⁾

وقال الخطيب البغدادي: إنَّه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به.⁽⁴⁾

وقال الحافظ البيهقي: فقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركباً على إسناد صحيح. وقد يزل القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ؛ فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيضهم الله تعالى لحفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عباده؛ بكثرة سماعه، وطول مجالسته أهل العلم به ومذاكرته إياهم.⁽⁵⁾

وقال الإمام ابن رجب: بعد ذكر بعض الأحاديث المعلولة: وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث على تقدير صحتها. على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النقاد الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم، وحفظهم وضبطهم.⁽⁶⁾

(1) مختصر المؤمل (55).

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب (1/ 459).

(3) المصدر السابق (238).

(4) الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (2/ 382).

(5) دلائل النبوة، عبد المعطي قلنجي، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية - دار الريان للتراث، 1408 هـ - 1988م)، 1/ 30.

(6) جامع العلوم والحكم (483-485).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وقال الحافظ ابن حجر: المعلل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومملكة قويّة بالأسانيد والمتون.⁽¹⁾

فهؤلاء الجهابذة الذين خصهم الله تبارك وتعالى بالحفظ والفهم والمعرفة بهذا الشأن، كانت لهم طرق ومناهج يسلكونها للكشف عن خفايا القوادح والعلل التي تحصل في الأحاديث النبوية سواء في السند أو المتن. ومن خلال النظر في مصنفاتهم، وكذا الرجوع إلى بعض من أقوالهم التي تعتبر إرشادات، ونصائح للممارس لهذا العلم، يمكن استخلاص بعض الطرق المعينة في هذا الباب. منها:

. **البحث في مسألة التفرد:** وهي من الأمور التي تساعد على الكشف عن العلة. قال الحافظ ابن الصّلاح: ويستعان على إدراكها . أي العلة . بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن.⁽²⁾

وقال الحافظ العراقي: وتدرُّك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، معقرا تَنضمُّ إلى ذلك كيهتدي الجاهل به، أي: الناقد بذلك إلى اطلاع عليه إرسا في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو هو ما هو بغير ذلك، بحيث يغلب على ذهنه ذلك، فأما ضاه، وحكمبه، أو تردّد في ذلك كفقو أو حجمعنا الحكم بصحة الحديث. وإن لم يغلب على ذهنه صحة التعليق بذلك مع كون الحديث المعلن ظاهرها السلامة من العلة.⁽³⁾

وقد أعل جماعة من النقاد أحاديث بسبب انفراد بعض الرواة بها، قال الحافظ ابن حجر: وقاعدته . أي أحمد . أن ما انفرد به الثقة يتوقف فيه حتى يتابع عليه، فإن توبع زالت نكارتها، خصوصا إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني، وغيرهما.⁽⁴⁾

وقال الإمام ابن القيم: ولهذا كثيرا ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه.⁽⁵⁾

وأكد ذلك الإمام ابن رجب بقوله:

وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فيهم يقولون في الحديث إذا انفرد بهوا حلوا إن لم يروا ثقةا تخلافه:

(1) زهة النظر (123).

(2) معرفة أنواع علم الحديث (1/455).

(3) شرح التبصرة والتذكرة (1/275).

(4) فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1410 هـ. 1989 م)، 4/174.

(5) تهذيب السنن، تحقيق: إسماعيل بنغازي، ط1، (الرياض، مكتبة المعارف، 1428 هـ. 2007 م)، 10/209.

إهلا يتابع عليه، ويجعلون ذلك كعلة فيه، اللهم إلا أن يكون ممنكثر حفظه، واشتهر تعدا تهو حديثها الزهري ونحوه، وربما يستنكرون به ضتفردا التثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث قد خاص، وليس عندهم لكذا بطيضة. (1)

والمراد بالتفرد هو النظر في الحديث: هل انفرد الراوي به بحيث لم يشاركه أحد في روايته، أو انفرد به عن شيخه. أو شاركه غيره في روايته؟

فإن كان الأمر الأول، فإنه ينظر في حال هذا الراوي هل هو ممن يقبل تفرد أم لا؟ ويعرف ذلك بمقارنة مروياته مع أقرانه من الثقات، فإن وافقهم في أغلب الأحوال قبل تفرد، وإن أكثر من مخالفتهم رد ما تفرد به.

وقد سئل الإمام شعبة بن الحجاج: من الذي يُترك حديثه؟ فقال: الذي إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه. (2)

وقال الإمام علي بن المديني: لا ننكر لرجل سمع من رجل ألفا، أو ألفين، أن يجيء بحديث غريب. (3)

وقال الإمام مسلم: حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما انفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رواه، وأمعني ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته. (4)

وقال الإمام الذهبي: وإنّ تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، وإنّ تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، وإنّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يُصيّره متروك الحديث. (5)

ومع هذا فإن تفرد الراوي بالحديث هو مظنة الخطأ والغلط ولو كان ثقة، لأن الإنسان مهما بلغ من الضبط والإتقان والفهم فهو معرض دائماً للوهم والنسيان. قال الإمام مسلم: ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبير، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا. وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توفيقاً وإتقاناً لما يحفظ وينقل. إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله. (6)

(1) شرح لالترمذي لابن رجب (1/ 216).

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، ط1 (مصر، دار الهدى، 2003م)، ص: 142.

(3) الكامل في الضعفاء (4/ 45) قاله الإمام في حق شّابة بن سّوار حينما انفرد عن شعبة بحديث.

(4) مقدمة صحيح مسلم (1/ 92).

(5) ميزان الاعتدال (3/ 141-140).

(1) التمييز (46).

ولذلك يستعين أئمة الحديث بقرائن أخرى قد تساعد على الكشف عن العلة في مثل هذه الأحوال. قال ابن الصلاح: مع قرائن تنضم إلى ذلك، تُنبّه العارف بهذا الشأن (1).

ومن هذه القرائن جمع أحاديث الراوي كلها، وذلك لمعرفة حاله من حيث الضبط، هل هو متقن، أو متوسط في الحفظ، أو أنه يخطئ، وهل ذلك عاماً، أو في شيخ معين؟ وهل ثبت أنه لقي شيوخه أم لا؟ ويستعان على ذلك بالنظر في سنه، وإمكان المعاصرة، ووقت دخوله البلدان من أجل السماع، وكذا معرفة البلدان التي رحل إليها، وهل أطل الملازمة لشيخه أم لا؟ فيتعرف على حاله هل هو يدلس، أو يرسل، أو لا؟ وكذا النظر في طريقته في التحمل والرواية، والثقة (قد يختلف حاله في الضبط باختلاف أحوال التلقي، فروايته عن أهل بلده قد تختلف عن روايته عن سواهم، كما أن روايته عن شيوخه ليست كلها بنفس الدرجة من ناحية الضبط والإتقان، فمنهم من أطل ملازمته، ومنهم من دون ذلك، وكذا منهم من أخذ عنه سماعاً، ومنهم عرضاً، وقد يوجد من أخذ عنهم إجازة، أو مكاتبة، أو وجادة، كما أن الراوي كلما تقدم في السن يصبح أكثر عرضة لخفة الضبط، والاختلاط). (2)

قال الإمام أبو زرعة الرازي: نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفيغير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له. (3)

وكذا نسب إلى الإمام يحيى بن معين أنه اهتم بأحاديث حماد بن سلمة ليتبين له عدد الأحاديث التي أخطأ وفيها، وكذا هل الخطأ منه أو من غيره. قال الحافظ ابن حبان: سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملقبي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتاب حماد بن سلمة فقال: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة فقال: والله لا حدثتك. فقال إنما هو درهم، وانحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكي فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال ابن معين: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت

(2) معرفة أنواع علم الحديث (90-89).

(3) الوردى زقادة، منهج الإمام الدارقطني في دراسة علل الحديث، بحث الدكتوراه، (جامعة باتنة، الجزائر، 2008/ 2009م)، ص: 118.

بتصرف

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (335/1).

أصحابه قد اجتمعوا على شيء، علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم خلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه. (1)

. ومن أهم ما يساعد على إدراك العلة هو جمع طرق الحديث. قال الإمام علي بن المديني: البايذ المتجمع طرفهم

يتبين خطؤه. (2) وقال الإمام يحيى بن معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة. (3)

وقال الخطيب: السبيل لمعرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف فرواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان

والضبط. (4)

وقال العلامة أحمد شاكر: والطريق إلى معرفة العلة: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي

ضبطهم واتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم

صحته، أو يتردد فيتوقف فيه. (5)

فجمع الطرق يتبين الرفع والوقف، والوصل والإرسال، والتدليس وعدمه، والاضطراب وعدمه، والقلب

وعدمه، والتقديم والتأخير، والتصحيح، والشذوذ، والنكارة، والإدراج، والوهم، وغير ذلك. وبمقابلة الروايات

والأسانيد بعضها ببعض يتبين الخطأ من الصواب، ويتميز الصحيح من السقيم. (6)

. ومن الأمور التي تساعد كذلك على اكتشاف العلة هو سبر المتون الحديثية، والتأمل فيها، والتحقق

من عدم وجود ما تُستنكر نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيها، وما يستحيل أن يكون من كلام

النبوة، قال ابن الجوزي: المستحيل لو صدر عن الثقات رُدٌّ، ونُسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق

من الثقات فأخبروا أنّ الجمل قد دخل في سمّ الخياط لما نفعنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم؛ لأنهم أخبروا

بمستحيل. (7)

(1) المجروحين لابن حبان (34/1)، وأعلها الذهبي في سيره (456/7) بالانقطاع.

(2) الجامع للخطيب (316/2)

(3) المصدر السابق (315/2)

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (295/2)

(5) الباعث الحثيث (200/1)

(6) مصطفى باحو، العلة وأجناسها، ط1 (مصر، دار الضياء، 1426 هـ. 2005 م)، ص: 106.

(1) الموضوعات تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط1، 1966 م، (106/1)

وقال أيضا: واعلم أن الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم، وقلبه في الغالب. (1)

وهذا الذي أشار إليه لا يتأتى إلا لمن كثرت ممارسته لهذا العلم، حتى نشأت لديه ملكة قوية في فقه المتن، وسياق الأسانيد. قال الإمام ابن القيم: إنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله هديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويحذر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويُشَرِّعه للأمة، بحيث كأنّه مخالط للرسول كواحد من أصحابه. (2)

وقال ابن أبي حاتم: نعلم صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون مثله كلام النبوة (3).

وقال الحافظ ابن كثير: وذوقهم - أي أئمة العلل - حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك يُدركها البصير من أهل هذه الصناعة. (4)

ويستعان على إثبات النكارة في المتن بجمع الأحاديث الواردة في الباب الواحد، ومقارنتها مع الحديث. و(نكارة المتن تارة تكون لأجل لفظة فيه، وتارة تكون النكارة في دلالة وفقهه). قال الحافظ ابن عدي في ترجمة أزور بن غالب البصري بعد ما ذكر له حديثاً: وهذا الحديث وإن كان موقوفاً على أنس فهو منكر؛ لأنه لا يعرف للصحابة الخوض في القرآن. (5)

ولذلك تجد أئمة الحديث والعلل يحكمون على أحاديث بالنكارة مع صحة ظاهر الإسناد. قال الخطيب البغدادي في حديث: لا يثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان، أو أدخل عليه. (6)

وقال الحافظ الذهبي في حديث آخر: هذا حديث نظيف الإسناد منكر اللفظ. (1)

(2) المصدر السابق (103/1).

(3) المنار المنيف لابن القيم، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، ط2 (الرياض، دار العاصمة، 1419 هـ-1998م)، ص: 44.

(4) مقدمة الجرح والتعديل (351).

(5) الباعث الحثيث (197/1-196).

(6) الكامل في الضعفاء (124/2).

(1) تاريخ بغداد (35/14).

وقال في موضع: حديث منكر مع قوة إسناده.⁽²⁾

وقال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح ومنتنه منكر.⁽³⁾

ولهذا قال العلامة المعلمي: إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قاذحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقاذحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأنّ راوي لم يصرح بالسماع، هذا مع أنّ الراوي غير مدلس...

ومن ذلك: الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبين وجهه...

ومن ذلك: إعلالهم بظنّ أن الحديث أُدخل على الشيخ...

وحجتهم في هذا: أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أنّ دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بُطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأنّ تلك العلة غير قاذحة، وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عمّا تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أنّ الخبر غير منكر.⁽⁴⁾

وحاصل الأمر أن أئمة النقد كثيراً ما يعلنون أحاديث بأمر وقرائن ظهرت لهم، ثم تقصر عباراتهم عن الفصح بها، ويعجزون عن ذكر كل تلك القرائن حال تعليلهم للحديث. قال الحافظ ابن حجر: قد تقصّر عبارة المعلل منهم، فلا يُفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء.⁽⁵⁾

(2) سير أعلام النبلاء (343/4).

(3) المصدر السابق (299/17).

(4) لسان الميزان، تحقيق: غنيم بن عباس غنيم، ط1 (القاهرة الناشر: دار الفاروق، 1996م)، 121/7.

(5) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة، عبد الرحمان المعلمي، ط1 (القاهرة، دار الآثار، 1423 هـ-2002م)، ص: 8-9، وانظر طرفاً من

تطبيقات هذه القاعدة في فتح الباري لابن رجب تحقيق طارق عوض الله، الدمام، دار ابن الجوزي، ط2، 1422 هـ)، 318/2.

(1) النكتعلى كتاب ابن الصلاح (711/2).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وقال الحافظ السخاوي: هو أمر به جمع لقلوبهم بما لا يمكنهمرده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامعيين الفقه والحديث كبا بن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبد البر لا ينكرون عليه مبليشاً ركه مو يحدو حذوهم. (1)

وقال الإمام ابن رجب متحدثاً عن هؤلاء الأئمة النقاد: فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي بالحاذق بمعرفة النقود جيدها ووردتها، وخالصها ومشوبها، والجوهري بالحاذق بمعرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكلُّ من هؤلاء لا يُمكن أن يعبر عنه بسبب معرفته، ولا يُقيم عليه دليل لا لغيره، وآية ذلك كَأُخِي عرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيهم غير موافاة. (2)

قلت: ومن أمثلة ذلك أن أبا حاتم سئل عن حديث أم سلمة مرفوعاً: من صلى اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة، فقال: هذا خطأ، الناس يقولون عن أم حبيبة، قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري. (3)

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه بقرية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يرى بالقز والحريز للنساء بأساً، فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر، قلت: تعرف له علة؟ قال: لا. (4)

وقد تحصل لدى هؤلاء الأئمة الحذاق من الخبرة والملكة، والاختصاص بالسنة النبوية ما جعلهم يقدرون على استنكار الحديث، وتضعيفه لأول وهلة يطرق فيها أسماعهم. روى أبو حاتم عن ابن أبي الثلج قال: كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة، فيقول: هو باطل، ولا يدفعه بشيء حتى قدم علينا زكريا بن عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، فأتيناها فأخبرناه، فقال: هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو. (5)

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا يعين حديثاً رواه أحمد بن حنبل، وفضلاً لأعرج، عن هشام بن سعيد بن أحمد الطالقاني، عن محمد بن مهاجر، عن عقي بن شبيب، عن أبيه الجشمي . وكانت له صحبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(2) فتح المغيب (1/289).

(3) جامع العلوم والحكم (485-483).

(4) مقدمة الجرح والتعديل (314).

(5) العلل (2/208).

(1) العلل (2/404)، والميزان (4/90). والحديث هو: عن موسى بن أعين، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن الرجل ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج، حتى ذكر سهام الحير فما يجزيه يوم القيامة إلا بقدر عقله.

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

سُموا أولاد كماء أسماء الأنبياء، وأحسننا لأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارثوهم وأقبحها حريومرة، وارتبطوا الخيل، وام سحوا وعلنوا صبيها، وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار. قال أبي:

سمعت هذا الحديث من فضالاً لأعرج، وفاتنماً أحمد وأنكرته في نفسي، وكان يقف قلبياً ثمهاً أبو وهب الكلاعي صاحب كحول، وكان أصحابنا يستغربون فلما يمكننا أقول شيئاً لمارواها أحمد، ثم قدمت حمص، فإذا قد حدثنا ابن المصنف، عن أبي المغيرة، قال:

حدثني محمد بن مهاجر، قال: حدثني عقيل بن سعيد، عن أبي وهب الكلاعي، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم... قال أبي: فعلت ما نذرك باطل، وعلمت ما إنكاره كان نصيحاً، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب كحول لذيير ويعتم كحول، واسمه عبدة اللهب عبدة، وهو مندو والتابعين، ويروى عنه التابيعين وضرباً مثلاً لأزاعيو نحوه، فبقية متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه، فإنياً نكرته حين سمعته قبلاً فأفعل عليه. (1)

وقد ظن كثير ممن لا علم له بهذا الفن أنهم لا يستندون إلى الضوابط العلمية، وأن ما يعلنون به الأحاديث هو مجرد تخمينات وفرضيات، ورجم بالغيب، لكن من تأمل الأحاديث التي أعلنها يعلم أنهم ما من تعليل لحديث إلا وبني على حجج وبراهين يقينية. (2)

عن نعيم بن حماد قال: قتل عبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحاح الحديث من غيره، قال: كما يعرف الطيبا المجنون. (3)

وقال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: صدق لو قلت: من أين؟ لم يكن له جواب. (4)

وعن علي بن المدني قال: أخذ عبد الرحمن بن مهدي يعلم رجلاً من أهل البصرة.

حديثاً، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين نقلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال: أرأيت لو أن رجلاً أتبدل نار الصير في، فقال: أنت قد لي هذا، فقال: هو بخرج، يقول اللهم أني نقلت ليا نهبه ج؟ الزم عمليه هذا عشر ين سنة حتى تتعلم منهما أعلم. (5)

(2) العلل (126/3).

(3) العلة وأجناسها (53).

(4) دلائل النبوة للبيهقي (31/1).

(1) مقدمة علال ابن أبي حاتم (3-4).

(2) الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع (256/2).

وقال أحمد بن صالح: معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب،

إنما يبصرها أهله، وليس للبصير فيه حجة، إذ قيل لله كيف قلت: إن هذا بائن يعين جيداً أو رديئاً. (1)

وعن محمد بن صالح الحال كيليني قال: سمعت أبا زرعة وقال له رجل: ما الحجة في تعليك كما الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديثي

له، فأذكر علة، ثم تقصد محمد بن مسلم بنوارة، فتسأل عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه،

فيذكر علة، ثم تقصد أبا حاتم فيعده، ثم تميز كلاماً منعاً لذلك، فإن وجد تبييناً خلافاً في علة، فأعلم أنك لا مناكلم معلم مراده، وإن وجد

دالكلمة متفقة، فأعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعلاً لرجل ذلك فافتتكت كلمته معليه، فقالاً شهد أن هذا العلماء. (2)

وما سبق من كلام هؤلاء الأئمة كعبد الرحمان بن مهدي وأبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهم من أن علم العلة

هو إلهام، وكهانة، وأنهم لا يذكرون الحجة على التعليل ليس المقصود به أنهم يضعفون الأحاديث حسب

ذوقهم، وأهوائهم، وأنهم لا يستندون إلى أي برهان في ذلك، بل معناه أنهم لسعة اطلاعهم، وطول ممارستهم

لهذا العلم، وقوة الفهم لديهم حتى حصلت لهم ملكة قوية وراسخة، مكنتهم من الحكم على الحديث

بالضعف أو بالصحة في أول ما يلقي على مسامعهم، أو بمجرد تأمل إسناده، ولم تتكون عندهم الحجة بعد في

بعض الأحاديث، ثم بعد ذلك يقفون على علة الحديث، ويذكرونها. (فمثل المعلل كمثل الطيب الحاذق إذا

عرض له شخص ظاهره السلامة من الأمراض، لا يظهر المرض فيه لعامة الناس، فينظر فيه أول نظرة، وييدي

رأيه إجمالاً أن فيه مرض كذا، فإذا أجرى له الفحص، والفسر، والتحليل، والأشعة، والاختبار، يظهر صدق

قوله بوضوح. (3)

ولهذا قال الخطيب البغدادي: أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدينار والدراهم، فإنه لا

يُعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر، أو كبر،

ولا إلى ضيق، أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز

الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. (4)

(3) المصدر السابق (256/2).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (256/2).

(1) علم علل الحديث (10) للشيخ وصي الله عباس.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (255/2).

وقد يستغرق البحث عن العلة وسببها في الحديث مدة، قال الخطيب البغدادي: فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومُضَيِّ الزمان البعيد. (1)

وقال صالح بن محمد البغدادي . المعروف بصالح جَزْرَة .: سمعتُ علي بن المديني يقول: ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة. (2)

ثم ليعلم أن هذا لم يحصل مع كل الأحاديث التي حكم عليها هؤلاء النقاد بوجود العلة فيها، وإنما حدث ذلك في مجموعة أحاديث كان الخطأ فيها دقيقاً والعلة أكثر غموضاً، وإلا فإن أغلب الأحاديث الواردة في كتب العلل تذكر معها العلة. والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس: حول لعل الدارقطني، وموضوعاته، وترتيبه

لقد ألف في باب العلل جماعة من أئمة الحديث، منهم علي بن المديني، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وأحمد بن حنبل، والحاكم، وغيرهم، وكتاب الإمام الدارقطني يعتبر من أجودها، وأجلها، وأكثرها فائدة، ولهذا نوه به غير واحد من أئمة الحديث في القديم والحديث، وأكثروا من الثناء عليه، ومن ذلك:

قال أبو عبدالله الحميدي: ثلاثة كتبٍ من علوم الحديث يجبُ الاهتمامُ بها: كتابُ العلل، وأحسنُ ما وضع فيه كتابُ الدارقطني، والثاني: كتابُ المؤتلف والمختلف، وأحسنُ ما وضع فيه الإكمال للأمير ابنِ ما كولا. وكتاب وفيات المشايخ، وليس فيه كتاب (3).

وقال الحافظ ابن الصلاح عند ذكر كتب لعل الحديث: ومن أجودها كتابُ لعل أحمد بن حنبل، وكتابُ لعل الدارقطني (4).

وقال الحافظ الذهبي: وإذا شئتُ أن تبين براعة هذا الإمام الفردطال لعل، فإن كنتُدهشويطولتُعجبك (5).

(3) المصدر السابق (257/2).

(4) المصدر السابق.

(1) سير أعلام النبلاء (19/ 125-124).

(2) معرفة أنواع علم الحديث (102/1).

(3) تذكرة الحفاظ (133/3).

وقال الإمام

ابن كثير:

وقد جمع أئمة ما ذكرناه كلها الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجل كتاباً بلباً جليماً رأينا هو وضع فيه هذا الفن، لم يه سبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يتبعه، فرحمها للهواً كرمثوا. (1)

وقال البلقيني:

وأجل كتاب في العلة لكتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاباً بلباً بليغاً، وكتاب العلة للخلال، وأجمعها كتاب الحافظ الدارقطني. (2)

وقال الكتاني: وللدارقطني وهو أجمع كتاب في العلة مرتب على المسانيد، في اثني عشر مجلداً. (3)

ومع هذا كله فإن الإمام الدارقطني لم يصنف كتابه "العلل" ابتداءً، بل ربما لم يقصد وضع مؤلف في هذا الباب، والذي كان السبب في ظهور هذا الكتاب العظيم النفع هو الإمام أبو منصور ابن الكرخي، ثم الحافظ البرقاني الذي كان يسأل شيخه الإمام الدارقطني عن علل الأحاديث، فكان الدارقطني يميل عليه لعلها من حفظه، فيدونها تلميذه في أصوله. قال الحافظ السخاوي: ولأبي الحسن الدارقطني هو علم المسانيد معاً جمعها وليس من جمعه، بل لجامع تلميذها الحافظ أبو بكر البرقاني، لأنه كان يسألهم عن علل الأحاديث، فيجيبونها بما يقيد عندها الكتابة. (4)

وقد بين الحافظ البرقاني كيف جمع هذا الكتاب، والمراحل التي مر منها حتى خرج للناس على الوضع الذي هو عليه الآن، قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملئ عليك العلة من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلة، فقال: كان أبو منصور بن الكرخي يريد أن يصنف مسنداً معللاً؛ فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني، فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى علي الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله ابن مسعود، الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في

(4) الباعث الحثيث (198/1).

(5) البلقيني، عمر بن رسلان، محاسن الاصطلاح، ط 1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1420 هـ. 1999 م)، ص: 105.

(6) محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، ط 1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1995 م)، ص: 117.

(7) السخاوي، محمد بن عبدالرحمان، فتح المغيبي، تحقيق: علي حسين، ط 1 (القاهرة، مكتبة السنة، 2003 م)، 378/2

حفظي بنظر. ثم مات أبو منصور، والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء، وأرتبها على المسند؛ فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي. (1)

ويشتمل الكتاب على الأحاديث المعللة المرفوعة والمرسلة والموقوفة والمقطوعة وغيرها، وعلى أقوال الإمام الدارقطني في بعض الرواة.

وأما وضعه فهو مرتب على مسانيد الصحابة، ثم قسمت المسانيد إلى قسمين: الأول: الرجال، والثاني:

النساء، مع تقديم مسانيد العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله عليهم على غيرهم.

وأما المكثرون من الصحابة، فرتبت مروياتهم على تراجم التابعين، حيث جعلت مرويات كل راو على حدة.

والأحاديث الواردة في الكتاب تساق في سؤال السائل عن العلة الموجودة فيه، وتكون إجابة الإمام

الدارقطني بيانا لتلك العلة، من اتصال، أو إرسال، أو انقطاع، أو اضطراب، أو إبدال راو براو، وغيرها من صور علل الحديث المتعددة، ثم بيان الصواب من ذلك.

الباب الثاني: دراسة الأحاديث التي

اختلف فيها على الإمام حماد بن سلمة:

الفصل الأول: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

الفصل الثاني: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الفصل الثالث: مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الفصل الرابع: مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

الفصل الخامس: مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه.

الفصل السادس: مسند أبي قتادة رضي الله عنه

الفصل السابع: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي

الفصل الثامن: مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

الفصل التاسع: مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الأول: مسند أبي بكر الصديق

الحديث الأول

رحمه

الدارقطني

الإمام

سئل

الله عن حديثي وبها أبو هريرة، عن أبي بكر الصديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: لا نورث.

فقال:

هو حديثي رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، واختلف عنده، فرواه حماد بن سلمة من رواية أبي الوليد الطيالسي، ويحسب نسلاً عنه، فأسنداه عنه، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر.

وخالقهما عن ابن مسلم، فرواه حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة من رسالة أبي بكر. لم يذكر فيها بأهريرة.

وتابعه عبد العزيز بن محمد الداروردي، وأنسب عياض، وغير واحد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة لم يذكر فيها بأهريرة.

ورواه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن محمد بن عمرو، فأسنداه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، عن النبي

يصلنا الله عليه وسلم.

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

ورونحو هذا الحديث، وهذا المعنشي خلاها للبصرة، يُقاله:

سيف بن مسكين حَدَّثَ بِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.
وَزَادَ فِيهَا لَفَظًا لَمْ يَأْتِ بِهَا غَيْرُهُ.

وَسَيَفُتْنِمَسْكِينِ هَذَا لِلسَّبَالِقَوِيِّ. وَلَمْ يَتَابِعْ عَمَلُوا بِإِيْتِهِ هَذَا عَنْ سَعِيدِ. وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ قَتَادَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا غَيْرِهِ.

وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ، لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَاهُ مِنْ الْخُفَاطِظِ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو مُرْسَلًا.

وَرُوِيَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ وَلَا هَذَا مِنْ
حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ

وَالصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ عِنْدَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. (1)

التخريج:

هذا الحديث مداره على محمد بن عمرو، وقد اختلف عنه من وجهين:

. الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا عن أبي بكر رضي الله عنه،
دون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه.

. الوجه الثاني: عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن أبي بكر رضي
الله عنه.

تخريج الوجه الأول:

رواه أحمد في المسند (2): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، وَابِيهَقِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (3) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ غِيَاثٍ، كِلَاهِمَا
قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لِأَبِي بَكْرٍ:
مَنْ يَرْتَكِبُ إِذَامَتِي؟ قَالَ: وَلَدِي وَأَهْلِي. قَالَتْ: فَمَا لَنَا لَنْ نَرْتَكِبَ لَكَ اللَّهُ عَلَيْهَا سَلَامًا؟ قَالَ:

(1) العلل (218/1).

(2) (60/226/1) تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط2، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1999م).

(3) (كتاب: قسم الفيء والغنيمة: باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفيء: 302/6)، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني، القاهرة، الناشر:
دار الفاروق الحديثة.

سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورَثُ، وَلَكِنِّي أَعْمَلُ مَنَاسِكَ نَرَسُولًا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ، وَأَنْفَعُ لِمَن كَانَ رَسُولًا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ.

. وتابع عبد العزيز الداوردي حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو:

رواه ابن شبة في تاريخ المدينة (1): حدثنا القعنيقال، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة: أنفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتت أبا بكر رضي الله عنه، فذكرت لهما أفاء الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكر رضي الله عنه: إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن النبي لا يورث"، من كانا النبي عولها فأنا عولها، ومن كانا النبي عولها فأنا نفق عليه.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن حماد بن سلمة تابعها أنس بن عياض، وغير واحد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، لم يذكرها فيها بأهريرة.

قلت: ولم أقف على شيء من هذه الروايات بعد البحث، والله تعالى أعلم.

تخريج الوجه الثاني:

رواه حماد بن إسحاق في جزء تركة النبي (2)، والترمذي في سننه (3)، والبزار في مسنده (4)، والبيهقي في السنن الكبرى (5)، من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: جاتفاطمة الأبي بكر، فقالت: منيرتك؟ قال: أهلي وولدي، قالت: فما لي أرتأبي؟ فقال أبو بكر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا نورث"، ولكني أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعولها وأنا نفق عليه وسلم ينفق عليه.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن يحيى بن سلام رواه أيضا عن حماد بن سلمة، ولم أقف على هذه الرواية بعد البحث، والله تعالى أعلم.

(4) (198-199/1) تاريخ المدينة، الجزء الأول حققه فهميم محمد شلتوت، (دار الفكر، قم، مطبعة قدس، 1410هـ).

(1) الصفحة (53): تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط1، 1404 هـ

(2) كتاب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب ما جاء في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم: (1608).

(3) (25/80/1): تحقيق محفوظ الرحمان، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط 2003.

(4) (كتاب: قسم الفياء والغنيمة: باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفياء: 6/302).

وأخرجه أحمد في المسند⁽¹⁾، والترمذي⁽²⁾، والبزار في المسند⁽³⁾، وأبو بكر المروزي في مسند أبي بكر⁽⁴⁾، وابن الأعرابي في معجمه⁽⁵⁾، والبيهقي في السنن الكبرى⁽⁶⁾، وابن عساكر في معجمه⁽⁷⁾ كلهم

طريق عبد الوهّاب بن عطاء قالاً أخبرنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أنفاطمة رضيا لله عنهما (واللفظ للإمام

جاءت بأب بكر وعمر رضيا لله عنهما تطلب ميراثها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقالا: إننا سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: إنني لأورث.

وقال أبو عيسى: وفي الباب عن عمر وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وعائشة، وحديثاً بيهريرة حسن غريب من هذا الوجه، إنما أسند حماد بن سلمة وعبد الوهّاب بن عطاء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وسألتم محمد عن هذا الحديث فقال: لأعلم أحدا رواه، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة إلا حماد بن سلمة، وقد رواه عبد الوهّاب بن عطاء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة نحوه رواية حماد بن سلمة.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه فوصلها إلا حماد بن سلمة، وعبد الوهّاب، وغيرهما يرويه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا.

ورواه ابن الأعرابي في معجمه⁽⁸⁾: ناهشام، ناسيف بن سفيان، نابتاً يعزوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة قال: جاء نفاطمة تطلب ميراثها من أبي بكر، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلّى الله عليه: لا تورث، ما تركنا صدقة.

(5) (79/241/1)، وفي (8636/283/14)

(6) كتاب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب ما جاء في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم: (1609)

(7) (26/80/1)

(8) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت، الناشر: المكتب الإسلامي)، (54)

(9) (862/2).

(10) (كتاب: قسم الفياء والغنيمية: باب: بيان مصرف أربعة أخماس الفياء: 302/6)

(11) الصفحة (497): تحقيق: وفاء تقي الدين، ط1 (دمشق، دار البشائر دار البشائر، 1421 هـ - 2000 م).

(1) (1112/3).

ورواه ابن الأعرابي في معجمه⁽¹⁾: نا جعفر الطيالسي، نا أبو الوليد، نا حماد بن سلمة، عن حماد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: لا نورث، ما تركنا صدقة.

ورواه العقيلي في الضعفاء⁽²⁾ من طريق محمد بن عمرو السوسي، حدثنا عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمرو بن شهاب المعروف بسنين أبي جميلة عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لا نورث ما تركنا صدقة.

وقال: محمد بن عمرو السوسي كوفي، كان بمصر، كان يذهب بالرفض، وحدث بمناكير.

وقال: ولا يتابع عليه، وهذا المتن يتبع رسول الله صلوات الله عليه وسلم بغير هذا الإسناد.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

بالنسبة للوجه الأول فالرواة عن الإمام حماد بن سلمة هم عفان، وعبد الواحد بن غياث.

وأما المتابعون له فمنهم عبد العزيز الدراوردي، وأنس بن عياض.

وعفان هو ابن مسلم الباهلي، وهو ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه،

وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها بيسير.⁽³⁾

وأما عبد الواحد بن غياث فقال عنه أبو زرعة: صدوق. وقال صالح بن محمد: لا بأس به. وقال الخطيب:

كان ثقة.⁽⁴⁾

وأما عبد العزيز بن محمد

الدراوردي، فقال المصعب الزبيري: كان مالكيو ثقاة الدراوردي. وقال أحمد بن حنبل: كان معروفًا بالطلب، وإذا حدثنا كتبنا به فهو صحيح

ح، وإذا حدثنا كتبنا به فهو صحيح، وكان يقرأ من كتبهم في خطي، وربما قبل حديث عبد الله بن عمرو يرويها عن عبيد الله بن عمرو.

وقال ابن أبي شيمة عن ابن معين: ليس به بأس، وقال أحمد بن أبي بكر بن معين: ثقة حجة.

وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، وربما حدثنا عن حفظها شيء في خطي.

(2) (655/2).

(3) (1673/1270/4): تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط1 (الرياض، دار الصميعي، 1420 هـ. 2000 م).

(1) تقريب التهذيب (333).

(2) تهذيب التهذيب (633/2).

وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال الفيومى، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر.

وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث غلط. وقال ابن جبان في الثقات: وكان يخطئ.

وقال العجلي: ثقة. وقال الساجي: كان من أهل الصدوق والأمانة إلا أنه كثير الوهم.⁽¹⁾ وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذه

الأقوال، فقال: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.⁽²⁾

وأما أنس بن عياض فهو ثقة.⁽³⁾

. وأما الرواة للوجه الثاني عن حماد بن سلمة فهم أبو الوليد الطيالسي، ويحيى بن سلام، وأما المتابع له فهو

عبد الوهاب بن عطاء.

وأبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك فهو ثقة ثبت.⁽⁴⁾

وأما يحيى بن سلام وهو البصري فقال عنه أبو حاتم: صدوق.⁽⁵⁾ وقال الحافظ ابن عدي: هو ممن يكتب

مع ضعفه.⁽⁶⁾ وقال الذهبي: ضعفه الدارقطني.⁽⁷⁾

وخلاصة حاله أنه في ضعف، لكن يصلح حديثه للشواهد والمتابعات، والله تعالى أعلم.

. وأما عبد الوهاب بن عطاء الخفاف فقال عنه أحمد: كان يحيى بن سعيد حسناً رأياً فيها كان يعرفهم معرفة قديمة.

وقال ابن أبي شيمة وعثمان بن الدارم يعنا بن معين: لا بأس به، وقال ابن العلاء عن ابن معين: يكتب حديثه، وقال الدوريعنا بن معين: ثقة.

وقال الساجي: صدوق ليس بالقوى عندهم.

وقال البخاري: ليس بالقوى عندهم، وهو يَحْتَمَل. وقال البخاري: يكتب حديثه ثقيل الهيئته حتى جعلها لرجلها كما نزلت لسعته ورواه

وأما أحاديث من أكبر

(3) هذه الأقوال من تهذيب التهذيب (593/2-592).

(4) تقريب التهذيب (299)

(5) المصدر السابق (55)

(1) المصدر السابق (504)

(2) المرجح التعديل (191/9)

(3) الكامل في الضعفاء (125/9)

(4) ميزان الاعتدال (183/7)

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أيضا: ليس بهأس

وقال أبو حاتم: يكتب حديثهم محلها الصدق. وقال ابن سعد: كان صدوقا وإنشاء الله تعالى.

وقال عثمان بن أبي شيبة: عبد الوهاب بن عطاء ليس بكذاب، ولكن ليس هو ممن يتكلم عليه.

وقال الدارقطني، والحسن بن سفيان: ثقة. وقال البزار: ليس بقوي وقد احتمل أهلا للعلم حديثه. (1)

وحاصل حاله - والله تعالى أعلم - هو ما خلاص إليه الحافظ ابن حجر في التقریب، قال: صدوق ربما أخطأ. (2)

الترجيح

الرواة للوجه الأول عن الإمام حماد بن سلمة هم: ثقة ثبت، وصدوق، وأما المتابعون له فمنهم صدوق، وثقة.

وأما الرواة للوجه الثاني عن هفتة ثبت، وضعيف يكتب حديثه. وأما المتابع له فصدوق ربما أخطأ.

وبناء على هذا يترجح الوجه الأول. المرسل عن أبي بكر رضي الله عنه. لكون رواته عن الإمام حماد بن سلمة أوثق، ثم لكون المتابعين له أيضا عن محمد بن عمرو وأكثر وأوثق، والله تعالى أعلم، وهذا ما خلاص إليه الإمام الدارقطني رحمه الله، ومع هذا يظهر أن الإمام حماد بن سلمة حدث بالوجهين عن شيخه، لبعده توافقه ثلاثة رواة على الخطأ، وفيهم ثقة ثبت، والله أعلم.

وإذا صح هذا يبقى معرفة من اضطرب في الحديث، فرواه على الوجهين، هل الإمام حماد بن سلمة، أم شيخه محمد بن عمرو بن علقمة الذي هو دونه في الحفظ والضبط، إذ حصلت له أوهام. وإن كان لا ينزل عن مرتبة الصدوق (3). حتى قال عنه يحيى بن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة. (4) فالنظر يقتضي أن محمد بن عمرو هو من يمكن أن يتحمل الخطأ، ويكون حاله في هذا الحديث هو ما ذكره ابن معين عنه، فحدث عنه الإمام حماد بن سلمة بما رواه عنه، ويكون الأخير بذلك ضابطا لما روى، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث

(5) الأفعال السابقة من تهذيب التهذيب (2/640-638)

(6) الصفحة (309)

(1) تهذيب التهذيب (3/663-662)؛ تقريب التهذيب (434)

(2) تهذيب التهذيب (3/663)

إسناد الحديث ضعيف لأن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يدرك أبا بكر، لكن متن الحديث صحيح من طرق أخرى، فقد أخرجه الإمام البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾ من طريقا بنشها بعنروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرتها نفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (واللفظ لمسلم) أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسألهم ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما أفاء الله عليها بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خبير، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم من هذا المال. وإني والله لأغبر شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(3) (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: 3711 و3712)

(4) (كتاب الجهاد والسير: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث: 1759)

الفصل الثاني: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الحديث الثاني

. وسئل . رحمه الله تعالى عن حديث ابن عباس، عن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في يد رجل خاتماً ذهب، فقال: ألقه، فتختم حديد، فقال: هذا أشرم منه، فتختم فضة، فسكت.
فقال: يرويهم منصور بن سفيان، عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، عن عمر.
وغيرهم يرويهم عن حماد، عن عمار بن سفيان، عن عمر، وهو المحفوظ. (1)

تخريج الحديث

مدار هذا الحديث على حماد بن سلمة، واختلف عليه من وجهين:

. الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، عن عمر به.

. الوجه الثاني: عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن عمر مرسلًا دون ذكر ابن عباس

. تخريج الوجه الأول (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، عن عمر)

أخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير⁽²⁾ من طريق منصور بن سفيان، قال: حدثنا حماد بن سلمة عن عمار ابن أبي عمار، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر على رجل خاتماً من ذهب، فقال: ألق هذا عنك، فذهب فاتخذ خاتماً من حديد، فقال: هذا أشرم منه، فذهب فاتخذ خاتماً من فضة، فسكت عنه.

. تخريج الوجه الثاني (حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن عمر مرسلًا)

أخرجه الإمام أحمد في المسند⁽³⁾ عن عفان، والعقيلي في الضعفاء الكبير⁽⁴⁾ من طريق حجاج، وعفان، كلاهما عن حماد بن سلمة به.

(1) العليلدارقطني: (87/2).

(2) (1340/4)

(3) (132/282/1).

(4) (1340/4).

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف:

الراوي للوجه الأول عن الإمام حماد هو منصور بن سقير، ويقال: ابن سقير الحراني. قال فيه أبو حاتم: ليس بقوي، كان جنديا، وفي حديثه اضطراب. (1)

وقال الإمام ابن حبان: شيخ بغداد يروي عن موسى بن أعين، وعبيد الله بن عمر المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد (2). وقال العقيلي: في حديثه بعض الوهم. (3)
فخلاصة القول فيه أنه ضعيف.

بالنسبة لرواة الوجه الثاني عن الإمام حماد فهم عفان بن مسلم، وحجاج وعفان بن مسلم فقد سبق أنه ثقة، ثبت. (4)

أما حجاج فإنه ذكر في هذه الرواية مبهما، ولم ينسب، ويوجد جماعة من الرواة بهذا الاسم، لكن الذي روى عن حماد بن سلمة هو حجاج بن منهال وحده، فإن كان الأخير، فهو ثقة، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، ما أرى به بأسا، وقال أبو حاتم: ثقة فاضل، وقال النسائي: ثقة، وقال العجلي: ثقة. (5)

الترجيح:

بناء علما تقدم من بيان أحوال رواة الوجهين. المتصل، والمنقطع للحديث عن حماد ابن سلمة، يظهر أن الوجه الثاني هو أرجح من الأول، وذلك لأن رواه ثقات، بينما راوي الأول. وهو واحد. ضعيف. وهذا ما رجحه الإمام الدارقطني بقوله: وهو المحفوظ. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد الحديث ضعيف، لأن عمار بن أبي عمار لم يدرك عمرا، وأشار إلى ذلك الإمام الدارقطني بقوله: عن عمار مرسلا عن عمر.

(1) الجرح والتعديل (199/8)

(2) المجروحين (380/2)

(3) الضعفاء الكبير (1339/4)

(4) الصفحة (80)

(5) تهذيب التهذيب (361/1)

وذكر الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد⁽¹⁾، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عمار بن أبي عمار لم يسمع من عمر.

وأما متن الحديث، فقد ورد نحوه عن جماعة من الصحابة:

(1) عبدالله بن عمرو رضي الله عنه:

- رواه مسدد كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والبخاري في الأدب المفرد⁽⁴⁾، والطحاوي في شرح معاني الآثار⁽⁵⁾ كلهم من طريق محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فييدير جليخاً تاماً من ذهب، فأعرض عنه، فألقاهوا تخدخاتاً من حديد، فقال: هَذَا شَرٌّ، هَذِهِ حِلْيَةٌ أَهْلَ النَّارِ، فَأَلْقَاهُوا تَخْدَخَاتٍ مِّنْ نُّورٍ، فَسَكَتَعْنَهُ.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد⁽⁶⁾، وقال: رواه أحمد والطبراني... وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات. وصحح إسناده الشيخ شاکر⁽⁷⁾. وحسنه الشيخ الألباني في تحقيقه للأدب المفرد.

(2) بريدة رضي الله عنه:

أخرجه أبو داود في سننه⁽⁸⁾، والترمذي في سننه⁽⁹⁾ والنسائي في المجتبى⁽¹⁰⁾، وفي الكبرى⁽¹¹⁾، وابن حبان في صحيحه⁽¹²⁾ من طريق يزيد بن حباب، من طريق يزيد بن حباب، وأبي ثميلة يحيى بن واضح،

(1) (كتاب اللباس: باب ما جاء في الخاتم: 194/5): تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2001م).

(2) (كتاب الزينة: باب ما جاء في خاتم الحديد: 529/4)، ط1 (الرياض، دار الوطن، 1420هـ - 1999م).

(3) (6518 / 69/11)

(4) (باب من ترك السلام على المتخلق وأصحاب المعاصي: 1021): تحقيق الشيخ الألباني، دار الصديق، ط1، 1999م).

(5) (6274/261/4): تحقيق: محمد زهري النجار، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1399هـ - 1989م).

(6) (194-195/5)

(7) (المسند: 6518/25/10)

(8) (كتاب الخاتم: باب ما جاء في خاتم الحديد: 4223).

(9) (كتاب اللباس: باب ما جاء في الخاتم الحديد: 1785)

(10) (كتاب الزينة: باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة: 5195).

(11) (كتاب الزينة: باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة: 9442 / 375/8).

(12) (ذكر الزجر عن أن يختتم المرء بخاتم الحديد أو الشبهه: 2692/426/3)، المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، تحقيق:

محمد علي سونمر، خالد آيدمير، ط1 (بيروت، دار ابن حزم، 1433هـ - 2012م).

عن عبد الله بن مسلم السلمى المروزي يبيطية، عن عبد الله بن يزيد، عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد، فقال: مالي أربع عليك حلية أهل النار؟ ثم جاء هو وعليه خاتم من صفر، (في رواية النسائي وأبي داود: من شبة) فقال: مالي جدم من كريح الأصنام؟ ثم أتاه هو وعليه خاتم من ذهب، فقال: ارمعك حلية أهل الجنة، قال: من أيشيء أتخذه؟ قال: منور قولاً تتمه مثقالاً.

وقال أبو عيسى هذا حديث غريب، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث منكر.

(3) مسلم بن عبد الرحمن:

. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير⁽¹⁾، وفي الأوسط⁽²⁾: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقيل الحارثي، قال: حدثنا أبو جعفر النخعي، قال: ناعباد بن كثير الرملي، عن شمسة بنت نبهان، عن مولاه مسلم بن عبد الرحمن، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع النساء عام الفتح على الصفا، فجاءت امرأة كأنيدها يد الرجل، فأبأنىبايعها حتى ذهب تغير تيدها بصفرة، وأتاه رجل فبيعه ده خاتم من حديد، فقال: ما طهر الله يد فيها خاتم من حديد.

وله شاهد عند البخاري في صحيحه⁽³⁾، ومسلم في صحيحه⁽⁴⁾ من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن خاتم الذهب.

فعل الحديث بمجموع هذه الشواهد يرتقي إلى مرتبة القبول والاحتجاج، والله تعالى أعلم.

(1) (19 / 435 / 1054)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية

(2) (2 / 26 / 1114) تحقيق: طارق عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، ط1 (القاهرة، دار الحرمين، 1995 م).

(3) (كتاب اللباس: باب خواتيم الذهب: 5864)

(4) (كتاب اللباس والزينة: باب تحريم خاتم الذهب على الرجال: 5470)

الحديث الثالث

. وسئل الإمام . رحمه الله عن حديثنا لأحنف بن قيس، عن عمر قال: كنا نتحدث: إنما يهلك هذه الأمة كلمنا فقعلهم.
فقال: يرويها حماد بن سلمة واختلف عنه: فرواهم مؤمل، عن حماد، عن حميد ويونس، عن الحسن، عن الأحنف، عن عمر.
وخالفه عبد الأعلى بن حماد، رواه عن حماد، عن علي بن زيد، عن الحسن. (1)

تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على حماد بن سلمة، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: حماد، عن حميد ويونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن عمر.

الوجه الثاني: حماد، عن علي بن زيد، عن الحسن عن الأحنف بن قيس، عن عمر.

. تخريج الوجه الأول: (حماد، عن حميد ويونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن عمر).

. أخرجه أبو يعلى في معجمه (2): حدثنا يعقوب بن إسحاق أبو يوسف الجيزي، قال: حدثنا مؤمل، يعنينا بن إسحاق قال:

حدثنا حماد، قال: حدثنا حميد، ويونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، قال:

سمعت عمر بن الخطاب، رضي الله عنه قال: كنا نتحدث أنما يهلك هذه الأمة كلمنا فقعلهم باللسان.

. تخريج الوجه الثاني: (حماد، عن علي بن زيد، عن الحسن عن الأحنف بن قيس، عن عمر).

أخرجه الفريابي في صفة النفاق (3)، قال: حدثنا عبد الأعلب بن حماد النرسي، حدثنا حماد بن سلمة - ومن طريقه

ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (4)، وكذا الحافظ بن عساكر في تاريخ

دمشق (5) - عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، قال: قدم تعلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فاحتبسني عنده حولاً فقال:

(1) العلل (2/ 142 . 143).

(2) معجم الشيوخ (328)، تحقيق حسين أسد، عبده علي، ط1 (بيروت، دار المأمون، 1410 هـ - 1989 م).

(3) الصفحة (29) تحقيق: عبد الرقيب بن علي، ط1 (دار ابن زيدون، 1410 هـ . 1990 م).

(4) الصفحة (453)، المحقق: سهيل زكار، (بيروت، دار الفكر).

(5) (310/24)، تحقيق: محب الدين العمري، (بيروت، دار الفكر، 1415 هـ - 1995 م).

يأحذفها في نقد بلوتك، وخبرتك، فأيتعلانيك بحسنة، وأنا أرجو أن تكون سريرتك تعلم مثل علانيتك، وأنا كنا نتحدثنا بما يهلك هذه الأمة كل منافق تعليم.

وتابعه عن حماد عارم بن الفضل والحسن بن موسى:

أخرجها بنسعد في الطبقات⁽¹⁾

وتابع حماد بن سلمة عن علي بن زيد حماد الأشج:

أخرجه عبدالله بن أحمد في الزوائد على كتاب الزهد⁽²⁾:

حدثنا منصور بن بشير حدثنا حماد الأشج⁽³⁾، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: كنت عنده جالساً، فقال: إن هلكة هذه الأمة عليديك لمنافق تعليم، وقد رمقتك، فلما رمتك إلا خيراً، فارجع إلى القوم كفاً نهما لا يستغنوا عن رأيك.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

بالنسبة للوجه الأول: الراوي عن حماد بن سلمة هو مؤمل بن إسماعيل، قال عنه

يحيى معين ثقة. وقال عثمان بن سعيد: قتل يحيى بن معين: أي شيء، حالاً لمؤمل فيسفيان؟ فقال: هو ثقة، قلت: هو أحياناً يكأوعبيد الله؟ فليفضلاً حداء علماً آخر.⁽⁴⁾

وقال ابن أبي حاتم: صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه.⁽⁵⁾

وقال ابن سعد: مؤمل بن إسماعيل ثقة كثير الغلط.⁽¹⁾ وقال البخاري: منكر الحديث.⁽²⁾

(1) (106/7-105)، الطبقات الكبرى، مكتبة النشري.

(2) الصفحة (286)، تحقيق حامد البسيوني، القاهرة، دار الحديث، ط 2004.

(3) هكذا ورد في كتاب الزهد، ولم أقف على ترجمة من اسمه الأشج، وروى الدينوري في المجالسة (572) طبعة دار ابن حزم: من طريق

عبيد الله بن عمر، قال: نا حماد الأشج، قال: سمعت محمد بن واسع، وجاء في أطراف الغرائب لأبي الفضل طاهر المقدسي (431/5)

طبعة دار الكتب العلمية: حديث: سألت رسولاً لله صلماً لله عليه وسلم.. وفيه: والمحفوظ عنا بنأيمليكة عن القاسم عن عائشة هكذا رواه

"حماد الأشج"، عنا بنأيمليكة عنها. بينما طبعة دار التدمرية للكتاب نفسه (430/2): جاء فيها: "حماد الأبح"، وفي لسان الميزان

(337/7) في ترجمة يحيى بن عبدويه صاحب شعبة: روى عن حماد بن الأشج.. ولعله تصفح من الأبح، لأن الراوي عن علي بن

زيد، وابن أبي مليكة هو حماد بن يحيى الأبح، فإن كان الأخير، فهو صدوق يخطئ كما في التقريب (118)، والله تعالى أعلم.

(4) الجرح والتعديل (428/8).

(5) المصدر السابق.

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن مؤمل بن إسحاق، فعظمه ورفعه منشأه إلا أنه مفيال شيء (3).

وقال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير (4).

وقال غيره: دفن كتبه فكان يحدث من حفظه، فكثر خطؤه (5).

واستشهد به البخاري وروى لها أبو داود وفي القدر والباقي نوسون مسلم (6).

وذكرها بنحبان في كتاب الثقات، وقال: ربما أخطأ (7).

وقال الساجي: صدوق كثير الخطأ، وله أوها م يطول ذكرها (8).

وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ (9).

وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ،

كثير الغلط (10).

وخلاصة هذه الأقوال في حال الرجل هو القول الأخير لمحمد بن نصر، والله تعالى أعلم، ولهذا قال عنه

الحافظ ابن حجر: صدوق سيء الحفظ (11).

الوجه الثاني: الرواة عن حماد بن سلمة هم: عارم بن الفضل، والحسن بن موسى، عبد الأعلى بن حماد ابن

نصر.

(1) الطبقات (501/5).

(2) تهذيب الكمال (284/7).

(3) المصدر السابق.

(4) ميزان الاعتدال (571/6).

(5) تهذيب الكمال (284/7).

(6) المصدر السابق (285/7).

(7) الثقات (187/9).

(8) تهذيب التهذيب (194/4).

(9) المصدر السابق.

(10) المصدر السابق.

(11) تقريب التهذيب (487).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وعارم بن الفضل هو محمد بن الفضل السدوسي، البصري، قال أبو حاتم عنه: إذا حدثك فاحتم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حريق قدم عارم ما أعلن نفسه، إذا خالف عارم مرجع إليه، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد ابن مهدي. (1)

وقال النسائي: كان أحد الثقات قبل أن يختلط. (2) وقال الذهلي: كان ثقة. (3)

وقال عنه أبو حاتم: ثقة. وقال: اختلف عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبته عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ومئتين. (4)

وقال البخاري: تغير في آخر عمره، وقال: جاءنا نعيمه سنة أربع وعشرين.

(5) وقال الدارقطني: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حد يثمنكر، وهو ثقة. (6)

وقال ابن حبان: اختلف في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدثه، فوقع في حديثها المناكير الكثيرة، فيجب التنبه عند حديثه فيما رواه الملتأخرون فإنا لم نعلم هذا ترك الكل ولا يحتجب شيء منها. (7)

وتعقبه الحافظ الذهبي بقوله: لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرًا، والقول فيهما قال الدارقطني. (8)

فخلاصة القول في حاله أنه ثقة ثبت، لكنه تغير في آخره، ومع هذا فقد ذكر الإمام الدارقطني أنه لم يرو عنه حديث منكر، والله تعالى أعلم.

أما الحسن بن موسى: فهو أبو علي البغدادي المعروف بالأشيب، وهو ثقة. (9)

(1) تهذيب الكمال (477/6)

(2) تهذيب التهذيب (676/3).

(3) المصدر السابق.

(4) تهذيب الكمال (477/6)

(5) المصدر السابق.

(6) تهذيب التهذيب (676/3).

(7) المجروحين (311/2).

(8) تهذيب التهذيب (676/3)، ميزان الاعتدال (299-298).

(9) تقريب التهذيب (104).

وأما عبد الأعلى بن حماد بن نصر: فهو المعروف بالنرسي. قال عنه أبو حاتم: ثقة⁽¹⁾

وقال ابن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: لا بأس به.⁽²⁾

وقال النسائي: ليس به بأس.⁽³⁾ وقال ابن خراش: صدوق.⁽⁴⁾

الترجيح:

من خلال المقارنة بين رواة الوجهين للحديث عن حماد بن سلمة، يترجح الوجه الثاني على الأول، وذلك لكثرة عددهم، وكذا لكونهم أوثق. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد الحديث ضعيف، لأنه فيه علي بن زيد، وهو ضعيف. لكن لم ينفرد به، فقد تابعه أبو سويد بن المغيرة:

-أخرجه بنحوه ابن سعد في الطبقات⁽⁵⁾، وإسحاق بن راهويه في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽⁶⁾، والبزار في المسند⁽⁷⁾، وابن بطة في الإبانة الكبرى⁽⁸⁾ كلهم من طريق أبي سويد بن المغيرة، عن الحسن قال: قَدِمَا لِأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ عَلَيَّ مَرَّةً فَسَرَّحَ الْوَفْدَ، وَاحْتَبَسَا لِأَحْنَفِ حَوْلًا، ثُمَّ قَالَ: تَدْرِي لِمَ حَبَسْتِكَ؟ إِنِّي رَسُوْلًا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَذَرْنَا كَلْمَنَا فَعَلِيمٌ، وَلَسْتَمْنُهُمَا نِشَاءَ اللَّهِ، فَالْحَقْبَاءُ هَلِكٌ.

وأبو سويد هذا لم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.⁽⁹⁾

-وكذا تابع عروة بن الزبير الحسن:

(2) الجرح والتعديل (38/6)

(3) تهذيب الكمال (334/4)

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) (105/7)

(7) (253/1)

(8) (306/435/1)

(9) (640/527/2)، تحقيق جماعة، (الرياض، دار الراجحة للنشر والتوزيع).

(1) التاريخ الكبير (بيروت، دار الكتب العلمية)، قسم الكنى: 41؛ والجرح والتعديل (437/9).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

أخرجه الأصفهاني في تاريخ أصفهان⁽¹⁾:
حدثنا أبو بكر بن خالد، ثنا محمد بن يونس، ثنا العلاء بن الفضل بن أبي سوية، ثنا العلاء بن جرير، حدثني عمر بن مصعب بن الزبير، عن عمه عمر
و بن الزبير، حدثنا الأحنف بن قيساً أنه قدم معلماً من الخطباء فبفتحتستر، فقال:
يا أمير المؤمنين! إن الله قد فتح عليك كستر، وهيمن أرض البصرة، فقال رجل من المهاجرين:
يا أمير المؤمنين، إن هذا يعني الأحنف بن قيس الذي كف عنا بنمرة حين بعثنا رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم في صدقاتهم، وقد كانوا هم أبنا،
قالا لأحنف: فحبسني عمر عند هب المدينة سنة يأتيني في كل يوم ليلة فلا يأتيني عنياً إلا ما يحب، فلما كان رأس السنة دعاني، فقال:
يا أحنف، هل تدري لم حبستك عندي؟ قال: قلت: لا يا أمير المؤمنين، فقال عمر رضي الله عنه:
إن رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم حذرنا كل منافع تعليم، فخشيت أن تكون منهم، فاحمد الله يا أحنف.

كما ورد نحوه من طريقين آخرين عن عمر رضي الله عنه:

-الأول عن عمر: أخرجه أحمد في المسند⁽²⁾، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند⁽³⁾، والبزار في المسند⁽⁴⁾، وأبو
يعلى في المسند⁽⁵⁾، وابن عدي في الكامل في الضعفاء⁽⁶⁾، وابن بطة في الإبانة الكبرى⁽⁷⁾، والبيهقي في شعب
الإيمان⁽⁸⁾، كلهم
من طريق ميمون الكردي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم قال: إننا نخوف ما أخافنا أمتي
كل منافع تعليم اللسان.

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه من عمر إلا من حديث الأحنف بن قيس، وأبي عثمان متصلاً.
وقال الهيثمي في المجمع⁽⁹⁾: رواه البزار، وأحمد، وأبو يعلى، ورجاله موثقون.

(2) (269/1)، تحقيق سيد كسروي، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1410 هـ. 1990 م).

(3) (143/289 / 1) و(310/399/1).

(4) (62/1)، تحقيق، مصطفى العدوي، ط2 (الرياض، دار للنسبة، 1423 هـ. 2003 م).

(5) (305/434/1).

(6) (المقصد العلمي: 378/1)، تحقيق: سيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية.

(7) (581/3)

(8) (701/2).

(1) (284/2)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1410 م).

(2) (كتاب العلم: باب ما يخاف على الأمة من زلة العالم وجدال المنافق: 254/1).

- الثاني عن عمر:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده⁽¹⁾:
 حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدَةَ أَنَّهُ عَمَّرَنَا لِحَطِّ أَبِي جَمْعَانَ سَلْقُودًا وَمَا لَوْ فَد...
 بطوله، وفيه: ثم قال عمر عهد الإنار سؤالا لله صلنا لله عليه وسلم إننا نخوف ما أخاف عليك مئنا فقلنا لسان.
 وقال البوصيري في إتحاف الخيرة⁽²⁾: رواه إسحاق بن راهويه، والحارث بن أبي أسامة، ومسدد بن مسدد صحيح.
 ويشهد له حديث عمران بن حصين:

أخرجها البزار في المسند⁽³⁾، وابن حبان في صحيحه⁽⁴⁾، والطبراني في المعجم الكبير⁽⁵⁾، والبيهقي في شعب الإيمان⁽⁶⁾ من طريق حسين المعلم، عن عبد الله بن زبيدة، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلنا لله عليه وسلم: إننا نخوف ما أخاف عليك مبعديك لمنافقك لسان.
 وقال الهيثمي في المجمع⁽⁷⁾: رواه الطبراني في الكبير، والبزار، ورجاله رجال الصحيح.
 فالحديث بهذا الشاهد، وبمجموع الطرق يرتقي إلى مرتبة القبول والاحتجاج والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع

- سُئِلَ الْإِمَامُ . رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حَدِيثِ عُلَمَاءِ بَنِي قَاصٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءٌ صُحِبَتْهُمُ مَبَلَاءٌ وَمُفَارَقَتْهُمُ كُفْرٌ.

(3) (بغية الباحث: 524/1)، تحقيق: حسين أحمد الباكري، ط1 (المدينة المنورة، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1992م)

(4) (كتاب المواظ: باب فيمن يأمر بمعروف أن ينهى عن منكر ويخالف قوله فعلة: 366/7).

(5) (3514/13/9).

(6) (ذكر ما كان يتخوف صلى الله عليه وسلم على أمته جدال منافق: 2783/469/4).

(7) (237/18).

(8) (272/3).

(9) (كتاب العلم: باب ما يخاف على الأمة من زلة العالم وجدال المنافق: 254/1).

فقال: يروي حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر .
فرفعه عن حماد بن عبد الملك بن إبراهيم الجدي، وعمار بن مطر الرهاوي، وأسنداه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وغيرهما يروي عنهما موقوفو
فا. وهو الصواب. (1)

التخريج

مدار هذا الحديث على حماد، فاختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر مرفوعا.
الوجه الثاني: عن حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر موقوفاً.
. تخريج الوجه الأول: المرفوع عن عمر رضي الله عنه.

ذكر الإمام الدارقطني أن عبد الملك بن إبراهيم الجدي، وعمار بن مطر الرهاوي رواه عن الإمام حماد ابن سلمة، ولم
أقف على أي من الروايتين، وذلك بعد البحث والتقصي، والله تعالى أعلم.
وذكرها أبو شجاع الديلمي في الفردوس سبماً ثور الخطاب (2) عن عمر بن الخطاب:
سيكون عليكم أمراء صحبتهم بلاء ومفارقتهم كفر.

والحافظ السيوطي في جامع الأحاديث (3) عن علقمة بن وقاص، عن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يكون بعد أمراء صحبتهم بلاء
ومفارقتهم كفر.

تخريج الوجه الثاني: وهو الموقوف على عمر:

رواه عفان بن مسلم في جزئه (1)، قال: حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، حَدَّثَنِي يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم،
عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب قال: سَيَكُونُ أُمَرَاءُ اتَّبَاعِهِمْ بِلَاءٌ وَمُفَارَقَتُهُمْ كُفْرٌ.

(1) العليلللدارقطني (2 / 194).

(2) تحقيق السعيد زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1406 هـ)، (3438)

(1) جامع الأحاديث (31646)، جمع وترتيب، عباس أحمد الصقر، أحمد عبد الجواد، بيروت، دار الفكر، 1414 هـ . 1984 م)

وأما باقي الروايات عن حماد والموقوفة على عمر، والتي أشار إليهم الإمام الدارقطني وأبهم أسمائهم. فلم أعرها عليها بعد البحث. والله تعالى أعلم.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

الرواة للوجه الأول عن الإمام حماد بن سلمة هم عبد الملك بن إبراهيم الجدي، وعمار بن مطر الرهاوي.

وعبد الملك بن إبراهيم الجدي، قال أبو زرعة

عنه: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أحمد بن محمد بن أبي بزة حدثنا عبد الملك بن إبراهيم ثقة المأمون.

وقال أبو يحيى بن أبي مسرة عن أبي عبد الرحمن المقرئ في حديثه رواه عن شعبة بن غنيا عن عبد الملك الجدي يوقفه هو وأحفادني.

وقال الدارقطني: ثقة. وقال الساجي: روى عن شعبة حديثاً لم يتابع عليه. (2)

وذكره ابن حبان في الثقات. (3) وقال الحافظ ابن حجر: صدوق. (4)

وأما عمار بن مطر الرهاوي، قال فيه أبو حاتم الرازي: عمار بن مطر كان يكذب.

وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال العجلي: يحدثنا ثقة بما كبر. وقال الذهبي: هالك. (5)

وقال بن سعد: متروك الحديث. (6)

. وأما رواية الوجه الثاني عن الإمام حماد فمنهم عفان بن مسلم، وقد سبق أنه ثقة ثبت. (7)

الترجيح

(2) ضمن كتاب أحاديث الشيوخ الكبار (290/419)، تحقيق: حمزة أحمد الزين، ط1 (القاهرة، دار الحديث، 1424 هـ. 2004 م).

(3) هذه الأقوال من تهذيب التهذيب (607/2)

(4) الصفحة (387/8)

(5) تقريب التهذيب (302)

(1) هذه الأقوال من ميزان الاعتدال (204-205/5)

(2) الكامل في الضعفاء (137/6)

(3) الصفحة (80)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

من خلال تأمل أحوال الرواة للوجهين عن الإمام حماد، يظهر أن الوجه الثاني هو الأرجح، وذلك لكون الراوي له ثقة ثبت، مع أنه لم ينفرد به بل تابعه آخرون حسب ما ذكر الإمام الدارقطني، بينما الراويان للوجه الثاني فهم صدوق، ومتروك، وهذا ما رجحه الإمام الدارقطني، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد الحديث الموقوف صحيح، رجاله رجال البخاري إلا حماد بن سلمة، وهو ثقة، ثم إنه له حكم الرفع، لأن مثله لا يقال بالرأي، والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: مسند علي رضي الله عنه:

الحديث الخامس

- سُئِلَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ لَبَّيْنَا لِلَّهِ عَلِيَّهُ وَسَلَّمَ، كَانِيْقُوْلُفِيَا خِرْوَتِرِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ... الحديث.

فَقَالَ:

يُرْوِيهِ حَمَادٌ بِنَسْلَمَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، فَرُوِيَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ هُوَ.

وَقَالَ سُوْدُبْنَعَامِرُ شَاذَانَ: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَلِيٍّ. وَهُوَ الصَّحِيْحُ. (1)

التخريج:

هذا الحديث مداره على حماد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن علي.

الثاني: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن علي.

. تخريج الوجه الأول:

هذه الرواية عن إبراهيم بن الحجاج لم أقف عليها، بل الذي ورد عنه هي الرواية الصحيحة . أي عن هشام بن عمرو . كما رواه عنه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (2). وكذلك الضياء المقدسي لم يقف عليها أيضاً، إذ لما أخرج الحديث في الأحاديث المختارة، أورد كلام الإمام الدارقطني السابق، ثم قال: وقد رواه عبد الله بن أحمد عن إبراهيم بن الحجاج عن حماد بن سلمة، فلعل بعض الرواة عن إبراهيم مغلفيه، والله أعلم (3).

(1) العلل (4 / 14)

(2) سيأتي تخريجه في الباب نفسه.

(3) الأحاديث المختارة تحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهب، ط1 (مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، 1410هـ)، 1/338-339.

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

ورواه
ابن
أبي
شيبه
في
المصنف⁽¹⁾ عن يزيد بنهارون، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام به.

قال محقق الكتاب في تعليقه على هذا الحديث: وهشام بن عمرو هو الصواب كما في مصادر التخريج، وفي النسخ: هشام بن عروة. تحريف.

قلت: يحتمل أن يكون ورود اسم هشام بن عروة في بعض نسخ كتاب المصنف، بدل هشام بن عمرو، على ما ذكر المحقق، كما يحتمل أن يكون بسبب وهم بعض رواة المصنف، والله تعالى أعلم.

ثم الذي يؤكد هذا الغلط في اسم هشام. وسواء كان الغلط بسبب تصحيف بعض النساخ، أو بسبب وهم بعض الرواة هو إخراج أحمد، والترمذي، وعبد بن حميد، وأبي يعلى للحديث من طرق عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو،⁽²⁾ والله تعالى أعلم.

ورواه
ابن
أبي
شيبه
في
المصنف⁽³⁾ من
طريقاً آخر عن
يزيد بنهارون، عن حماد بن سلمة، عن هشام، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، به. ودون أن ينسب هشام.

. تخرج الوجه الثاني: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو به.

أخرجه أحمد في المسند⁽⁴⁾، وعبد بن حميد في المنتخب⁽⁵⁾ والترمذي في السنن⁽⁶⁾، وأبو يعلى في المسند⁽⁷⁾، من طريق يزيد بن هارون، ورواه أحمد أيضاً⁽⁸⁾ من طريق بجزو أبي كامل، والبخاري في التاريخ الكبير⁽⁹⁾ من طريق شهاب،

(1) (كتاب الدعاء: باب ما يدعو به الرجل في آخر وتره: 30329/341/15)، تحقيق: محمد عوامة، ط1 (جدة، دار القبلة، 1427هـ - 2006م).

(2) سيأتي تخرجه في الباب نفسه.

(3) (كتاب الصلاة: باب ما يقول الرجل في آخر وتره: 529/4).

(4) (751/147/2)

(5) (121/1).

(6) (كتاب الدعوات: باب في دعاء الوتر: 3566).

(7) (237/1).

(8) (957/266/2).

(9) (195/8).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وحبان بن هلال، وأبو داود في السنن⁽¹⁾. ومن طريقه البيهقي في الكبرى⁽²⁾. والحاكم في المستدرک⁽³⁾. ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبرى⁽⁴⁾. من طريق موسى بن إسماعيل، ورواه ابن ماجه في السنن⁽⁵⁾ من طريق بھز بن أسد، والنسائي في المجتبى⁽⁶⁾، وفي السنن الكبرى⁽⁷⁾ من طريق سليمان بن حرب، وهشام بن عبد الملك، وعبد الله بن أحمد في الزوائد على المسند⁽⁸⁾ من طريق إبراهيم بن الحجاج الناجي، والطبراني في الدعاء⁽⁹⁾ من طريق الحجال بن منهل، والبيهقي في السنن الكبرى⁽¹⁰⁾ من طريق سليمان بن حرب، كلهم عن حماد بن سلمة عن هشام بن عمرو الفزاري، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن علي بن فضال، به.

ورواه أبو داود الطيالسي في المسند⁽¹¹⁾. ومن طريقه النسائي في السنن الكبرى⁽¹²⁾، والطبراني في الدعاء⁽¹³⁾. قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام الفزاري به.

وقال البخاري في التاريخ الكبير⁽¹⁴⁾: قال أبو العباس: قيل لأبي جعفر الدارمي: رو عن هذا الشيخ أي هشام الفزاري - غير حماد؟ فقال: لأعلمه، وليس لحماد عنها إلا هذا.

ووافقها أبو داود، حيث قال: هشام أقدم من شيخ حماد، وبلغني عن يحيى بن سعيد أنهما قال: لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

- (1) (باب تفریع أبواب الوتر: باب القنوت في الوتر: 1427).
- (2) (كتاب الصلاة: باب ما يقول بعد الوتر: 42/3)
- (3) (كتاب الوتر: 440/1) دار الحرمين، ط1، 1997م.
- (4) (8/2)، تحقيق بدر البدر، غراس، ط1، 2009م.
- (5) (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في القنوت في الوتر: 1179)
- (6) (كتاب قيام الليل وتطوع النهار: باب الدعاء في الوتر: 1747).
- (7) (كتاب قيام الليل: باب ما يقول في آخر وتره: 172/2)، و (كتاب النعوت: باب المعافاة: 161/7)، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م.
- (8) (1295/426/2)
- (9) (الصفحة 238)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ.
- (10) (كتاب الصلاة: باب ما يقول بعد الوتر: 42/3).
- (11) (114/1) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط1 (القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، 1999م).
- (12) (كتاب النعوت: باب المعافاة: 161/7).
- (13) رقم الحديث (238).
- (14) (195/8)..

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: لأعلم من روى هذا الحديث غير حماد بن سلمة. قلت لأبي: فإتمموا بنا سماعي لروى هذا الحديث، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو والفزاري، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن علي، عن أبي: لنبيصدا لله عليه وسلم.

إمامه حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن علي، عن النبي صلي الله عليه وسلم. (1)

وقال الترمذي: قال هذا حديث حسن غريب من حديث علي بن الحارث، عن حماد بن سلمة.

وقال الحاكم (2)، والبيهقي (3): قال الدارمي هو أقدم من حديث حماد بن سلمة، وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الشيخ أحمد شاكر (4)، والشيخ الألباني في صحاح السنن الأربع: صحيح.

أما رواية أسود بن عامر شاذان التي أشار إليها الإمام الدارقطني فلم أقف عليها، والله تعالى أعلم.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

بالنسبة للوجه الأول: فالراوي هو إبراهيم بن الحجاج بن يزيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري. قال عنه الدارقطني: ثقة (5)، وقال ابن قانع: صالح. (6) ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً. (7)

وذكره ابن حبان في الثقات. (8) وقال الحافظ ابن حجر: ثقة يهمل قليلاً من العاشرة. (9)

أما الوجه الثاني عن الإمام فرواته جماعة، وهم: يزيد بن هارون، وبهز بن أسد، وأبو كامل، وموسى بن إسماعيل، وسليمان بن حرب، وهشام بن عبد الملك، شهاب، وحبان بن هلال، وإبراهيم بن الحجاج الناجي، والحجاج بن منهال، وأبو داود الطيالسي، وجل هؤلاء ثقات.

(1) العلل (363/1)

(2) المستدرک علی الصحیحین (440/1)

(3) الدعوات الكبير (8/2)

(4) مسند الإمام أحمد (96/1).

(5) تهذيب التهذيب (62/1).

(6) المصدر السابق.

(7) الجرح والتعديل (43/2).

(8) الصفحة (78/8).

(9) تقريب التهذيب (28).

الترجيح

لا شك أن الوجه الثاني هو الأقوى والأرجح، لكون رواته جماعة من الثقات، وفيهم أئمة حفاظ كبار، كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وسليمان بن حرب، وهذا الذي رجحه الإمام الدارقطني، ويزاد على هذا أن إبراهيم بن الحجاج وافق الجماعة في هذا الوجه، فلعل الخطأ والوهم حصل من الراوي عنه، وليس منه، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

سبق نقل تصحيح الحاكم والشيخين أحمد شاكر والألباني، وكذا تحسين الإمام الترمذي للحديث. وأما المتن فإنه ورد أيضا من حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه أحمد في مسنده⁽¹⁾، ومسلم في صحيحه⁽²⁾، وابن ماجه في السنن⁽³⁾، وأبو داود في سننه⁽⁴⁾، والنسائي في المجتبى⁽⁵⁾، وابن خزيمة في صحيحه⁽⁶⁾، كلهم من طريق عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة قالت:

فقد ترسولاً لله صلوا لله عليه وسلم ليلة من الفراه، فالتمسته فوقعت يد على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: اللهم أعوذ بربضا كمنسختك وبمعا فتك من عقوبتك، وأعوذ بكم من كالأحصيناء عليك، أنت كما أثنت على نفسك.

الفصل الرابع: مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

الحديث السادس

(1) (25655/438/42)

(2) (كتاب الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود: 486)

(3) (كتاب الدعاء: باب ما تعوذ من رسول الله صلى الله عليه وسلم: 3841)

(4) (باب تفریع أبواب الركوع والسجود: باب في الدعاء في الركوع والسجود: 879)

(5) (كتاب التطبيق: باب نصب القدمين في السجود: 1100).

(6) (كتاب الصلاة: باب الدعاء في السجود: 671/357/1)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط3 (بيروت، المكتب الإسلامي،

- وسئل الإمام . رحمه الله . عن رجل من بني تميم، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا يبع حاضر لباد.
 فقال: يرويه سالم بن النضر، واختلف عنه، فرواه محمد بن إسحاق، عن سالم، حدثني أعرابي، عن طلحة.
 وقال المؤلف: عن حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم المكي، عن أبيه، عن طلحة.
 وقال المؤلف: عن حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم، عن رجل، عن أبيه، عن طلحة. وكذلك قال إبراهيم، عن ابن إسحاق.
 ورواه عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن سالم أبي النضر، عن رجل من بني تميم، عن أبيه، عن طلحة. وهو الصواب.
 وقيل: عن مفضل بن فضالة، عن عياش بن عباس القتباني، عن أبي النضر، عن فلي بن مسحق، عن أبيه، عن طلحة. (1)

التخريج:

هذا الحديث مداره على سالم أبي النضر، فاختلف عنه من وجوه:

الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سالم، عن أعرابي، عن طلحة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: عن حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم المكي، عن أبيه، عن طلحة.

الوجه الثالث: عن ابن إسحاق، عن سالم، عن رجل، عن أبيه، عن طلحة.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أبو داود في السنن⁽²⁾ عن مؤسب بن سماعيل، وأبو يعلى في المسند⁽³⁾ عن عبد الأعلى، والبيهقي في السنن الكبرى⁽⁴⁾، والمزي في تهذيب الكمال⁽⁵⁾ عن عبد الواحد بن غياث، ثلاثهم،

(1) العلل (4 / 219).

(1) (كتاب البيوع: باب من اشترى مصرأة فكرهها: 3443).

(2) (15/2)

(3) (كتاب البيوع: باب الرخصة في معونته ونصحيته إذا استتصحه: 347/5)

(4) (102/3)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سالم المكي⁽¹⁾ أن أعرابياً حدثه (واللفظ للبيهقي) قال: قدمنا المدينة بحلوبة ليعلمه درسو لالهصلنا للهعليهوسلم فنزلت على طلحة بن عبيد الله فقلت: إن يلا علم لي بأهل هذا السوق، فلو بعثني، فقال:

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا نبيي حاضر لباد، ولكننا ذهبنا إلى السوق، فإن جاءكم نبيي اعك، فشاو رنيحتا مرك، أو أنماك.

ورواه
المسند⁽²⁾ عن عبيد الله⁽³⁾ بن معاوية الجمحي، قال: نا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سالم المكي، عن رجل، عن طلحة، عننا لنيصلنا للهعليهوسلم بنحوه.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن موسى بن إسماعيل روى، عن حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم، عن رجل، عن أبيه، عن طلحة رضي الله عنه، لكن بعد البحث، وقفت على رواية موسى بن إسماعيل. كما سبق. مخالفة لما ذكر، بل هي موافقة لهذا الوجه، أي حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم، عن أعرابي، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه. لذا خرجت إسناد هذا الحديث في هذا الموضوع.

فيحتمل أن يقع سقط في سند سنن أبي داود، أو أنه وقع خطأ لناسخ كتاب العلل، أو أن الوهم حصل من الإمام الدارقطني نفسه. وقد يترجح أحد الرأيين الأخيرين بقول المزي لما أخرج الحديث من هذا الوجه: رواه موسى بن إسماعيل عن حماد، أي بالإسناد نفسه، والله تعالى أعلم.

. تخريج الوجه الثاني: (مؤمل، عن حماد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن سالم المكي، عن أبيه، عن طلحة).

(5) ذكر محقق سنن أبي داود . طبعة الرسالة العالمية . أن حماد بن سلمة أخطأ في نسب سالم شيخ ابن إسحاق في قوله: المكي، وإنما هو سالم بن أبي أمية أبو النضر المدني الثقة، قال: جاء على الصواب في رواية إبراهيم ابن سعد، ويزيد بن زريع، عن ابن إسحاق. السنن (313/5). قلت: ويؤكد قوله أن كل الرواة الذين رووا عن حماد بن سلمة . وهم خمسة . إنما رووه بنسبة سالم إلى مكة . والله تعالى أعلم.

(6) (907/170/3)

(7) كذا في مسند البزار، ولعله تصحيف من النساخ، والصحيح هو عبد الله وهو الراوي عن حماد بن سلمة. قال الحافظ الذهبي في الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (ترجمة عبد الله بن معاوية الجمحي: 199/3): وعنه . أي روى . أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبزار . والله تعالى أعلم.

رواه البزار في المسند⁽¹⁾ عن مؤمن بن إسماعيل، قال: نا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن سالم المكي، عن أبيه، قال: قدمنا المدينة بحلوبة لي، فلقيت طلحة بن عبيد الله، فذكرت له ذلك، فقال: لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نها أن يبيعها ضرب لباد لبعثتك، ولكن ساوم، واستثنى شرعياً عليك.

وقال البزار:

هذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً قال: عن سالم عن أبيه عن طلحة إلا مؤمن بن سلمة، وغير مؤمن يرويه نرجل.

. تخريج الوجه الثالث: (عنا بن إسحاق، عن سالم، عن نرجل، عن أبيه، عن طلحة).

أخرجه أحمد في المسند⁽²⁾ عن يعقوب، عن إبراهيم⁽³⁾ عن ابن إسحاق، حدثنا سالم بن أبي أمية أبو النضر، قال: جلس إلي شيخ من بني تميم في مسجد البصرة، ومعه صحيفة له في يده، قال: وفي زماننا الحجاج، فقال لي: يا عبد الله، أترب هذا الكتاب بمغنياعني شيئاً عند هذا السلطان؟ قال: فقلت: وما هذا الكتاب؟ قال: هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه لنا، أن لا يتعدى علينا في صدقاتنا، فقلت: لا والله، ما أظن أن يغني عنك شيئاً، وكيف كان شأن هذا الكتاب؟ قال: قدمنا المدينة مع أبي، وأنا غلام شاب يابلاً جلبناهالنا نبيعها، وكان أبي صديقاً لطلحة بن عبيد الله الهاليمي، فنزلنا عليه، فقال الله أبي: اخرج معنا، فبع لي بلي هذه، قال: فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نها أن يبيعها ضراباد... الحديث. قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

. وتابع إبراهيم بن سعد بن إبراهيم يزيد بن زريع عن محمد بن إسحاق.

رواه أبو يعلى في المسند⁽⁴⁾، والشاشيفي مسنده⁽⁵⁾ من طريق يزيد بن زريع حدثنا محمد ابن إسحاق به.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أنه تابع محمد بن إسحاق، عن سالم أبي النضر بهذا الإسناد، كل من عمرو ابن الحارث، وابن لهيعة.

(1) (956/169-170/3).

(2) (1404/22/3).

(3) وهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

(1)(15/2)

(2) (21/81/1) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط1 (المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1410م).

وقال الدارقطني أيضا: وقيل: عمن فضل بن فضالة، عن عياش بن عمار، عن أبي النضر، عن نوفل بن مساحق، عن أبيه، عن طلحة، ولم أقف على هذه الروايات بعد البحث، والله تعالى أعلم.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

بالنسبة للوجه الأول: الرواة عن حماد هم موسى بن إسماعيل، وعبد الأعلى بن حماد، وعبد الواحد بن غياث، وعبد الله بن معاوية الجمحي.

أما موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي الحافظ . فهو ثقة ثبت. (1)

وعبد الأعلى هو ابن حماد النرسي فقد سبق توثيقه. (2)

وأما عبد الواحد بن غياث، فقال عنه أبو زرعة: صدوق. وقال صالح بن محمد: لا بأس به. وقال الخطيب: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. (3)

وأما عبد الله بن معاوية الجمحي . وهو أبو جعفر البصري فثقة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. قال الترمذي: هو رجل صالح، قال: وقال لنا عباس العنبري: اكتبوا عنه فإنه ثقة. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة. (4) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. (5) وقال ابن حجر: ثقة. (6)

والراوي للوجه الثاني عن حماد هو مؤمل بن إسماعيل، فقد سبق أنه صدوق سيء الحفظ. (7)

والرواة للوجه الثالث عن محمد بن إسحاق هم إبراهيم بن سعد، ويزيد بن زريع ويزيد بن زريع ثقة ثبت. (8)

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. (4/357)، وتقريب التهذيب (481)

(4) الصفحة (91)

(5) تهذيب التهذيب (2/633).

(6) تهذيب التهذيب (2/437)

(7) الصفحة (8/359)

(8) تقريب التهذيب (266)

(1) الصفحة (88).

(2) تقريب التهذيب (530).

وأما إبراهيم بن سعد فنقطة حجة. (1)

الترجيح

من خلال ما سبق بيانه من أحوال رواة الوجهين عن حماد بن سلمة - جرحا وتعديلا يترجح الوجه الأول للحديث عنه، وذلك لكون رواته أوثق، وأكثر عددا.

لكن بمقارنة الوجه الأول للحديث - أي المروي عن حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق - مع الوجه الثالث للحديث - وهو المروي عن محمد بن إسحاق - يترجح الأخير، لكون رواته أوثق من حماد ابن سلمة، وهم أكثر عددا كذلك.

ثم إن محمد بن إسحاق لم ينفرد برواية هذا الإسناد - أي الوجه الثالث - فقد تابعه عمرو بن الحارث، وهو ثقة فقيه حافظ، وعبدالله بن لهيعة كما سبق ذكره عن الإمام الدارقطني، مما يفيد أن الإمام حماد بن سلمة لم يضبط هذا الحديث جيدا، لمخالفته من هو أوثق منه.

وهذا كله يصح إن لم تثبت الرواية التي أشار إليها الإمام الدارقطني، وهي قوله: وقالموسبنا إسماعيل: عنحماد، عنابنإسحاق، عنسالم، عنرجل، عنأبيه، عنطلحة. (2) لأن رواية موسى بن إسماعيل عن حماد التي وقفت عليها في المطبوع من سنن أبي داود هي عن سالم، عن رجل، عن طلحة، دون ذكر الأب.

أما إذا صحت، فترجح رواية موسى بن إسماعيل على غيرها عن حماد، لأنها الرواية التي يوافق فيها الإمام حماد الجماعة في روايته عن شيخه محمد بن إسحاق. وهذا يعني أن الإمام ضبط الحديث والخطأ ليس منه بل من غيره ممن روى عنه، والله تعالى أعلم.

ويحتمل بذلك أن يحصل سقط في المطبوع من سنن أبي داود الذي خرج الحديث، كما يحتمل أن يرجع ذلك إلى الراوي للسنن عن الإمام أبي داود، علما أن سنن أبي داود لها روايتان مشهورتان، رواية محمد بن أحمد اللؤلؤي، ورواية أبي بكر بن داسة، وبينهما بعض الاختلاف، فلعل هذا منها، فيكون الإمام الدارقطني

(3) المصدر السابق (29).

(4) العلل (4 / 219).

وقف على الروية الأخرى للسنن، كما يمكن أن يصله الحديث بهذا السند من طريق أخرى غير طريق أبي داود، كيف لا وهو حافظ كبير. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث

الحديث بهذا اللفظ ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد⁽¹⁾، وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح. وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناده في تعليقه على أحاديث المسند⁽²⁾.

ويشهد للجزء المرفوع منه أحاديث في الصحيحين وغيرهما، منها:

. حديث ابن عباس: أخرجه البخاري في صحيحه⁽³⁾، ومسلم في الصحيح⁽⁴⁾، وابن ماجه في السنن⁽⁵⁾، وأبو داود في السنن⁽⁶⁾، والنسائي في المجتبى⁽⁷⁾، عن ابن عباس (واللفظ لمسلم) قال: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتلقى الركبان، وأن يبيع حاضر لباد، قال: فقلت لابن عباس: ما قوله: حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمسارا.

. حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري في الصحيح⁽⁸⁾، ومسلم صحيحه⁽⁹⁾، وأبو داود في السنن⁽¹⁰⁾، والنسائي في المجتبى⁽¹¹⁾ عن أنس قال: (واللفظ لمسلم) نهي أن يبيع حاضر لباد، وإن كان أخاه، أو أباه.

(1) (كتاب الزكاة: باب التعدي في الصدقة: 177/3).

(2) (1404/2).

(3) (كتاب البيوع: باب هل يبيع حاضر لباد: 2158).

(4) (كتاب البيوع: باب تحريم تلقي الركبان: 1521).

(5) (كتاب التجارات: باب النهي أن يبيع حاضر لباد: 2177).

(6) (أبواب الإجارة: باب في النهي عن أن يبيع حاضر لباد: 3439).

(7) (كتاب البيوع: باب التلقي: 4500).

(1) (كتاب البيوع: باب هل يبيع حاضر لباد: 2161).

(2) (كتاب البيوع: باب تحريم تلقي الركبان: 1523).

(3) (كتاب البيوع: باب في النهي عن أن يبيع حاضر لباد: 3440).

(4) (كتاب البيوع: باب يبيع الحاضر للبادي: 4492 و4493 و4494).

الفصل الخامس: مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه

الحديث السابع

- وسئل الإمام . رحمه الله عن حديث أبي الأَسود الدؤلي، عن معاذ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّا لِسَالِمِينَ يَدُولَا يَنْقُصُ.

فقال: يرويه عمر، وابن أبي حكيم، وهو عمرو بن كردية الواسطي واختلف عنه، فرواه شعبة، عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبد الله بن يزيد، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأَسود الدؤلي، عن معاذ بن جبل. وكذلك رواه عبد الوارث بن سعيد، عن عمرو بن أبي حكيم.

ورواه خالد الحذاء، عن عمرو بن كردية، عن يحيى بن يعمر، عن معاذ، أسقط منا لإسناد رجلين، أحدهما عبد الله بن يزيد، والآخر أبو الأَسود الدؤلي، قال ذلك حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، واختلف عن حماد، فقال: زيد بن الحباب، عن حماد، عند أودان بن أبي هند، عن عمرو بن كردية، عن يحيى بن يعمر، أو غيره، شك حماد، عن معاذ بن جبل. والصحيح عن حماد، عن خالد الحذاء، ولم يضبطل إسناد غير شعبة، وعبد الوارث. (1)

التخريج:

هذا الحديث يدور على عمرو بن أبي حكيم، وهو عمرو بن كردية الواسطي، واختلف عنه من وجهين:

الوجه

الأول: رواه شعبة، وعبد الوارث بن سعيد، عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبد الله بن يزيد، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأَسود الدؤلي، عن معاذ بن جبل.

الوجه الثاني: عن عمرو بن كردية، عن يحيى بن يعمر، عن معاذ، بإسقاط عبد الله بن يزيد، وأبي الأَسود منا لإسناد. وهذا رواه حماد بن سلمة، ثم اختلف عنه:

1. عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن عمرو بن كردية، عن يحيى بن يعمر، عن معاذ.

2 عن حماد، عند أو دينا بيهند، عن عمرو بن كُردي، عن يحيى بن يعمر، أو غيره، شك حماد، عن معاذ بن جبل.

. تخريج الوجه الأول: (عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبد الله بن يزيد، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأَسود الدؤلي، عن معاذ بن جبل).

. رواية شعبة:

رواه أبو داود الطيالسي⁽¹⁾. ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى⁽²⁾، والخطيب في موضح أو هام الجمع والتفريق⁽³⁾.
عن شعبة، عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبد الله بن يزيد، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأَسود الدؤلي، قال:
أَتَيْتُ مَعَاذَ بَنِي جَبَلٍ فَبَلَغُوا مَا تَعَلَّغُوا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَتَرَكَآ بَنَهُمْ مُسْلِمًا فَأَوْرَثَهُمْ مَعَاذَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:
الْإِسْلَامُ يُزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ. وقال البيهقي: كذا رواه شعبة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف⁽⁴⁾. ومن طريقه ابن أبي عاصم في كتاب السنة⁽⁵⁾، والطبراني في المعجم الكبير⁽⁶⁾ وأحمد في المسند⁽⁷⁾، وأبو داود في السنن⁽⁸⁾، والحاكم في المستدرک⁽⁹⁾ كلهم من طريق شعبة، عن عمرو بن
أبي حكيم، عن عبد الله بن يزيد، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأَسود قال: (واللفظ
لأحمد) كَأَنَّ مَعَاذَ بِالْيَمْنِ فَارْتَفَعُوا إِلَيْهِ فَيَهُودِيَّاتٍ، وَتَرَكَآ خَامِسًا، فَقَامَ مَعَاذَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّا
لِإِسْلَامٍ يُزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ. فَأَوْرَثَهُ.

وقال الحاكم: هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال ابن عراق: أخرجه الإمام أحمد في المسند والحاكم في المستدرک ولم يتعقبها الذهبي في تلخيصه.⁽¹⁰⁾

(1) (461/1)

(2) كتاب اللقطة: باب من صار مسلماً بإسلام أبويه، أو أحدهما: 205/6 و254

(3) تحقيق عبد المعطي قلعي، ط1 (بيروت، دار المعرفة، 1407م). (317/2).

(4) كتاب الفرائض: باب من كان يورث المسلم من الكافر: 333/16-334/32101

(5) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط5 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1426هـ - 2005م)، الصفحة (954).

(6) (162/20)

(7) (22005/331/36)، و(22057/379/36).

(8) كتاب الفرائض: باب هل يرث المسلم الكافر: (2913).

(9) كتاب الفرائض: (494/4).

(1) تنزيه الشريعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، (بيروت، طبعة دار الكتب العلمية. (462/2).

. رواية عبد الوارث:

رواه مسدد كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽¹⁾، ومن طريقه أبو داود⁽²⁾. ومن طريق الأخير البيهقي في السنن الكبرى⁽³⁾، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق⁽⁴⁾.
عبد الوارث، عن عمرو الواسطي، عن عبد الله بن يزيد، واللفظ لمسدد
أناخوننا ختصمنا إلى يحيى بن يعمر، يهود يوم مسلم، فورثا المسلم منهما، فقيلا له: لَمَوْرَثًا لِمُسْلِمٍ؟ قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ، أَنَّا خَوْنِنَا خَتَصَمًا لِمُعَاذٍ: يَهُودِيَوْمَ مُسْلِمٍ، فَقَالَ لِمُسْلِمٍ:
إِنَّا بَيْكَانِي يَهُودِيًّا، وَكَانَ ذَا مَالٍ وَأَرْضٍ، وَلَمْ يَضُرَّنِيَا سِلا مِيعِنْدَهُ هُوَ نَأْفُو ضِيَالِي مَا هُصَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَمًا وَأَرْضًا كُنْتَا زُرْعَهَا وَأَقْوَمُ فِيهَا
، وَكُنْتَا بِرِالضَّيْفِ، وَأَصْنَعُ الْمَعْرُوفَ لِلْأَيْتَامِ السَّبِيلِ، وَأَعْتَقُوا تَصَدَّقُوا، فَكَانَا لَا يَعْبُدُ لِكَعَلِي، فَمَاتَ، فَحَالُوا بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ أَهْلُهُ، وَقَا
لُوا لَا حَقَّ لَكَ، فَقَالَ مُعَاذٌ: سَأَقْضِي بَيْنَكُمَا بِمَا سَمِعْتُمْ سُؤَالَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: إِنْ رُسُلًا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
الإسلام مزيدي، ولا ينفصم فورثا للمسلم.

البيهقي:

وقال

وإن صح الخبر فتأويله غير ما ذهب إليها إنما أراد أن الإسلام مزيدي ولا ينقص بالردة، وهذا رجل مجهول فهو منقطع.

ورواه بحشل في تاريخ واسط⁽⁵⁾ عن عمران بن أبان عن شعبة به، لكن بلفظ: الإيمان يعلو، ولا يعلو عليه

. **تخریج الوجه الثاني:** عن عمرو بن كُرْدِي، عن يحيى بن يعمر، عن معاذ، واختلف في روايته على حماد بن سلمة:

1. عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن عمرو بن كُرْدِي، عن يحيى بن يعمر، عن معاذ.

رواه أحمد بن منيع كما في إتحاف الخيرة المهرة⁽⁶⁾، والبخاري في المسند⁽¹⁾، والشاشي في

المسند⁽²⁾ عن يزيد بن هارون، والطبراني في المعجم الكبير⁽³⁾ عن إبراهيم بن الحجاج السامي، كلاهما

(2) (كتاب الفرائض: باب المسلم يرث الكافر ولا عكس: 433/3).

(3) (كتاب الفرائض: باب هل يرث المسلم الكافر: 2912)

(4) (كتاب الفرائض: باب ميراث المرتد: 254/6).

(5) (317/2).

(6) تحقيق كوركيس عواد، ط1 (بيروت، عالم الكتب، 2011م)، الصفحة (155)

(1) (كتاب الفرائض: باب المسلم يرث الكافر ولا عكس: 433/3).

عنحماد بنسلمة، عنخالد الحذاء، عنعمرو بنكردي، عنحسيني عمّر (واللفظ للأول) أنعماد بنجبل كانيورثا للمسلمين الكافر، ولا يورث الكافر منالمسلم، ويقول: سمعترسول اللهصلى اللهعليه وسلم، يقول: الإسلاممميزيد، ولا ينقص.

ورواه الشاشي في المسند⁽⁴⁾ عن زيد بنالحباب، وابن عساكر في معجمه⁽⁵⁾ عن حجاج بنمنهال، وعبدالأعلبنحماد بننصرالنرسي، عنحماد بنسلمة، عنخالد الحذاء، عنعمرو بنكردي، عنحسيني عمّر، أوغيرهمثلحماد، عنمعاد بنجبل أنرسول اللهصلى اللهعليه هو سلمقال: الإسلاممميزيد، ولا ينقص، قالمعاد: المسلميرثالكافر، ولا يرثالكافرالمسلم.

وقال ابن عساكر: هذا حديث فيسندها نقطاعاً لا يحملي مدر كمعاداً.

2. عنحماد، عندأود بنأبيهند، عنعمرو بنكردي، عنحسيني عمّر، عنمعاد بنجبل.

رواه الخطيب في أوضح أوهام الجمع والتفريق⁽⁶⁾ من طريقزيد بنالحباب، عنحماد بنسلمة، عندأود بنأبيهند، عنعمرو، عنحسيني عمّر، عنمعاد بنجبل، قال: سمعترسول اللهصلى اللهعليه وسلميقول: الإيمانيزيد وينقصهذا.

وقال: هو الحديثالذي رواهشعبةوقعفيه خطأ فيالإسناد والمتنوكأالصواب، وقدروبهذا الحمانيعنزيد بنالحبابعنسفيانالثوري عندأود بنأبيهند، وأوردالمتنعلعلي بنأبيعلي المعدل.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

بالنسبة للوجه الأول فالرواة هم: شعبة، وعبدالوارث بن سعيد.

وشعبة فهو ابن الحجاج أبو بسطام الواسطي، ثم البصري وهو ثقة حافظ متقن.⁽⁷⁾

(2) (83/7)

(3) (275/3).

(4) (162/20).

(5) (275/3).

(6) (230/1).

(7) (317/2).

(1) التقريب (208)

وعبدالوارث بن سعيد فهو بصري ثقة ثبت. (1)

والوجه الثاني: الراوي هو حماد بن سلمة، وقد سبقت ترجمته، وأنه ثقة.

والراوي عنه للوجه الثاني هو زيد بن الحباب، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري. (2)

وأما الرواة للوجه الأول عن حماد بن سلمة فهم يزيد بن هارون، وإبراهيم بن الحجال، وحجال بن منهال، وعبد الأعلى بن حماد، ومعهم زيد بن الحباب، وهم ثقات، وفيهم أثبات حفاظ كبار كيزيد بن هاون.

الترجيح

بالنسبة للرواة عن حماد بن سلمة، يترجح الوجه الأول عنه على الثاني، وذلك لكون رواته أوثق، وأكثر عدداً، وهو الذي صححه الإمام الدارقطني، كما سبق ذكره. فيكون زيد بن الحباب الراوي عن حماد بن سلمة هو من يتحمل الخطأ الذي حصل في سند الحديث. وهو استبدال راوٍ بآخر، لأنه هو الذي اضطرب في روايته، فوافق الجماعة مرة، ثم خالفهم مرة أخرى، والله تعالى أعلم.

لكن بمقارنة هذا الوجه الراجح عن حماد بن سلمة مع الوجه الأول للحديث. الذي رواه شعبة، وعبدالوارث. يترجح الأخير، لأن رواته أكثر ضبطاً، وهم أكبر عدداً، قال الإمام الدارقطني: ولم يضببط

الإسناد غير شعبة، وعبدالوارث. (3)

ومع هذا يبقى معرفة من أخطأ في إسناد الحديث، هل هو حماد بن سلمة، أو خالد الحذاء؟ إذ الاختلاف في هذه الحالة وقع على عمرو بن أبي حكيم بين شعبة، وعبدالوارث من جهة، وخالد الحذاء من جهة أخرى، ثم الراوي عن الأخير هو حماد بن سلمة.

وخالد الحذاء ثقة، وثقه غير واحد، قال الحافظ الذهبي: ما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة، وأمثاله. (4) وقال: خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين. (1) لكن قال عنه حماد بن زيد: قدم علينا قدمة من

(2) المصدر السابق (308).

(3) المصدر السابق (162-163).

(1) العلل (87/6).

(2) ميزان الاعتدال (429/2).

الشام فكأننا أنكرنا حفظه. (2) أي إن الرجل تغير في آخره. فإن كان حماد بن سلمة أخذ عنه هذا الحديث بعد تغيره، فالخطأ يتحملة خالد الحذاء لا محالة، وأما إن كان أخذ عنه قبل التغير، فقد يتحمل الخطأ في هذا الحديث الإمام حماد بن سلمة، لأنه . وإن كان ثقة رمي بأنه يخطئ أحيانا، وهو دون خالد الحذاء في الضبط، ويبقى احتمال أن يهم خالد نفسه، إذ ما من ثقة إلا ويخطئ، وليس في الدنيا ثبت لم يخطئ قط. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

لقد سبق نقل تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له . لإسناد الحديث الذي فيه شعبة، بناء على أن ظاهره الصحة. لكن تعقب بالانقطاع بين أبي الأسود الدؤلي، ومعاذ بن جبل، لأن الحديث ورد من طريق عبدالوارث بن سعيد بزيادة راو مبهم بين أبي الأسود ومعاذ، أي إن أبا الأسود لم يسمع من معاذ هذا الحديث. لهذا قال المنذري: فيسما عابيا لأسود من معاذ بن جبل نظر. (3)

وقال المناوي: فيه مجهول وضعيف. (4) وكذا ضعفه الشيخ الألباني. (5)

تنبيه: أورده ابن الجوزي في الموضوعات (6) من طريق

محمد بن المهاجر. وقال: هذا باطل، والمتهم بوضعهم محمد بن المهاجر. قال ابن نجبان: كانيضع الحديث، وقدروا هفغير إسناد هولفظه.

وتعقبها السيوطي في الآليء المصنوعة (7)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (8) بأنابن المهاجر بريء منه. فقد رواه . كما سبق الطبراني من غير طريقه، وكذا أبو داود الطيالسي، والإمام أحمد، والحاكم.

(3) سير أعلام النبلاء (191/6).

(4) تهذيب التهذيب (534/1).

(5) الألباني، السلسلة الضعيفة الرياض، مكتبة المعارف، ط 1415 هـ - 1995 م، (252/3).

(6) فيض القدير، ط 3 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1427 هـ - 2006 م)، 232/3.

(7) السلسلة الضعيفة (252/3)

(1) تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط 1، 1966 م. (230/3)

(2) بيروت، دار الكتب العلمية. (442/2)

(3) (462/2)

الفصل السادس: مسند أبي قتادة رضي الله عنه

الحديث الثامن

-سُئِلَ إِمَامٌ . رَحِمَهُ اللهُ . عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ سَأَلْتُ الرَّسُولَ لِلْهَصَلِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سَأَقِي الْقَوْمَ خِرُّهُمْ.

فقال: رَوَاهُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَرْزُوقِيُّ، وَخَالِدُ الْحَدَّاءُ، وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ، وَسُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رِيَّاحَةَ. وَرَوَاهُ ثَابِتُ بْنُ لَبَنَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رِيَّاحٍ، وَاحْتُلِفَ عَنْ ثَابِتٍ، فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ الْمُخَيْرَةَ، وَاحْتُلِفَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

فقال العباس بن الوليد البصري قيل: هو الترسبي؟ قال: لا، هو شيخ، يروي عن شعبة، وهو لاء عثابت، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. ووهم فيه. والصواب عثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة. وأما سليمان بن المغيرة، فرواه عثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، وقصر المعاف بن عمران، عن سليمان، فلم يذكر عبد الله بن رباح.

ورواه الباغندي، عن شيبان بن فروخ، عن سليمان بن المغيرة، فوهم فيه هو ما قبيحا، قال: فيه عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصّام، عن أبي قتادة، وإنما رواه شيبان، عن سليمان، عثابت، عن عبد الله بن رباح.

حدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَامِرِ الْبَزَّازِ، قَالَ:

حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، قَالَ:

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ سَأَلْتُ الرَّسُولَ لِلْهَصَلِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سَأَقِي الْقَوْمَ خِرُّهُمْ. (1)

التخريج:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن رباح. وقد رواه عن جماعة:

1 علي بن زيد بن جدعان.

2 . وخالد الحذاء

3 وسليمان الشيباني

4 بكر بن علي المزني

5 . وثابت البناني، ثم اختلف عن ثابت من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: العباس بن الوليد البصري، عثابت، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

الوجه الثاني: المعاف بن عمران، عن سليمان بن المغيرة، عثابت، عن أبي قتادة.

الوجه الثالث: عن ثابت عن عبد الله بن رباح به.

1 . تخريج رواية علي بن زيد، عن عبد الله بن رباح به.

رواه أبو بكر الشافعي في فوائده المعروف بالغلانيات⁽¹⁾، وأبو الشيخ في أمثال الحديث⁽²⁾ من

طريقه هشيم، عن علي بن زيد، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، أن رسولاً لله صلوا لله عليه وسلم قال: ساقوا قوماً خرمهم.

2 . رواية خالد الحذاء، عن عبد الله بن رباح به.

رواه أبو الشيخ في أمثال الحديث⁽³⁾، والدارقطني في العلال⁽⁴⁾ عن

سفيان، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، قال رسولاً لله صلوا لله عليه وسلم: ساقوا قوماً خرمهم.

3 . رواية سليمان الشيباني، عن عبد الله بن أبي رباح به:

ذكرها الإمام الدارقطني، ولم أقف عليها، والله تعالى أعلم.

4 . رواية بكر بن عبد الله المزني، عن عبد الله بن أبي رباح به:

(1) تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، ط1 (الرياض، دار ابن الجوزي، 1997م)، (2/1043/750)،

(2) تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ط2 (بومباي الهند، الناشر: دار السلفية، 1987م)، (182/220)

(3) بيروت، دار الكتب العلمية، (186/222)

(4) (156/6).

أخرجه ابن أبي الجعدني مسنده⁽¹⁾، وابن أبي شيبة في المصنف⁽²⁾، وأبو الشيخ في أمثال الحديث⁽³⁾ عَنْ مُبَارَكٍ، وأحمد في المسند⁽⁴⁾ عن ابن المبارك، كلاهما عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْزَبِيِّ بِهِ.

وأخرجها أحمد في المسند⁽⁵⁾ من طريق يزيد بنهارون قَالِحَمَّادٍ: وَحَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْزَبِيِّ بِهِ.

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد عبد الله بن مسعود⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْزَبِيِّ بِهِ.

ورواه مرسلًا . الدولابي في الأسماء والكنى⁽⁷⁾ من طريق سعيد أبي شيبة، عن بكر بن عبد الله المرزبي، قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: ساقيا لقوماً آخرهم شرباً.

4 . رواية ثابت، وقد اختلف عنه من وجوه:

الوجه الأول: (ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.)

ذكر الإمام الدارقطني أن العباس بن الوليد رواه عن ثابت، ولم أقف عليه، والله تعالى أعلم.

ورواها الطبراني في الأوسط⁽⁸⁾، وفي الصغير⁽⁹⁾:

حدثنا محمد بن عمر الكشي، ناقتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن أبي يعقوب بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال كان رسول الله صلوات الله عليه وسلم يقول: ساقيا لقوماً آخرهم شرباً.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي إلا حماد بن زيد تفرد بهقتيبة بن سعيد.

الوجه الثاني: (ثابت عن أبي قتادة)

(1) تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط1 (بيروت، مؤسسة نادر، 1990م). (3194/464)،

(2) (كتاب الأشربة: باب ساقيا القوم: 24709/312/12)

(3) (187/223)

(4) (22599/286/37)

(5) (22546/242/37)

(6) (22548/243/37)

(7) تحقيق، نظر الفارياي، ط1 (بيروت، دار ابن حزم، 2000م). (125/4)

(1) (282-283/6).

(2) تحقيق: محمد شكور، ط1 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1985م). (113/2)

ذكر الإمام الدارقطني أن المعافي بن عمران رواه عن سليمان، عن ثابت. ولم أقف عليه أيضا، والله تعالى أعلم.

الوجه الثالث: (ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة به.)

رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى⁽¹⁾ عنها شمس القاسم، وابن أبي شيبة في المصنف⁽²⁾: حدثنا شيبان بن أسوار، وعلي بن أبي الجعد في مسنده⁽³⁾، ومسلم في صحيحه⁽⁴⁾. ومن طريقه إسماعيل الأصفهاني في دلائل النبوة⁽⁵⁾. عن شيبان بن فروخ، والفريابي في دلائل النبوة⁽⁶⁾، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم⁽⁷⁾ من طريقه بده بن خالد، وعاصم بن علي، وشيبان بن فروخ، والسراج في مسنده⁽⁸⁾ عن عبد الملك بن عمرو، وأبو عوانة في مسنده⁽⁹⁾ من طريقها شمس القاسم، ويحيى بن أبي كبير، وأبو الشيخ في أمثال الحديث⁽¹⁰⁾ من طريق عاصم بن علي، ثمانيهم عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح به.

ورواه الدارمي في السنن⁽¹¹⁾ عن عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة، عن ثابت به. ورواه أحمد في المسند⁽¹²⁾، وابن ماجه في السنن⁽¹³⁾، والترمذي في السنن⁽¹⁴⁾، وأبو بكر الشافعي في الغلانيات⁽¹⁵⁾، وأبو الشيخ في أمثال الحديث⁽¹⁾ عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح به.

(3) (182/1).

(4) (كتاب الأشربة: باب ساقى القوم: 311/12-24708/312).

(5) (3075/450)

(6) (كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب قضاء الصلاة الفائتة: 681).

(7) تحقيق: محمد محمد الحداد، الرياض، دار طيبة، ط1، 1409 م، (88/1)

(8) (30/1)، المكتبة الشاملة.

(9) تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1996 م)، (1533/275/2)

(10) لحقق: إرشاد الحق الأثري، ط1 (فيصل آباد، باكستان، نشر: إدارة العلوم الأثرية، 1423 هـ - 2002 م)، (296/1)

(11) تحقيق: أيمن بن عارف، ط1 (بيروت، دار المعرفة، 1419 هـ - 1998 م)، (566/1)

(1) (بيروت، دار الكتب العلمية، 181/220)

(2) تحقيق: حسين أسد، ط1 (بيروت، دار ابن حزم، 2000 م)، (1355/2)

(3) (22577/270/37).

(4) (كتاب الأشربة: باب ساقى القوم آخرهم شربا: 3434).

(5) (كتاب الأشربة: باب ما جاء أن ساقى القوم آخرهم شربا: 1894).

(6) (1042/760/2).

وأخرجه أحمد في المسند⁽²⁾، وأبو نعيم في المستخرج⁽³⁾ من طريق يزيد بنهارون، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند⁽⁴⁾: حدثنا إبراهيم بن الحجاج، وابن خزيمة في صحيحه⁽⁵⁾ من طريق بهز بن أسد، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن براح به.

والنسائي في السنن الكبرى⁽⁶⁾ أخبرنا قتيبة بن سعيد قال ثنا حماد عن ثابت عن عبد الله بن براح به.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه⁽⁷⁾، وأبو الشيخ في أمثال الحديث⁽⁸⁾ عن إبراهيم بن الحجاج السامي قال: حدثنا الحمادان: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، عن ثابت بن باني به.

قال الترمذي: وفي الباب عن أنس بن مالك. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

تنبيه: قال الدارقطني: ورواه الباقون عن أبيه، عن شيبان بن فروخ عنه، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصّامت، عن أبي قتادة. ولم أقف عليها، والله تعالى أعلم.

الدراسة والتزجيم

لقد ورد هذا الحديث عن غير واحد، ومنهم ثابت الذي وقع عليه الاختلاف. والرواة للوجه الثالث عنه هم: حماد بن سلمة. وقد سبق أنه ثقة، وحماد بن زيد. وهو ثقة ثبت فقيه⁽⁹⁾. وسليمان بن المغيرة. وهو ثقة، ثقة⁽¹⁰⁾.

أما الوجه الأول فالراوي عن ثابت هو العباس بن الوليد البصري ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾ وقال: يروي عن شعبة وهمام، روى عنه صالح بن زياد السوسي أبو شعيب، وعمر بن عثمان الحمصي.

(7) (184/221).

(8) (22546/237/37).

(9) (1533/275/2).

(10) (22547/243/37).

(11) (كتاب الصلاة: باب الأذان للصلوات بعد ذهاب الوقت: 410).

(12) (كتاب الأشربة المحظورة: باب متى يشرب ساقى القوم: 6/299/6838).

(13) (النوع الثاني والتسعون: 1531/379/2).

(14) (183/221).

(1) (التقريب 117).

(2) (التقريب 195).

وقال الدارقطني: قيل: هو الترسى؟ قال: لا، هو شيخ، يروي عن شعبة، وهؤلاء.⁽²⁾ قلت: فهو بهذا مجهول الحال، والله تعالى أعلم.

وأما الوجه الثانيين ثابت فقد انفرد به المعافى بن عمران، عن سليمان بن المغيرة عنه، والمعافى - وإن كان ثقة وفقها.⁽³⁾ فقد خالفه ثمانية رواة ثقات، وفيهم أثبات وحفاظ، روى عن سليمان ما يوافق فيه الأخير حماد بن سلمة، وحماد بن زيد. وبهذا يترجح الوجه الثالث عن ثابت، لكون رواته أوثق، وأكثر عدداً، ويزيده تأكيداً أن ثابتاً وافق الجماعة الذين روى الحديث عن عبدالله بن رباح. والله تعالى أعلم.

أما بالنسبة لحماد بن سلمة فقد سبق أنه ورد عنه هذا الحديث من وجهين اثنين:

الأول: رواه يزيد بنهارون، وإبراهيم الحجاج عنه، عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني، عن عبدالله بن رباح.

الثاني: رواه عنه كل من يزيد بنهارون، وإبراهيم بن الحجاج، وبهز بن أسد، وعفان بن مسلم عن ثابت، عن عبدالله بن رباح.

فقد يبدو من حيث الظاهر أن حماد بن سلمة اضطرب في الحديث، فرواه مرة من طريق، ثم رواه مرة من طريق آخر، لكن هذا ليس بمسلم، لأنه يمكن لحماد بن سلمة أن يتحمل الحديث من الجهتين، الأول عن حميد، عن بكر بن عبدالله، والثاني عن ثابت عن عبدالله بن رباح. كيف لا وحماد بن سلمة هو أثبت من روى عن الاثنين ثابت وحميد الطويل. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

الحديث صحيح وثابت، ويكفي في ذلك تخريج الإمام مسلم له في صحيحه، والله تعالى أعلم.

(3) الصفحة (510/8)

(4) العلل (156/6)

(5) التقريب (469)

الحديث التاسع

- سُئِلَ إِمَامُ رَحْمَةِ اللَّهِ عَنَدِ يَثْمَعِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنَّا بَيْقَتَادَةَ، قَالَ رَسُولًا لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَن كَذَّبَ بَعْلِي مُتَعَمِّدًا.

فقال:

يرويه محمد بن إسحاق، واختلف عنه؛ فقال إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

ورواه أبو شهاب بن عبد الرحمن بنافع، عن محمد بن إسحاق، واختلف عنه:

فقال سعيد بن سليمان، عن أبي شهاب، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب، عن أبي قتادة.

وغيرهم، فقالوا:

وخالفه داود بن عمرو الضبي، وسعيد بن منصور، وأبو الربيع الزهراني

عن أبي شهاب، عن محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب، عن أبي قتادة.

ورواه محمد بن عبيد الطنافسي، عن محمد بن إسحاق، واختلف عنه

أيضا؛ فقال يعقوب بن الدورقي، عنه، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب بن مالك، وقال أبو هشام الرافعي عنه، عن محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب، وهو الصواب.

وروي حماد بن سلمة هذا الحديث، واختلف فيه، فقليل:

عنه، عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبي قتادة، وقيل: عنه، عن عبد بن كعب، مثل قول محمد بن إسحاق.

(1)

التخريج:

هذا الحديث اختلف على أبي قتادة من وجوه:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب، عن أبي قتادة.

الوجه الثالث: عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

الوجه الرابع: كعبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن أبي قتادة

. تخريج الوجه الأول: عن ابن إسحاق، عن عبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (1). ومن طريقه ابن ماجه في سننه (2)، من طريق يحيى بن عمار التيمي، وأحمد في المسند (3). ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (4)، وهناد في الزهد (5)، والمحاملي في أماليه (6) من طريق محمد بن عبيد، والدارمي في السنن (7) من طريق أحمد بن خالد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (8) من طريق يونس بن بكير، والطبراني في جزء طرق حديث من كذب علي (9) من طريق أبي شهاب، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (10) من طريق سماعيل بن عياش، والحاكم في المستدرک (11) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي، وأبي شهاب، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (12) من طريق أبي شهاب، كلهم عن محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعلي هذا المنبر: (وفي رواية: يا أيها الناس) إِيَّاكُمْ كَثْرَةُ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ، فَلْيُقْلِحْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ (وفي رواية: ومن قال) عَلَيَّ مَالًا قُلَّ، فَلْيَتَّبِعْهُمُ مَعْدَهُمْ نَارًا.

(1) كتاب الأدب: باب تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم: (26768/384/13).

(2) باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: (35).

(3) (22538 / 226/37).

(4) بيروت، دار الكتب العلمية، (70/1)

(5) تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط1 (الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، 1406هـ)، (1388/639/2)

(6) رواية: ابن مهدي الفارسي، تحقيق: حمدي السلفي، (الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م)، (424)

(7) (باب اتقاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والتثبت فيه: 243/306/1)

(8) تحفة الأخيار: (5436/411/7): تحقيق وترتيب خالد محمود الرباط، ط1 (الرياض، دار بلنسية، 1999م).

(9) تحقيق: علي حسن عبد الحميد، هشام إسماعيل السقا، ط1 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1410هـ)، (95)

(10) تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط3 (بيروت، دار الفكر، 1404هـ). وعنده: عن سعيد بن كعب بدل معبد، وهو تصحيف، والصواب

معبد، والله تعالى أعلم، (557-558)

(11) (كتاب العلم: 379/183/1).

(12) تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط5 (الدمام: دار ابن الجوزي، 1422هـ)، (1933/1013/2).

وقال

الحاكم: وفي حديث محمد بن عبيد حدثني ابن كعب وغيره عن أبي قتادة، هذا حديث عن علي بن محمد بن مسلم، وفيها ألفاظ صعبة شديدة، وليخرج اه، وله شاهد بإسناد آخر عن أبي قتادة.

. ولمحمد بن إسحاق عن معبد متابعوهو عقيل: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار⁽¹⁾: من طريق سلامة بن زوح، عن عقيل، عن عبد بن كعب بن مالك كأنه سمعاً بأقتادة الأنصاري حدثاً ثم سمع رسولاً لله عليها السلام يقول: يا أيها الذ اسبياً كم وكثرة الحديث، ومن حدَّث تعني فلا يفلاً لأصدقاً، أو قال الحقاً، أو قال إحداهما، ومن أفر بعلي فليتبؤأيتنا في النار.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن إبراهيم بن طهمان رواه عن محمد بن إسحاق، عن عبد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة، وكذا رواية حماد، عن عبد بن كعب مثل قول محمد بن إسحاق، ولم أفق عليهما، والله تعالى أعلم.⁽²⁾

. تخريج الوجه الثاني: عن محمد بن كعب، عن أبي قتادة.

رواه أحمد في المسند⁽³⁾: حدَّثنا عفان، حدَّثنا حماد بن سلمة أخبرنا أبو محمد بن عبد بن أبي قتادة عن ابن كعب بن مالك قال: خرج علينا أبو قتادة ونحن قولنا رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم كذا وقال رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم كذا فقال: شاهتا لوجوها تدرؤنما تقولون سمعنا رسولاً لله صلوات الله عليه وسلم يقول: من قال عليهما ما قل فليتبؤأمتعد همن النار. قال عفان: وقد قال لي: محمد بن كعب

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن يعقوب بن الدورقي رواه عن محمد بن عبد الطنأسي، وكذا رواه سعيد ابن سليمان عن أبي شهاب، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب بن مالك به، ولم أفق على هاتين الروايتين، والله تعالى أعلم.

. تخريج الوجه الثالث: عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة، عن ابن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

أخرجه أحمد في المسند⁽⁴⁾ من طريق حسن بن موسى، وأحمد بن منيع كما في تحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽¹⁾، من طريق أبي النضر، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة، عن عبد الله

(1) (تحفة الأختيار: 5435/411/7)

(2) ورد عند ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل (473/9) قوله: ورواها أبو سلمة عن حماد عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة عن عبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة، والله تعالى أعلم.

(3) (22639/318/37)

(4) (22640/318/37)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

بنكعبينمالكقال: خَرَجَ عَلَيْنَا أَبُو قَتَادَةَ وَنَحْنُ نَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَذَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا فَقَالَ: شَاهَتِ الْوُجُوهُ، أَنْ تَذُرُوا مَا تَقُولُونَ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ قَالَ عَلِيمًا مَا أَقْلَفَ لَيْتَبُوْا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

- تخريج الوجه الرابع: كعبينعبدالرحمنبنكعبينمالك، عنأبيه، عن أبيقتادة

رواه الطبراني في جزء طرق حديث من كذب⁽²⁾، وابن عدي في الكامل في الضعفاء⁽³⁾. ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات⁽⁴⁾، والحاكم في مستدركه⁽⁵⁾ كلهم من طريقعتاببنمحمد بنشاذب، ثنا كعبينعبدالرحمنبنكعبينمالك، عنأبيهقال: قلت لأبيقتادة: حدثني بشيء سمعتهمرسولاللهصلى اللهعليهوسلمقال: أخشأنيزللسانبيشيءليقلهرسولاللهصلى اللهعليهوسلم، إنيسمعترسولاللهصلى اللهعليهوسلميقول: إياكموكثرهالحديثعنمنكذبعليمتعمدافليتبوأمقعدهمالنار.

ورواه الشافعي في الرسالة⁽⁶⁾. ومنه طريق البيهقي في معرفة السنن⁽⁷⁾. والبخاري في الأدب المفرد⁽⁸⁾، والطبراني في جزء حديث من كذب علي⁽⁹⁾ كلهم من طريقعبدالعزيزبنمحمد، عنأسيدبنأبيأسيدالبراد، عنأمهأنهاقالت: لأبقتادة: مالكلاتحدثعنرسولاللهكما يحدث عنه الناس؟ فقال أبو قتادة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: منكذبعليمتعمدافليسهللجنبهممضجعافالنار. قال: وجعلرسولاللهيقولذلك، وبمسحالأرضبيده.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

(5) (كتاب العلم: باب في الصدق وتحريم الكذب على رسول الله عليه وسلم: 313/221/1)، وفي المطالب العالية أيضا(3108/36/13)

(1) رقم الحديث (96)

(3) (80/1)

(4) (71/1)

(2) (380/19/1)

(5) تحقيق أحمد شاكر، (بيروت، دار الفكر، 1409هـ)، (397)

(6) تحقيق سيد كسروي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2001م)، (78/1)

(7) رقم الحديث(904).

(8) رقم الحديث (97).

بالنسبة لرواة الوجه الأول عن معبد هم: ابن إسحاق، وحماد بن سلمة، وعقيل الأيلي

وعقيل بن خالد الأيلي، ثقة ثبت. (1)

وأما حماد بن سلمة، فالراوي عنه . حسب قول ابن أبي حاتم . هو أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، وهو ثقة ثبت. (2)

وأما محمد بن إسحاق فصدوق يدلس. (3) وقد رواه عنه جماعة هم: يحيى بن يعلى التيمي، وأحمد بن خالد، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وأبو شهاب عبد ربه بن نافع، وإسماعيل بن عياش، وإبراهيم بن طهمان.

ويحيى بن يعلى التيمي ثقة. (4)

وأما أحمد بن خالد وهو الوهبي فصدوق. (5)

وأما محمد بن عبيد الطنافسي ثقة حافظ. (6)

وأما يونس بن بكير فصدوق يخطئ. (7)

وأما عبد ربه بن نافع فصدوق يهمل. (8)

وأما إسماعيل بن عياش فصدوق في أهل بلده، وضعيف في غيرهم. (9)

وأما إبراهيم بن طهمان فثقة يغرّب. (10)

(1) التقريب (336).

(2) المصدر السابق (481)

(3) تقريب التهذيب (403).

(4) المصدر السابق (528).

(5) المصدر السابق (19).

(6) المصدر السابق (429).

(7) المصدر السابق (542).

(8) المصدر السابق (277).

(9) المصدر السابق (48).

(10) المصدر السابق (30).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

ومعبد بن كعب بن مالك، أخو عبدالله، وعبيد الله، وعبدالرحمان بن كعب بن مالك، أورده ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل⁽¹⁾، ولم يسمه بجرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.⁽²⁾ وقال المزي: روى له أبو داود في الناسخ والمنسوخ، والباقونسوى الترمذي.⁽³⁾ وقال الحافظ ابن حجر: مقبول.⁽⁴⁾

بالنسبة للوجه الثاني رواه عَفَّان، عن حَمَّاد، عن أبي محمد بنمَعْبَد بنأبيقتادة، ورواه يعقوبالدورقي، عن محمد بنعُبَيْد، عنابنإسحاق، كلاهما عنمحمدبنكعب، عنأبيقتادة.

أما عفان فقد سبق أنه ثقة.⁽⁵⁾

وأما أبو محمد بنمعبد بنأبيقتادة، فقال عنه ابن أبي حاتم: روى عنمعبد بنكعببنمالك، واختلف في ذلك عنحماد بنسلمة، فروى عفان، عنحماد بنسلمة، عنأبي محمد بنمعبد بنأبيقتادة، عنمحمد بنكعببنمالك، عنأبيقتادة، وروى أبو سلمة عنحماد، عنأبي محمد بنمعبد بنأبيقتادة، عنمعبد بنكعببنمالك، عنأبيقتادة.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: وسمعتأبيقول: الصحيح عنمعبد بنكعببنمالك، وروى عنحماد بنسلمة.⁽⁶⁾

وأما يعقوب الدورقي فهو ثقة.⁽⁷⁾

وأما محمد بن كعب، فقال أبو بكر بن زنجويه: محمد بنكعبأومعبد، ومعبداًصح، وروى عنأخي عبد الله بنكعبفياإيمان روى عنها الوليد بنكثير.⁽⁸⁾

وقال الحافظ المزي: محمد بنكعببنمالك بنأبيالقينا أنصاريا السلميا المدني، وهو محمد الأصغر، وأما محمد الأكبر، فإنهما تفي حياة النبي صلوا لله عليه وسلم.⁽¹⁾

(1) لصفحة (319/8).

(2) الصفحة (432/5).

(3) تهذيب الكمال (166/7) قلت: قال: الحافظ ابن حجر: له في صحيح البخاري " حديث واحد. تهذيب التهذيب (115/4)

(4) تقريب التهذيب (471).

(5) الصفحة (80)

(6) الجرح والتعديل (473/9)

(7) تقريب تهذيب (536)

(8) رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، 1407هـ، 203/2، ونقل الحافظ الذهبي كلام أبي بكر بصيغة التمريض، فقال: قيل: صوابه معبد. الكاشف (190/4).

فتعقبه تلميذه علاء الدين مغلطاي بقوله: كذا ذكرها لمزي، ولما رُفِيْدَ كِرْلَكُوعِب، ولا مناصحاً بالنسب: الكلبي، والبلاذري، وابن جرير، وابن إسحاق، وابن خباري، وابن حبان، وابن أبي شيمة، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، وأبي يعيد بن سلام، فياً خرين، اسمهم محمد، إنما يذكر ونعم بعداً، وهو ممكناً يصحف محمدًا، حاشاً بالقاسم البغوي، لما ذكره في الصحابة: سماهم محمدًا، ولم ينص على كبير، ولا على صغير، وما أدرى من أين للمزي بهذا التفصيل. (2)

بالنسبة للوجه الثالث: رواه حسن بن موسى، وأبو النضر هاشم بن القاسم، عن حماد بن سلمة، عن أبي محمد بن عبد بن أبي قتادة، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة.

وحسن بن موسى تقدم أنه ثقة. (3)

وأما أبو النضر هاشم بن القاسم فثقة ثبت. (4)

وأما عبد الله بن كعب بن مالك فثقة. (5)

بالنسبة للوجه الرابع: الراوي هو عتاب بن محمد بن شاذب، عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن أبي قتادة.

وعتاب بن محمد أورده ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيها جرحاً أو تعديلاً. (6)

وقال ابن حبان: يروي عن إسماعيل بن أبي خالد، وكعب بن عبد الرحمن، مستقيم الحديث، روى عنه قتيبة بن سعيد، وسعيد بن جناح البخاري الزاهد. (7)

وكعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن أبيه، روى عنه عتاب بن محمد بن شاذب. (8)

الترجيح:

(1) تهذيب الكمال (491/6).

(2) إكمال تهذيب الكمال تحقيق: محمد عثمان، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 2011م)، 54/6.

(3) الصفحة (91).

(4) تقريب التهذيب (501).

(5) المصدر السابق (261).

(6) الجرح والتعديل (19/7).

(7) الثقات (295/7).

(1) الصفحة (355/7).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

من خلال ما سبق يظهر أن الوجه الأول أرجح، وذلك لرواية ثلاثة له: ثقة ثبت، وثقة، وصدوق، وأما الوجه الثاني فلعل محمداً - بناء على أقوال الأئمة السابقة - إنما تصحف من معبد، فيرجع هذا الوجه إلى الأول أيضاً، والله تعالى أعلم.

وأما الوجهان الثالث والرابع، فلا يتعارضان مع الأول والثاني، بل كلاهما محتمل وروده عن أبي قتادة أيضاً، إذ لا يبعد أن يأخذ الحديث عن أبي قتادة أكثر من راو، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

متن الحديث بمجموع الطرق التي سبق تخريج الحديث منها صحيح، وأما قوله صلوات الله عليه وسلم "فمنقالعليه المأقل، فليتبوأ مقعده من النار" فهو متواتر عنه صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم.

الفصل السابع: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

الحديث العاشر

- سئل عن حديث مروان بن الحكم، عن معاوية، عن النبي صلى الله عليه وسلم: الإيمان قيّد الفتك. (1)

فقال:

يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه؛ فرواه عمرو بن عاصم، وعمر بن موسى الحادي، وهو عم الكندي، وعمار بنهاون، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن مروان بن الحكم، عن معاوية، وخالفه معقن، وموسى بن سماعيل، فرواه عن حماد، ولم يذكر في الإسناد مروان، والأول أشبه بالصواب. (2)

التخريج:

مدار الحديث على حماد بن سلمة، وقد اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: حماد، عن علي بن زيد، عن ابن المسيب، عن مروان بن الحكم، عن معاوية.

الوجه الثاني: حماد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب مرسلًا عن معاوية.

. تخريج الوجه الأول:

أخرجها الفسوي في المعرفة والتاريخ⁽³⁾. ومن طريقه البيهقي في الدلائل⁽⁴⁾، وابن عساكر في تاريخ دمشق⁽⁵⁾. وابن أبي عاصم في الديات⁽⁶⁾، والحاكم في المستدرک⁽⁷⁾، كلهم عن عمرو بن عاصم الكلابي، وابن الأعرابي في

(1) الفتك: الفتك تلاً لغفلة والغرر، والمراد أن الإيمان يمنعنا الفتك، كما يمنعنا الصدقة، فكأنه جعل الفتك مقيداً.

(2) العلل (7 / 64).

(3) تحقيق أكرم ضياء العمري، ط 1 (مكتبة الدار بالمدينة المنورة، 1410م)، (329/3)

(4) (345/7)

(5) (229/12)

(6) تحقيق خالد الجميلي، بغداد، دار الحرية، ط 1403هـ، الصفحة (64)

(7) (503/4)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

معجمه⁽¹⁾ من طريق سعيد بن سليمان النشيطي، والطبراني في المعجم الكبير⁽²⁾ عن عفان، وسعيد بن سليمان النشيطي، وأبو أصبهان⁽³⁾ عن عمار بنهارون، كلهم عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن مروان بن الحكم، عن معاوية بن ربيعة عن أبيه.

ورواه القضاة عيسى بن مسند الشهاب⁽⁴⁾ من طريق سعيد بن سليمان النشيطي، عن حماد به، لكن بلفظ: لا يفتكم مؤمن.

. **تخريج الوجه الثاني:** (حماد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب مرسلًا عن معاوية)

رواه أبو بكر بن أبي شيبة في المسند. كما ذكره عنه البوصيري في إتحافه⁽⁵⁾، وأحمد في المسند⁽⁶⁾، وأبو يعلى كما في المقصد العلي في الزوائد على المسند⁽⁷⁾ عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب **أَمْعَاوِيَةَ دَخَلَعَلْعَائِشَةَ فَقَالَتْ لَهَا مَا خِفْتَنَا فَأَعِدْ لِكِرْجُلَا فَيَقْتُلُكَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُمْ تَفْعَلِيهِ، وَأَنَا فِي بَيْتِ أَمَانَ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: الْإِيمَانُ قَيْدُ الْفِتَنِ.**

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد⁽⁸⁾، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير إلا أن الطبراني قال: عن سعيد بن المسيب، عن مروان قال: دخلت مع معاوية بن عبد الله، وفيه علي بن زيد، وهو ضعيف.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن مؤسسنا إسماعيل رواه أيضا عن حماد بهذا الإسناد، ولم أقف عليها بعد البحث، والله تعالى أعلم.

(1) (1842/884/3)

(2) (319/19)

(3) (230/1)

(4) تحقيق: حمدي السلفي، ط2 (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1986م)، (863/51/2)

(5) (كتاب الإيمان: باب لا يفتك مؤمن: 127/1)

(6) (16832/44/28)

(7) (209/1)

(8) (كتاب الإيمان: باب لا يفتك مؤمن: 126/1).

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

الرواة للوجه الأول عن حماد هم: سعيد بن سليمان النشيطي، وعمرو بن عاصم الكلابي، وعمار بنهارون، وعفان. وزاد الدارقطني عمر بن موسى الحادي، قال: وهو عم الكديمي.

أما سعيد بن سليمان النشيطي البصري، فقال عنه أبوزرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: فيه نظر. وقال أبو داود: لا أحدث عنه. وقال الدارقطني: تكلموا فيه.⁽¹⁾ وقال الذهبي: صويلح الحديث.⁽²⁾ فخلاصة حاله أنه ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب.⁽³⁾

. وأما عمرو بن عاصم الكلابي، وهو أبو عثمان البصري، قال ابن معين: صالح. وقال ابن سعد: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الآجري عن أبي داود: لا أنشط حديثه.⁽⁴⁾ وذكره ابن حبان في الثقات.⁽⁵⁾

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق في حفظه شيء،⁽⁶⁾ ولعل هذا الرأي هو الأرجح في الرجل، وذلك جمعا بين أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، والله تعالى أعلم.

. وأما عمار بن هارون فقال ابن الضريس: سألت علي بن المديني عن هذا الشيخ فلم يرضه. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.⁽⁷⁾

فخلاصة حاله أنه ضعيف كما قال الحافظ في التقريب.⁽⁸⁾

. وأما عفان فهو ابن مسلم، وقد سبق أنه ثقة ثبت⁽⁹⁾

(1) هذه الأقوال كلها من تهذيب التهذيب (25/2).

(2) ميزان الاعتدال (208-209/3).

(3) الصفحة (177).

(4) هذه الأقوال من تهذيب التهذيب (282/3).

(5) الصفحة (481/8).

(6) التقريب (360).

(7) الكامل في الضعفاء (109/6).

(8) الصفحة (177).

(9) الصفحة (80).

. وأما عمر بن موسى الحادي، فقال الدارقطني: وهو عم الكديمي. وقال الحافظ ابن عدي: عمر بن موسى بن سليمان أبو حفص الحادي الشامي بصري عم الكديمي ضعيف يسرق الحديث ويخالفه في الأسانيد. (1)

وقال ابن حبان: هو أبو حفص الحادي، ويقال له السيارى، من أهل البصرة، يروى عن حماد بن سلمة. ثنا عن عبد الجوالقي: ربما أخطأ. (2) وقال الذهبي: ضعفه ابن نقطة، وغيره. (3)

وأما رواية الوجه الثاني فهمعقن، وموسبنا سماعيل، وقد سبقت ترجمتهما، وكلاهما ثقة ثبت.

الترجيح

الوجه الثاني للحديث عن حماد بن سلمة رواه عنه ثقتان، ثبتان، مما قد ينفي حصول الوهم لهما في أخذ هذا الحديث عنه، وهو ما يفيد أن الإمام حماد حدث به على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

أما الوجه الأول فرواه عنه أربعة، وفيهم ضعيفان، وصدوق، والثقة الثابت الذي روى الوجه الثاني نفسه، فهذا العدد قد يبعد حصول التوافق على التحديث بالخطأ عن الإمام حماد، بالإضافة إلى أن معهم زيادة في السند، وهذا يقوي أن الإمام حدث به أيضا على هذه الحال، والله تعالى أعلم.

ويستخلص من هذا أن الإمام حمادا حدث بالوجهين معا عن شيخه، لكن هل هذا يعني أنه هو من اضطرب في الحديث، فمرة رواه متصلا، ومرة منقطعا؟ أم أنه ضابط لما يروى، وإنما الخطأ يتحملة غيره، وبالرجوع إلى قواعد الجرح والتعديل، وتصرفات أئمة هذا الشأن أن العلة إذا وقعت في حديث سواء في السند أو في المتن، ثم لم يعرف مصدرها، فإن الخطأ يتحملة من هو أضعف في السند، وبالنظر إلى من فوق الإمام حماد في السند نجد شيخه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، بينما باقي الرواة ثقات، فيكون علي بن زيد هو من اضطرب في الحديث، وليس تلميذه حماد الذي هو أوثق منه، ويزيده تأكيدا أن الإمام حمادهو من أثبت من روى عنه. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد هذا الحديث ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، لكن للمتن شواهد منها:

(1) تهذيب الكمال (319/5)

(2) الثقات (445/8)

(3) ميزان الاعتدال (272/5)

. حديث الزبير بن العوام:

أخرجه عبدالرزاق في المصنف⁽¹⁾ من طريق إسماعيل بن مسلم، وابن أبي شيبة في المصنف⁽²⁾ من طريق عوف، وأحمد في المسند⁽³⁾ وأحمد بن منيع في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽⁴⁾ من طريقه ببارك بن فضالة، ومحمد بن أبي يعمر العدني في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري⁽⁵⁾ من طريقه أيوب، وأبي بكر، كلهم عن الحسن أن رجلاً، قال للزبير: ألا أقتلك عالياً؟ قال:

لا، إنِّي سمِعْتُ رسولاً لله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، يقول: الإيمانُ نُقَيْدَ الفَتَكِ، لا يفتِكُكمُ مؤمنٌ.

وقال البوصيري: هذا حديث رجال ثقات. قلت: لكنه منقطع؛ فالحسن لم يسمع من الزبير بن العوام رضي الله عنه.

ورواه الطبراني في المعجم الأوسط⁽⁶⁾ من طريقه بنعلي قال: ثنا عبد الأعلى، عن ابن سبويه، عن الحسن، عن أنس بن مالك، عن الزبير بن العوام، عن النبي صلَّى اللهُ عليه وسلم قال: الإيمانُ نُقَيْدَ الفَتَكِ،

وقال: لم يدخلفي هذا الحديث عن ابن سبويه الحسن بن الزبير إلا عن أنس بن مالك، تفرد به بنعلي.

. حديث أبي هريرة:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه⁽⁷⁾، وأبو داود في سننه⁽⁸⁾ من طريق إسحاق بن منصور، والحاكم في المستدرک⁽⁹⁾ من طريقه إبراهيم بن إسحاق الأزهرى، عن أسباط بن نصر الهمداني،

(1) (كتاب الجهاد: باب جهاد النساء والقتل والفتك: 9676/298/5)

(2) (كتاب الفتن: 38591/180/21) و(كتاب الجمل: 38968/395/21)

(3) (1426/41/3) و(1433/45/3)،

(4) (كتاب الإيمان: باب لا يفتك مؤمن: 127/1)

(5) (126/1)

(6) (6143/186/6)

(1) (كتاب الفتن: 38590/180/21)،

(2) (كتاب الجهاد: باب في العدو يؤتى على غرة: 2769)

(3) (كتاب الحدود: 8118/502/4)

عنا سماعي لعبد الرحمن السدي، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم:
لا يفتك المؤمن إلا بما نقيده الفتك

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

فبهذه الشواهد يرتقي الحديث إلى درجة الاحتجاج، وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود⁽¹⁾،
وكذا صحيح الجامع الصغير⁽²⁾، والله تعالى أعلم.

(4) (2768)

(5) ط3، بيروت، المكتب الإسلامي، 1408 هـ - 1988م، رقم (4568).

الفصل الثامن: مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

الحديث الحادي عشر

- وسئل الإمام رحمه الله عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنها ختصمنا ليهن بغير أودابة ليس عليها بيعة فقتلناهم.

فقال:

يرويه قتادة، واختلف عنه؛ فرواه سعيد بن أبي عمرو، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى. وتابعه همام، عن قتادة من رواية عفا عنه.

ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيهم سلا.

وخالقها الضحاك بن حمزة، فرواه عن قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى. ورواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي بردة، لم يذكر بينهما أحدا.

واختلف عن حماد بن سلمة، فرواه محمد بن كثير المصيصي، عن حماد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

ورواه أبو بكر مملوك مظهر بن مذكور، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة مرسلا، وقال في آخره: قال لي حماد: فحدثتني هسما كن حرب، فقال: أنا حدثتنيها بأبردة.

وهذا الحديث يرويه الثوري، وغيره عن سماك، عن تميم بن طرفة مرسلا، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ويرويه سينا الزيات، عن سماك، عن تميم بن طرفة، عن جابر بن سمرة.

والمحفوظ حديثنا بيكامل، عن حماد، عن قتادة.

ومدار الحديث يرويه السمسما كن حرب. والصحيح عن سماك كن حرب مرسلا، عن النبي صلى الله عليه وسلم. (1)

التخريج:

مدار الحديث على قتادة، واختلف عنه من وجوه:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبو موسى به.

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبو موسى به.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه مرسلًا.

الوجه الرابع: قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

الوجه الخامس: حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة. ثم اختلف عنه:

1. محمد بن كثير المصيبي، عن حماد موصولًا عن أبي موسى.

2. عن حماد عن أبي بردة مرسلًا.

. تخريج الوجه الأول: (قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبي موسى). هذا الوجه لم يذكره الدارقطني.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف⁽¹⁾ من طريق عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبي موسى سائرًا لجلين به.

. تخريج الوجه الثاني: (قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبو موسى به).

أخرجه أحمد في المسند⁽²⁾ من طريق شعبة، وابن ماجه في السنن⁽³⁾، وأبو داود في السنن⁽⁴⁾، والترمذي في العلل الكبير⁽⁵⁾، والنسائي في المجتبى⁽⁶⁾، وفي السنن الكبرى⁽⁷⁾، والبزار في المسند⁽⁸⁾، والطحاوي في مشكل الآثار⁽⁹⁾، والحاكم في المستدرک⁽¹⁾، والبيهقي في السنن

(1) (كتاب البيوع: 21566/107/11) و(كتاب أفضية رسول الله صلى الله عليه وسلم: 29685/41/15)

(2) (19603/379/32)

(3) (كتاب الأحكام: باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة: 2330).

(4) (كتاب الأفضية: باب في الرجلين يدعيان شيئًا ليس لهما بينة: 3613 و3614)

(5) تحقيق: محمود خليل، وصحفي السامرائي، ط1 (القاهرة، المكتبة الإسلامية، 1428 هـ - 2007 م). (378/226)

(6) (كتاب آداب القضاة: باب القضاء فيمن لم تكن له بينة: 5424).

(7) (كتاب القضاء: باب الشيء يدعيه الرجلان، ولكل واحد منهما بينته: 9555/429/5)

(1) (3098 و3097/100/8).

(2) (تحفة الأختيار: 3127/50/5 و3128 و3129).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

الصغرى⁽²⁾، وفي الكبرى⁽³⁾، وفي معرفة السنن والآثار⁽⁴⁾ من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما
عنقتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى:

أن رجلينا ختصما إلى النبي صلوا لله عليه وسلم فإدابة ليسلوا أحدهما بينة فقضيبها بينهما نصفين.

قال النسائي: إسناد هذا الحديث جيد.

وقال الحاكم:

هذا حديث صحيح جعل شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد خالفهما مبنين يحيى سعيد بن أبي عروبة في متن هذا الحديث.

وقال الترمذي: فسألتم حماد عن هذا الحديث، فقال: يرجع هذا الحديث إلى الحدِيثِ كما كنحرب، عن تميم بن طرفة.

قال محمد: روي حماد بن سلمة قال: قال سما كنحرب: أنا حدثتُ بأبردة بهذا الحديث.

وقال البيهقي في معرفة

السنن: هكذا رواها جماعة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وكذلك رواها سعيد بن بشر عن قتادة، ورواه شعبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيها أن رجلينا ختصما، فذكرهم سلاً.

وخالفهما مبنين يحيى في متنه، فرواه عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى أن رجلينا دعيا بغيراً، فبعث كل واحد منهما شاهدين، فقسمهم رسول الله صلوا لله عليه وسلم نصفين. وكذلك روي عن الضحاك بن حمزة، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

وروي عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن أبي بردة، عن أبي

وقيل عن قتادة عن أنس بن مالك بن نهيك عن أبيه ريرة. وليس بمحفوظ.

والأصل في هذا الباب حدِيثِ كما كنحرب عن تميم بن طرفة:

أن رجلينا ختصما إلى الرسول صلوا لله عليه وسلم فإدابة ليسلوا أحدهما شاهدين فقضيبها بينهما نصفين.

(3) (كتاب الأحكام: 7031 / 193/4).

(4) تحقيق عبد السلام الشافعي، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م). (كتاب الدعوى والبيانات: باب الرجلين يتنازعا شئاً في أيديهما أو يد ثالث: 4723/519/2)

(5) (كتاب الصلح: باب الرجلين يتداعيان جداراً بين دارهما: 67/6)، و(كتاب الدعوى والبيانات: 254/10)

(6) (كتاب الدعوى: باب إذا تنازعا شئاً في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة: 460/7)

وأخرجه أحمد⁽¹⁾، وأبو داود في سننه⁽²⁾، وأبو يعلى في مسنده⁽³⁾، والطحاوي في المشكل⁽⁴⁾،
والحاكم في مستدركه⁽⁵⁾، والبيهقي في السنن الكبرى⁽⁶⁾ من طرق، عنهم بن يحيى، والأخير في الكبرى⁽⁷⁾ من
طريق سعيد بن عامر حدثنا شعبة،

كلاهما عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أيمن بن موسى أن رجلاً نادى بعيراً فبعث كل واحد منهما شاهداً ينفق سمه رسولاً لله صلوا
لله عليهما وسلم بينهما.

وقال الحاكم: وهذا الحديث أيضاً صحيح جعل شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال البيهقي في الكبرى⁽⁸⁾: وهو من حديث همام بن يحيى عن قتادة بهذا اللفظ محفوظ.

وقال: وقد روينا ههنا مضعناً بأبوعروة عن قتادة موصولاً، وعن شعبة عن قتادة مرسلين يخالفانهما ما، وهذا الرواية عن شعبة في لفظ
هـ، فإنهما قالوا ليسوا أحدهما بينة، ورواية همام، وهذا الرواية عن شعبة فبعث كل واحد منهما شاهداً.
ويحتمل علماً بعد أن تكونا قضيتين يمتثلان لتكليف واحدة والبيتان حينئذ تعارضتا سقطتا فليلسوا أحدهما بينة وقسم الشئ بينهما
انصفتين بحكم اليد والله أعلم.

وقال: والحديث معلول عند أهل الحديث مع اختلاف في إسناد ههنا عن قتادة.

. تخرج الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه مرسلين.

رواه البيهقي في السنن الكبرى⁽⁹⁾ من طريق أحمد بن حنبل،

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيها أن رجلاً نادى بعيراً فبعث كل واحد منهما شاهداً ينفق سمه رسولاً لله صلوا
لله عليهما وسلم بينهما.

س

(1) (21567/108/11)

(2) (كتاب الأفضية: باب في الرجلين يدعيان شيئاً ليس لهما بينة: 3615)

(3) (7280/268/13).

(4) (تحفة الأخيار: 3130/51/5 و3131).

(5) (7111/194/4).

(6) (كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 259/10).

(7) (كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 257/10).

(8) المصدر السابق.

(9) (كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 255/10).

لواحد منهما بيينة، فجعلها بينهما نصفين.

. تخرىج الوجه الرابع: قتادة، عن أبي مجلز، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

رواه الطبراني في المعجم الأوسط (1):

حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي قال: نا أبو المغيرة قال: نا الضحاك بن حمرة قال: نا قتادة، نا أبو مجلز أخبره، نا أبي بردة بن أبي موسى، نا أبي موسى، نا رجلينا اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيبعر، ادعاها كلاهما أنهله، فجا معكوا أحد منهما شاهدنا يشهدنا نا البعير له، فقضنا النبي صلى الله عليه وسلم أنهما نصفين.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن قتادة، نا أبي مجلز إلا الضحاك، تفرد بها أبو المغيرة.

. تخرىج الوجه الخامس: حماد بن سلمة، عن قتادة، ثم اختلف عنه:

1. عن حماد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى (2). ومن طريق الطحاوي في المشكل (3) من طريق محمد بن كثير، والبيهقي في السنن الكبرى (4) من طريق أبي يعمر الضريحي حفص بن عمر، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، نا أبي بردة، نا موسى نا رجلينا عيادة وجداهما عند رجل، فأقاما كل واحد منهما شاهدين أنهما دابته، فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين.

قال أبو عبد الرحمن

النسائي: خطأ، ومحمد بن كثير هذا هو المصيصي، وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ. وقال: خالفه سعيد بن أبي يعروبة في إسناده، وفي مئته هـ.

وقال

البيهقي: وكذلك رواه فيما بلغني إسحاق بن إبراهيم، عن النضر بن شميل، عن حماد متصلًا، فعاد الحديث إلى أبي بردة إلا أنه عن قتادة، عن النضر بن أنس غريب.

(1) (2/5/1).

(2) (كتاب القضاء: الشيء يدعيه الرجلان: 5 / 429 / 5954).

(3) (تحفة الأختيار: 3132/52/5).

(4) (كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 10 / 258).

وقال الطحاوي: وقد خالفه . أي محمد بن كثير . فيه أبو كامل مظفر بن مدرك، فرواه عن حماد بن سلمة.

2 . عن حماد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة مرسلًا.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار⁽¹⁾: حدثنا محمد بن أحمد بن خزيمة، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، قال: حدثنا أبو كامل مظفر بن مدرك، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة بن أبي موسى، ولم يذكر فيه روايته إياه عن أبيه.

وقال البيهقي السنن الكبرى⁽²⁾:
ورواها أبو الوليد عن حماد، فأرسله، فقال: عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي بردة أن رجلاً نادى بعبادة وجداهما في يد رجل. وهو فيماد كرها بن خزيمة، عن أبي موسى، عن أبي الوليد.

3 . عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد، عن قتادة:

رواه إسحاق بن راهويه في مسنده⁽³⁾: أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبي هريرة رضي الله عنها أن رجلاً نادى بعبادة، فأقام كل واحد منهما شاهدين، ففضرسوا لله صلوا لله عليه وسلم بينهما نصفين.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه⁽⁴⁾، والبيهقي في السنن الكبرى⁽⁵⁾ من طريق إسحاق بن راهويه، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنها.

وقال

البيهقي: كذا وجدته في كتابي في موضعين وقد رأيت في مسند إسحاق هكذا إلا أنه ضرب عدلاً سمع بشير بن نهيك بعد كتبته بخط قد يم.
وقال في موضع آخر: وقيل عن أبي عن حماد . عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة. وليس بمحفوظ.

(1) تحفة الأختار: 3132/53/5

(2) كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 258/10

(3) تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ط1 (المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، 1991 م). (1/168/114)

(4) (النوع السادس والثلاثون: قضاياها صلى الله عليه وسلم التي قضى بها: 7/643/7160).

(5) كتاب الدعوى والبيئات: باب المتداعيين: 258/10

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

. الراوي للوجه الأول عن قتادة هو عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عنه.

وعبدة بن سليمان، هو أبو محمد الكوفي، الكلابي، وهو ثقة ثبت. (1)

وأما سعيد بن أبي عروبة فثقة حافظ. (2)

. الراوي للوجه الثالث: هو محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة.

ومحمد بن جعفر هو أبو عبد الله البصري الهذلي، المعروف بغندر، روى عن شعبة، فأكثر وجالسه نحو من عشرين سنة، وكان ربيبه. قال ابن معين: كان الناس كتابا، وأراد بعضهم أن يخطئه، فلم يقدر.

وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم. وقال أبو حاتم: ثقة في

حديث شعبة. (3)

. الراوي للوجه الرابع عن قتادة هو الضحاك بن حمزة، وهو ضعيف. (4)

. الراوي للوجه الخامس عن قتادة هو حماد بن سلمة، لكن اختلف عنه من وجوه، منها:

1 - رواية محمد بن كثير المصيبي عنه، وحفص بن عمر الضير

والمصيبي صدوق كثير الغلط. (5)

وحفص بن عمر لا بأس به. (6)

وأما النضر بن شميل فثقة ثبت. (7)

2 - رواية أبي كامل مظفر بن مدرك عنه، وهو ثقة متقن. (1)

(1) تقريب التهذيب (310)

(2) المصدر السابق (179)

(3) هذه الأقوال كلها من تهذيب التهذيب (531/3 و532)

(4) تقريب التهذيب (220)

(5) المصدر السابق (439)

(6) المصدر السابق (112)

(7) المصدر السابق (493)

3. رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عنه. وهو صدوق، ثبت في شعبة. (2)

الترجيح:

من خلال ما سبق بياضهم أحوال الرواة للأوجه الخمس عن قتادة، يظهر أن الوجه الرابع مرجوح، وغير صحيح عن قتادة، وذلك لانفراد ضعيف بروايته، ومخالفته لثقات أثبات رووا باقي الأوجه. أما الأول والثاني والثالث، فكل وجه رواه ثقة ثبت عن قتادة، يصعب معه ترجيح أحدهم على الآخر، وهذا يعني أن قتادة حدث بهذه الأوجه للحديث كلها، والله تعالى أعلم.

وأما الوجه الخامس، فاختلف الثقات على حماد بن سلمة يعني أن الأخير حدث به، والله تعالى أعلم.

والذي يتلخص من هذا كله أن الاختلاف الحاصل في الحديث يتحملة قتادة، ويشاركه حماد بن سلمة في جزء منه، أي أن كلا الإمامين اضطرب في الحديث، لكن قول حماد بن سلمة في آخر رواية أبيه كامل مظهرًا بنمذرك، عنه: فحدثت به سماك بن حرب، فقال: أنا حدثت بها بأبيرة، قد يفيد أن حمادا ضابط لما روى عن قتادة، وقد يفهم نحو هذا من كلام الإمام الدارقطني القائل: والمحفوظ حديث أبي كامل، عن حماد، عن قتادة. (3) فيرجع الاضطراب في الحديث كله إلى الإمام قتادة، دون حماد بن سلمة. والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

الحديث ضعيف من أجل الاضطراب الذي وقع فيه. والله تعالى أعلم.

(8) المصدر السابق (546)

(1) تقريب التهذيب (297)

(2) العلل (7 / 203)

الفصل التاسع: مسند أبي هريرة رضي الله عنه

الحديث الثاني عشر

. وسئل الإمام رحمه الله عن حديثي روى عن أنس بن مالك، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: مررت بموسى عليه السلام وهو يصلي في قبره.

فقال: يروي سليمان التيمي واختلف عنه، فرواه عمر بن حبيبة القاضي، عن سليمان التيمي، عن أنس، عن أبي هريرة.

ورواه معتمر، وي زيد بنهارون، عن سليمان التيمي، عن أنس، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وليسمه. وهو أشبه.

ورواه حماد بن سلمة، وغيره، عن سليمان التيمي، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

واختلف عن حماد، فقال:

هلا كلبنا العلاء، عن حجاج، عن حماد، عن سليمان التيمي، عن ثابت، عن أنس وهم. والصحيح عن حماد، عن سليمان التيمي، وثابت (1).

التخريج:

مدار الحديث على سليمان التيمي، وقد اختلف عنه من وجوه:

الوجه الأول: عن سليمان التيمي، عن أنس، عن أبي هريرة به.

الوجه الثاني: عن سليمان التيمي، عن أنس، عن بعض الصحابة، دون تسميته.

الوجه الثالث: عن سليمان، عن أنس مرفوعا.

الوجه الرابع: حماد، عن سليمان، عن ثابت، عن أنس مرفوعا.

الوجه الخامس: عن حماد، عن سليمان التيمي، وثابت، عن أنس مرفوعا.

الوجه السادس: عن حماد، عن ثابت، عن أنس مرفوعا.

. تخريج الوجه الأول: (عن سليمان التيمي، عن أنس، عن أبي هريرة به.)

أخرجه البزار في المسند⁽¹⁾ ومن طريقه البغوي في التفسير⁽²⁾، وفي شرح السنة⁽³⁾. وأبو نعيم في تاريخ أصبهان⁽⁴⁾، وابن منده في فوائده⁽⁵⁾ كلهم من طريق عمربنحبیب البصري، عن سليمان التيمي به.

ورواه ابن عساکر في تاريخ دمشق⁽⁶⁾ من طريق قريش بن أنس عن سليمان التيمي به.

. **تخريج الوجه الثاني:** (عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنَّائِسَ، عَنَّ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

أخرجه أحمد في المسند⁽⁷⁾ من طريق ابن أبي عدي، وفي⁽⁸⁾ من طريق يحيى، وفي⁽⁹⁾ من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في المجتبى⁽¹⁰⁾، وفي الكبرى⁽¹¹⁾ من طريق المعتمر بن سليمان، ومحمد إبراهيم بن أبي عدي، ويحيى بن حبيب بن عربي، وأبو يعلفي المسند⁽¹²⁾ من طريق خالد، وابن عساکر في تاريخ دمشق⁽¹³⁾ من طريق يزيد بن هارون، كلهم عن سليمان به.

. **تخريج الوجه الثالث:** (عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنَّائِسَ، عَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

رواه عبد الرزاق في مصنفه⁽¹⁴⁾ عن المعتمر به.

ورواه أحمد في مسنده⁽¹⁾ من طريق سفیان، ومسلم في صحيحه⁽²⁾ من طريق عيسبنيونس، وجريير، وسفيان، والنسائي في المجتبى⁽³⁾ من طريق عيسبنيونس، والمعتمر، وأبو يعلى في المسند⁽⁴⁾ من

(1) (7616/14)

(2) تحقيق: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، ط4 (الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1997م)، (309/6)

(3) تحقيق الأرناؤوط، الشاوش، ط2 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ)، (13 كتاب الفضائل: باب المعراج: 351 / 13)

(4) (302/2)

(5) تحقيق مجدي السيد إبراهيم، القاهرة، الناشر مكتبة القرآن، (74/1)

(6) (185/61)

(7) (20597/203 / 34)

(8) (23062/162/38)

(9) (23094/183/38)

(10) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى عليه السلام: 1636 و1637)

(11) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى صلى الله عليه وسلم بالليل: 1332/128/2 و1333)

(12) (4067/117/7)

(13) (184/61)

(14) (كتاب الجنائز: باب السلام على قبر النبي صلى الله عليه وسلم: 577/3)

طريقمعتَمِر، وسفيان، وابن الأعرابي في معجمه⁽⁵⁾، وابن حبان في صحيحه⁽⁶⁾ من طريق عيسبنيونس، كلهم عن سليمان به.

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني أن حماد بن سلمة ممن روى هذا الوجه، ولم أقف عليه، والله تعالى أعلم.

. تخريج الوجه الرابع: (عن حماد، عن سليمان، عن ثابت، عن أنس به.)

رواه النسائي في المجتبى⁽⁷⁾، وفي الكبرى⁽⁸⁾ عن معاذ بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن سليمان التيمي، عن ثابت به. وقال النسائي: خالفه حبان بن هلال.

تنبيه: قال الدارقطني: قاله الألبان بالعلاء: عن حجاج، عن حماد، عن سليمان التيمي، عن ثابت، عن أنس، ووهم. وهذه الطريق لم أقف عليها، والله تعالى أعلم.

. تخريج الوجه الخامس: (عن حماد، عن سليمان التيمي، وثابت، عن أنس)

رواه ابن أبي شيبة في مصنفه⁽⁹⁾، وعبد بن حميد في مسنده⁽¹⁰⁾ عن الحسن بن موسى، وأحمد في المسند⁽¹¹⁾ عن عفان، وحسن، ومسلم في صحيحه⁽¹²⁾ من طريق هدا بن خالد، وشيبان بن فروخ، والنسائي في المجتبى⁽¹³⁾، وفي الكبرى⁽¹⁴⁾ من طريق يونس بن محمد، وحبان، والطحاوي في شرح المشكل⁽¹⁾، وابن ماسي في

(1) (12210/243/19)

(2) (كتاب الفضائل: باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم: 2375)

(3) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى عليه السلام: 1634 و1635)

(4) (4085 و4084/127.126/7)

(6) (2260/1051/3)

(5) (النوع الثاني: إخباره صلى الله عليه وسلم عما فضل به على غيره: 2984/20/4)

(7) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى عليه السلام: 1631)

(8) (1330/128/2)

(9) (كتاب المغازي: باب حديث المعراج: 37730/250/20)

(10) (223/2)

(11) (12504/484/19) و(13593/241/21).

(12) (كتاب الفضائل: باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم: 2375).

(1) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى عليه السلام: 1632 و1633)

(2) (كتاب قيام الليل: باب ذكر صلاة نبي الله موسى صلى الله عليه وسلم بالليل: 1331/2)

فوائده⁽²⁾ من طريق حجاج بن منهال، وأبو نعيم في حلية الأولياء⁽³⁾ من طريق هذبة، وشيبان، وابن عساكر في تاريخ دمشق⁽⁴⁾ من طريق هذبة، وشيبان بن فروخ، وحجاج بن منهال، كلهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت، وسليمان التيمي، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أتيت علم وسليمة أسري بي عند الأحرار، وهو قائم يصلي في قبره.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: وهذا أول بالصواب ما نالذي قبله.

. تخريج الوجه السادس: (حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس).

رواه البزار في المسند⁽⁵⁾ عن عُمر بن موسى السامي، وأبو يعلى في المسند⁽⁶⁾. ومن طريقه ابن حبان في صحيحه⁽⁷⁾. عن هذبة وشيبان، كلهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مررت ليلة أسري بي بموسى بن عمران صلى الله عليه وسلم وهو يصلي في قبره.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

. الرواة للوجه الأول: عن سليمان التيمي، عن أنس، عن أبي هريرة هم عمر بن حبيبة البصري، وقريش بن أنس.

وعمر بن حبيب البصري ضعيف⁽⁸⁾.

وأما قريش بن أنس الأنصاري البصري، فقال عنه علي بن المديني والنسائي: كان ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير⁽⁹⁾.

(3) (تحفة الأخيار: 3689/578/5)،

(4) تحقيق: مسعد عبد الحميد، الرياض، أضواء السلف، 1418 هـ - 1998م)، (88/1)

(5) (253/6)

(6) (185/61)

(7) (6990/354/13)

(8) (71/6)

(9) (النوع الثاني: إخباره صلى الله عليه وسلم عما فضل به على غيره: 2985/20/4)

(10) تقريب التهذيب (349)

(1) تهذيب التهذيب (439/3)

وقال ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنه اختلف في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، وبقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره لم يجز إلا الاحتجاج به فيما انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فهو المعتر بأخباره تلك.⁽¹⁾

. الرواة للوجه الثاني هم: يزيد بن هارون، والمعتمر بن سليمان، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ويحيى بن حبيب بن عربي، وخالد.

وزيد بن هارون ثقة متقن.⁽²⁾

وأما المعتمر بن سليمان فهو ثقة.⁽³⁾

وأما محمد بن إبراهيم بن أبي عدي فهو ثقة.⁽⁴⁾

وأما يحيى بن حبيب بن عربي فهو ثقة.⁽⁵⁾

وأما خالد وهو ابن عبدالله بن عبدالرحمان فثقة ثبت.⁽⁶⁾

الرواة للوجه الثالث عن سليمان، عن أنس مرفوعاً. هم المعتمر، وسفيان، وعيسبنيونس، وجرير، وحماد بن سلمة.

وعيسى بن يونس وهو ابن أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة مأمون.⁽⁷⁾

وأما سفيان فهو ابن سعيد الثوري، وهو حجة إمام حافظ، أحد أمراء الحديث.⁽⁸⁾

وأما جرير فهو ابن عبد الحميد، وهو ثقة صحيح الكتاب.⁽¹⁾

(2)المجروحين (223/2)

(3)تقريب التهذيب (535)

(4)تقريب التهذيب (471)

(5)تقريب التهذيب (402)

(6)المصدر السابق (519)

(7)المصدر السابق (129).

(8)المصدر السابق (377)

(1)المصدر السابق (184)

الراوي للوجه الرابع: حماد، عن سليمان، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً هو معاذ بن خالد، وهو ابن شقيق العبدى، ذكره ابن حبان في الثقات. (2) وروى له النسائي. (3) وقال الحافظ: صدوق. (4)

الرواة للوجه الخامس عن حماد، عن سليمان التيمي، وثابت، عن أنس هم الحسن بن موسى، وعفان، والحسن، وشيبان بن فروخ، ويونس بن محمد، وحبان بن هلال، وحجاج بن منهل، وهديبة. وحجال بن منهل، والحسن بن موسى سبقت ترجمتهما، وكلاهما ثقة. (5) وكذا عفان بن مسلم، وهو ثقة ثبت. (6)

وأما حسن، فهكذا ورد في سند الإمام أحمد، دون أن يميز، واللذان روى عن حماد بن سلمة هما الحسن ابن بلال البصري، والحسن بن موسى، إلا أن شيخ الإمام أحمد هو الثاني، ولعله المهمل في السند والله تعالى أعلم. وقد سبق أنه ثقة. (7)

وأما هديبة فهو ابن خالد بن الأسود القيسي البصري، ويقال له أيضاً: هدا ب. قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة، تفرد النسائي بتليينه. (8)

وأما يونس بن محمد فهو ابن مسلم، وهو ثقة ثبت. (9)

وأما شيبان بن فروخ، فقد وثقه الإمام أحمد، ومسلمة، وقال عبدان الأهوازي: كان شيبان أثبت عندهم من هديبة. وقال أبو زرعة: صدوق. (10)

وأما حبان بن هلال فهو ثقة ثبت. (1)

(2) المصدر السابق (78)

(3) الصفحة (177/9)

(4) تهذيب الكمال (140/7)

(5) تقريب التهذيب (168)

(6) الصفحة (84) و(91)

(7) الصفحة (94)

(8) الصفحة (92)

(9) تقريب التهذيب (501)

(10) المصدر السابق (543)

(1) هذه الأقوال من تهذيب التهذيب (185/2).

والرواة للوجه السادس عن حماد، عن ثابت، عن أنسهمهدبة، وشيبان، وعُمَر بن موسى السامي.

أما عمر بن موسى فله وقع تصحيح في سند البزار للفظه السامي، وإنما الصواب الشامي، الذي روى عن حماد بن سلمة⁽²⁾، وروى عنه الحافظ البزار⁽³⁾، وهو أبو حفص الحادي. وقد تقدمت ترجمته، وهو ضعيف⁽⁴⁾. والله تعالى أعلم.

الترجيح

بالنسبة للوجه الخامس، فإنه يجزم بأن الإمام حمادا حدث به، لأن الرواة عنه ثمانية، وجلهم ثقات، بل فيهم أثبات، كما يقطع بوروده أيضا عن سليمان، عن أنس، إذ رواه جماعة من الثقات الأثبات. الوجه الثاني، والثالث. عن سليمان يستحيل معهم الخطأ والوهم.

وإذا ثبت هذا، فيبقى هل أخذ الإمام حماد الحديث أيضا عن ثابت، أم أنه وهم فيه؟ وإذا نظرنا في حال ثابت، وحال حماد، نجد أن ثابتا هو من كبار الرواة عن أنس، بل قال أبو حاتم الرازي: أثبت أصحاب أنس بن مالك الزهري، ثم ثابت، ثم قتادة⁽⁵⁾.

وهو من المكثرين عنه، له 238 حديثا عنه في الكتب الستة، كما في تحفة الأشراف (762/1)، وله عنه في المسند 185 حديثا، كما في أطراف المسند لابن حجر (711/1)، بينما لسليمان التيمي عن أنس 20 حديثا في الكتب الستة، و13 حديثا في المسند كما في أطراف المسند (714/1)، فهو من المقلين عن أنس، فكيف يمكن أن يفوت هذا الحديث إذن ثابتا، وينفرد بسماعه سليمان، مع ما سبق وصفه من حالهما. كما أن حمادا هو من أثبت من روي عن ثابت، فلا شك أن هذا يرجح ورود الحديث عن حماد، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، والله تعالى أعلم.

وتكون النتيجة من هذا كله هي ثبوت أخذه لهذا الحديث من سليمان التيمي، وثابت البناني، عن أنس.

(2) تقريب التهذيب (89)

(3) الثقات (445/8)

(4) تاريخ بغداد (94/5)

(5) الصفحة (130).

(6) سير أعلام النبلاء (222/5)

وإذا تأكد هذا فليس هناك إذا تعارض، وتخالف بين الوجه السادس، والخامس، والثالث عن حماد بن سلمة، لأن الوجه الخامس فيه أن حمادا أخذ الحديث عن كل من سليمان التيمي، وثابت البناني، وهو الشيء المستفاد نفسه من الوجه الثالث، والسادس أيضا، فلا يعدو الأمر أن يكون حماد نشط مرة فحدث بالحديث مقرنا في الرواية بين سليمان، وثابت، ثم كسل، فحدث به مرة عن ثابت وحده، وأخرى عن سليمان وحده. إذ يبعد أن يتوافق ثلاثة رواة . وفيهم ثقتان رووا الوجه الخامس نفسه . على الخطأ في روايتهم الوجه السادس عن حماد. والله تعالى أعلم.

ثم إن أنسا هو من صغار الصحابة، فالغالب أنه أخذ الحديث عن غيره من الصحابة، لأن قصة الإسراء وقعت وهو طفل صغير، أو ربما لم يولد بعد، فكان رضي الله عنه يسند الحديث تارة إلى غيره، وتارة يرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال الشيخ الألباني: فالظاهر أن أنسا تلقاه عن غيره من الصحابة، فكان تارة يذكره، ويسنده، وتارة يرسله ولا يذكره، ولا يضر ذلك في صحة الحديث، لأن مراسيل الصحابة حجة، كما هو معلوم.(1)

أما الوجه الرابع فقد يترجح ضعفه، ويكون معاذ بن خالد وهم فيه، لأنه خالف جماعة كثيرة من الأئمة الثقات الأثبات، لم يذكر أحد منهم أن سليمان التيمي أخذ الحديث عن ثابت، والله تعالى أعلم. وكذا يترجح ضعف الوجه الأول الذي انفرد بذكر أبي هريرة في روايته عن سليمان راويان . واحد ضعيف، والآخر اختلط . بينما الثقات الأثبات الذين رووه عن سليمان لم يسموه، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

الحديث صحيح، ويكفي أن الإمام مسلما أخرجه في صحيحه، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث عشر

- وسئل الإمام رحمه الله عن حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن أبا بكر من أئمة الكريمة: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم مصلاً لله عليهم.

فقال:

يروي به حماد بن سلمة، وقد اختلف عنه، فرواهم مؤملاً بن إسحاق بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو هم فيه.

والصحيح عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. (1)

التخريج:

هذا الحديث ورد عن حماد بن سلمة من وجهين مختلفين:

الوجه الأول: عن حماد بن سلمة، عن عطاء، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: عن حماد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

. تخريج الوجه الأول: (حماد بن سلمة، عن عطاء، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة).

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (2) من طريقه ملبن إسحاق بن إسماعيل قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي سلمة به.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا حماد تفرد به مؤمل.

. تخريج الوجه الثاني: (حماد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة).

رواه أحمد في المسند (3) من طريقه عفان، والبخاري في الأدب المفرد (4) من طريقه شهاب بن

(1) العلل (8 / 22)

(2) (2657/116/3)

(3) (9380/233/15)

(4) (باب الحسب: 896/313)

معمر العوفي، وأبو يعلى في مسنده⁽¹⁾ عنده بن خالد، والطحاوي في شرح المشكل⁽²⁾ من طريقاً بئصر التمار، وعاصم بن علي، وابن أبي حاتم في تفسيره⁽³⁾ من طريق موسي بن إسماعيل، وابن حبان في صحيحه⁽⁴⁾ من طريق أبي نصر التمار، كلهم عن حماد به.

وقد تابع حماد عن محمد بن عمرو جماعة منهم:

. محمد بن بشر أخرجه أحمد: أخرجه أحمد في المسند⁽⁵⁾ عنه قال: ثنا محمد بن عمرو به.

. وعبد: أخرجه البخاري في الأدب المفرد⁽⁶⁾ عنه، قال: أخبرنا محمد بن عمرو به.

. والفضل بن موسى: أخرجه الترمذي في سننه⁽⁷⁾ عنه، عن محمد بن عمرو به.

. وعبد الرحيم: أخرجه الترمذي في السنن⁽⁸⁾، والنسائي في السنن الكبرى⁽⁹⁾ عنه عن محمد بن عمرو به.

قال أبو عيسى الترمذي: وهذا أصح من رواية الفضل بن موسى، وهذا حديث حسن.

. ويزيد بن هارون: أخرجه الحاكم في المستدرک⁽¹⁰⁾ عنه عن محمد بن عمرو به، وقال: هذا حديث صحيح

على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة.

. سعيد بن عامر: أخرجه الحاكم أيضاً في المستدرک⁽¹¹⁾ عنه عن محمد بن عمرو به. وقال: هذا حديث

صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(1) (5932/338/10)

(2) (تحفة الأختيار: 7/155/5064)

(3) (11611/2144/7)

(4) (5776/94/13)؟؟؟؟

(5) (8391/121/14)

(6) (باب من دعا في غيره من الدعاء: 605)

(7) (كتاب القراءات: باب " ومن سورة يوسف " : 3116)

(8) (كتاب القراءات: باب " ومن سورة يوسف " : 3117)

(9) (كتاب التفسير: سورة يوسف: 10/134/11190)

(10) (كتاب التفسير: 2/410).

(11) (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين: 2/671)

. سليمان بن بلال: أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (1):
حدثنا الربيع بن سليمان المرادي قال: أنا عبد الله بن وهب قال: ثنا سلمي بن بلال عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن آل كرمين آل كرمين آل كرميمو سئفني عفو بنينا سحافنا إبراهيم صلوات الله عليهم.

عبد الوهاب: أخرجه البزار في المسند (2) عنه، عن محمد بن عمرو به

. محمد بن خالد الوهبي: أخرجه تمام في فوائده (3) عنه، عن محمد بن عمرو.

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

الراوي للوجه الأول هو مؤمل بن إسماعيل، وقد سبقت ترجمته، وأنه لا يقبل تفرده، لأنه كثير الغلط. (4)

الرواة للوجه الثاني هم: عفان بن مسلم، وشهاب بن معمر العوفي، وهدي بن خالد، وأبو نصر التمار،
وعاصم بن علي، وموسى بن إسماعيل، وهؤلاء كلهم ثقات، وفيهم ثبت، وحافظ،

أما عفان بن مسلم سبقت ترجمته وأنه ثقة ثبت. (5)

وأما شهاب بن معمر العوفي، وهو البلخي، قال عنه ابن حبان: كان متيقظا، حسن الحفظ لحديثه. (6)

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة صاحب حديث. (7)

وأما هدي بن خالد، فقد سبقت ترجمته، وأنه ثقة. (8)

وأما موسى بن إسماعيل، فهو ثقة ثبت حافظ. (1)

(1) (تحفة الأختار: 5063/155/7)

(2) (7934/306-307/14)

(3) تحقيق: حمدي السلفي، ط3 (الرياض، مكتبة الرشد، 1997م)، (547/227/1)

(4) الصفحة (88)

(5) الصفحة (80)

(6) الثقات (314/8)

(7) تقريب التهذيب (210)

(8) الصفحة (145)

وأما أبو نصر التمار فهو عبد الملك بن عبد العزيز القشيري، وهو ثقة عابد. (2)

وأما عاصم بن علي فلعله ابن عاصم الواسطي أبو الحسين، وهو صدوق يخطئ. (3)

الترجيح

لا ريب أن الوجه الثاني هو الراجح، وذلك لوروده عن الثقات وفيهم أثبات . عن حماد، مقابل انفراد ممن لا يقبل تفرد بالوجه الأول، فكيف وقد خالف غيره. وما يزيد هقوة أن الإمام حماد بن سلمة قد تابعه في رواية هذا الوجه جمع من الثقات . وفيهم الكبار كيزيد بن هارون عن محمد بن عمرو. وهذا ما رجحه الدارقطني

قال:

نفسه،

والصحيح عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. (4) والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد الحديث حسن، لأجل محمد بن عمرو - وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، وهو حسن الحديث. قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام. (5) وباقي رجاله ثقات.

وأما متن الحديث فهو صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه (6)، ومسلم في صحيحه (7) من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قيل: يا رسول الله من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم فقالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: فيوسف بن أبي الله بن نبيا لله بن نبيا لله بن خليل الله، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: فعن معادن العرب تسألون؟ خيارهم في جاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا.

(1) الصفحة (150)

(2) تقريب التهذيب (304)

(3) المصدر السابق (342)

(4) العلل (8 / 22)

(5) تقريب التهذيب (434)

(6) كتاب أحاديث الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ رَبِّهِمْ مَسَاجِدَ ﴾: (3353)

(7) كتاب الفضائل: باب من فضائل يوسف عليه السلام: (2378)

(1):

وأخرجها البخاري

أخبرني عبدة، حدثنا عبد الصمد، عن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الكريمة، ابنه الكريمة، ابن الكريمة، ابن الكريمة يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام.

رحمه

الإمام

-وسئل

اللهم حديثاً بيسلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه بينما هو قائم يخطب، إذ قرأ رسولاً لله صلى الله عليه وسلم سلمة، فقال زيد بن كعب، أو أبي بن كعب، وهو جالس سمعاً بيزد: يا أباذر، متأنز لتهدها لآية؟ فلم يكلمه، ثم سأله الثانية، فلم يكلمه، فلما صلى، قال: يا أباذر، ما منعك أن تكلمني، أتخبرني؟ قال: لا، ولكن ليس لكم منصلاتك، إلا ما لغوت، فقال رسولاً لله صلى الله عليه وسلم: صدق أبوذر، ليس لكم منصلاتك، إلا ما لغوت.

فقال: يرويهم عن بيسلمة، ويحيبنا بي كثير، ومحمد بن عمرو، عن بيسلمة، واختلف عنه.

أما عمر بن بيسلمة، فرواه عن أبيه، عن أبي هريرة، قالها أبو عوانة عنه.

وأما يحيبنا بي كثير، فرواه معاوية بن سلام، عن يحيى، عن بيسلمة، عن أبي هريرة. قال ذلك محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن يحيى بن بشير، عنه.

وخالفه بشير بن موسى، فرواه عن يحيى بن بشير، ولم يذكر أبو هريرة.

ورواها الأوزاعي، عن يحيى، عن بيسلمة، قال:

دخلاً أبوذر، ولم يذكر أبو هريرة. واختلف عن محمد بن عمرو، فقال لسود بن عامر:

عن محمد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن بيسلمة، عن أبي هريرة.

وخالفها محمد بن يونس، وموسى بن سنان، وإسماعيل بن قزوين، عن محمد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن بيسلمة، عن أبي هريرة. وكذلك رواه الأندلسيون.

وإسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن بيسلمة، عن أبي هريرة. والمرسل أصح. (1)

التخريج:

هذا الحديث مداره على أبي سلمة، ثم اختلف عنه:

الوجه الأول: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. ذكر الدارقطني أنه رواه أبو عوانة، عن

عمر بن أبي سلمة، عن أبيه به.

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن يحيى بن بشر، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به.

ورواه أسود بن عامر، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

الوجه الثاني: عن أبي سلمة، مرسلًا. ذكر الدارقطني أن بشر بن موسى رواه عن يحيى بن بشر، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير به.

ورواه الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير به.

ورواه موسى بن إسماعيل، وأحمد بن يونس، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو به.

ورواه زائدة، وإسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو به.

. تخرّيج الوجه الأول: (عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا).

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده⁽¹⁾. ومن طريقه البيهقي في الكبرى⁽²⁾. قال: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، وَالْبِزَارُ فِي مَسْنَدِهِ⁽³⁾ مِنْ طَرِيقِ أَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ، وَالطَّحَاوِيِّ فَيُشْرَحُ مَعَانِيَا لِأَثَارِ⁽⁴⁾ مَنْ طَرِيقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَالَ أَبُو ذَرٍّ لَأَبِي بَكْرٍ: مَتَى أَنْزَلْتَهُ السُّورَةَ؟ فَلَمْ يَجِبْهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: مَا لَكُمْ نَصَلًا تَكِلُونَا مَا لَعَنَتْهُ أَبُودَرٍّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهْفَقَالَ: صَدَقْتُي.

ورواه الطبراني في مسند الشاميين⁽⁵⁾:

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا يحيى بن بشر الحريري، ثنا معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير أخبرني أن علي بن سلمة أخبرها أنه سمع عابا هريرة يقول: إننا باذرد خلورسولا للهصلا للهعليه

(1) (312/1)

(2) (كتاب الجمعة: باب الإنصات للخطبة: 220/3)

(3) (8012/335/14)

(4) (2000/367/1)

(5) (2840/98/4)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وسلم يخطب يوم الجمعة، وقعد إلى بينكعب، فقال: ما سبقني من خطبة النبي صلوات الله عليه وسلم، فلم يجد أنيساً تهشياً، فلما صلوا النبي صلوات الله عليه وسلم، قالوا بيلاً بيذر: إنهم تكلوا جمعة لأنكلمت نصت.

البيزار:

وقال

وهذا الحديث لا نعلم رواها إلا حماد بن سلمة، وعبد الوهاب بن عطاء، فذكرناهم عن حماد بن سلمة لفضل بن حماد عن عبد الوهاب.

وقال البوصيري في إتحاف الخيرة⁽¹⁾: رواها أبو داود الطيالسي، ورجاله ثقات.

وقال الهيثمي في المجمع⁽²⁾: رواه البيزار: وفيه محمد بن عمرو، وقد حسن الترمذي حديثه، وفيه اختلاف.

تنبيه: لم أقف على سند أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة. وكذا رواية محمد بن عثمان، عن يحيى بن بشر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، والله تعالى أعلم.

الوجه الثاني: عن أبي سلمة مرسلًا.

أخرج عبد الرزاق في مصنفه⁽³⁾ عن ابن شريح عن رجل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: بينا النبي صلوات الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة إذ قرأ آية، فسمعها أبوذر، فقال أبوذر لأبي بينكعب: متأنزلت هذه الآية؟ فأنصت عنها بيثلاثاً كذلك كنيصت عن حديثها إذ أنزل النبي صلوات الله عليه وسلم قالاً بيلاً بيذر: ليس لكم من جمعتك إلا ما قدم مضمونها، فسأل أبوذر النبي صلوات الله عليه وسلم عن ذلك، فقال: صدق أبي

وعلي بن حجر السعدي في جزئه⁽⁴⁾. كما في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء⁽⁵⁾ حدثنا محمد، عن أبي سلمة، قال: قرأ رسول الله صلوات الله عليه وسلم سورة علما المنبر، فقال أبوذر لأبي بينكعب: متأنزلت هذه السورة؟ فقال لها أبي: ما كان لكم من صلواتك إلا ما لغوت، قال: فذكر ذلك للنبي صلوات الله عليه وسلم، فقال: صدق أبي.

تنبيه: لم أقف على سند معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلًا. وكذا رواية حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا. وكذا زائدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلًا. وذلك بعد البحث، والله تعالى أعلم.

(1) كتاب الجمعة: باب رفع الصوت بالخطبة والإنصات: (1531/284/2)

(2) كتاب الصلاة: باب الإنصات والإمام يخطب: (340/2)

(3) كتاب الجمعة: باب ما يقطع الجمعة: (5424/224/3)

(4) رقم الحديث (196)

(5) لنبييل سعد الدين النجار، ط1 (الرياض، أضواء السلف، 1427 هـ - 2007 م). (581/7).

النظر في أحوال الرواة الذين وقع بهم الاختلاف

لقد روى يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن عمرو الوجهين للحديث . المرسل والمسند عن أبي سلمة، وهذا يعني أن البحث في ترجيح أحد الوجهين على الآخر يقتضي النظر في أحوال الرواة عنهما، علما أن الوجه المرفوع رواه أيضا عمر بن أبي سلمة، وهو عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمان بن عوف، قال عنه يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعفه.

وقال ابن أبي خيثمة: صالح إن شاء الله، وكان يحيى بن سعيد يختار محمد بن عمرو عليه.

وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال مرة أخرى: ضعيف الحديث. وقال العجلي: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذاك القوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات.⁽¹⁾

فخلاصة القول أن الرجل يخطئ في حديثه، فاختلف فيه، وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذه الأقوال، فقال: صدوق يخطئ.⁽²⁾

وأما الرواة عن يميل لوجه المرسل فهم الأوزاعي، ومعاوية بن سلام.

والأوزاعي هو عبد الرحمان بن عمرو، أحد الفقهاء الثقات الأجلاء.⁽³⁾

وأما معاوية بن سلام فهو ثقة.⁽⁴⁾ لكن اختلف عنه هو أيضا من الوجهين السابقين، فروى بشر بن موسى عن يحيى بن بشر عنه المرسل، وروى محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن بشر المرفوع.

ويحيى بن بشر هو ابن كثير الكوفي، وثقه الدارقطني. وقال صالح بن محمد الأسدي: صدوق.⁽⁵⁾ وقال الحافظ: صدوق.⁽¹⁾

(1) هذه الأقوال كلها في تهذيب الكمال (356/5).

(2) التقريب (351).

(3) المصدر السابق (289)

(4) المصدر السابق (470)

(1) تهذيب الكمال (19/8)

وأما بشر بن موسى، فهو ابن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، قال أبو بكر الخلال: شيخ جليل مشهور قديم السماع، كان أحمد بن حنبل يكرمه، وكتب له إلى الحميدي إلى مكة. (2)

وقال الدارقطني: ثقة نبيل. (3) وأروده ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. (4)

وأما محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر، فقال عنه ابن حبان: يروى عن العراقيين كتب عنها أصحابنا. (5)

وقال ابن عدي:

كان محمد بن عبد الله الحضرمي مطينيسي الرأي فيه، ويقول: عصامو مستلق فما يأفكون. وقال: وسألت عبدان عنهما فقال: كانا خير جالينا كتباً بينهما المسند بخطه فإيا ما يبوه عمه فبسمعهما يبوه قتلته: وكانا إذا كرجلا؟ قال: نعم.

وقال:

ومحمد بن عثمان هذا علما وصفه عبدان لأبأسبه، وابتلمطين بالبلدية لأنهما كوفيا نجيعة، قال فيهما قال، وتحو لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد وتركا الكوفة ولما رله حديثا منكر فأذكره. (6)

وقال أبو نعيم بن عدي: رأيت كلا من هومنطيني خطأ أحدهما علما لآخر. (7)

وقال الخطيب: كان كثير الحديث وسال الرواية ذام معرفة وفهمه لثنا تاريخ كبير. (8)

وسئل عنه أبو علي صالح بن محمد جزرة، فقال: ثقة. (9)

(2) التقريب (519)

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م). 89/7

(4) المصدر السابق

(5) الصفحة (290/2)

(6) الثقات (155/9)

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (557-556/7)

(8) ميزان الاعتدال (255/6)

(9) تاريخ بغداد (253/3)

(1) تاريخ بغداد (253/3)، ميزان الاعتدال (254/6)

وقال بن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى يقولون:

محمد بن عثمان كذاب، وزاد ناداود:

قد وضع أشياء علما قومها حدثوا بها قط، ثم حكى بن عقدة نحوه هذا عن طائفة في حق محمد. (1)

وقال ابن عقدة: سمعت عبد الرحمن بن يوسف بن خراش يقول: محمد بن عثمان كذاب بيننا لأمر يزيد في الأسانيد ويوصلو بضعا للحديث.

(2)

وقال: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: محمد بن عثمان كذاب بيننا لأمر يقلب هذا عدلهذا ويعجب من منيكتبعه. (3)

وقال حمزة بن يوسف السهمي: وسألت أبا رقتين عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقال: كان يقال أخذ كتاباً بآنس وكتب غير محدث.

(4)

وقال البرقاني: لما زلا سمع الشيوخ يذكرون أنهم قد وحفاه. (5)

وقال بن المنادي: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة أكثر الناس عن عبد الله بن جعفر بن أبيه. (6)

الذهبي:

الحافظ

وقال

محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر العباسي الكوفي الحافظ... وكان بصيراً بالحدِيث الرجال، له توالي مفيدة. (7)

وأما الرواة عن محمد بن عمرو للمرسل فهم علي بن حجر السعدي، وإسماعيل بن جعفر، وزائدة، وحماد

بن سلمة.

وعلي بن حجر السعدي ثقة حافظ. (8)

وأما إسماعيل بن جعفر فهو ثقة ثبت. (1)

(2) تاريخ بغداد (3/257-256)، ميزان الاعتدال (6/255)

(3) تاريخ بغداد (3/257)

(4) المصدر السابق

(5) المصدر السابق

(6) المصدر السابق

(7) تاريخ بغداد (3/255)

(8) ميزان الاعتدال (6/254)

(1) تقريب التهذيب (338)

وأما زائدة فلم يتبين لي من هو لوجود غير واحد بهذا الاسم، ولم أقف على من روى منهم عن محمد بن عمرو، كما لم أجد في الرواة عن محمد بن عمرو من اسمه زائدة، إلا أن يقصد الدارقطني من هذا الإطلاق المشهور منهم، وهو زائدة بن قدامة، فإن كان الأمر كذلك، فهو ثقة ثبت صاحب سنة. (2) والله تعالى أعلم.

وأما حماد بن سلمة، فقد روي عنه الوجهين أيضا: المرسل والمسند.

والرواة عنه للمرسل هم موسى بن إسماعيل، وأحمد بن يونس. والأول تقدمت ترجمته وهو حافظ ثقة ثبت. (3)

وأما أحمد بن يونس، فلعله أحمد بن عبد الملك بن يونس، وكان ينسب إلى جده، وهو ثقة حافظ. (4) ولم يذكره الحافظ المزني من بين تلامذة حماد بن سلمة، وكذا لم يذكر حمادا في ترجمته شيخا له. (5)

وأما الرواة عن حماد للمسند فهم أسود بن عامر، وأبو داود الطيالسي، وعبيدالله بن محمد التميمي.

وأسود بن عامر وهو الملقب بشاذان، وهو ثقة. (6)

وأما أبو داود الطيالسي، فهو ثقة حافظ غلط في أحاديث. قاله الحافظ في التقريب. (7)

وأما عبيدالله فهو ابن محمد بن حفص التميمي، الملقب بابن عائشة، وهو ثقة. (8) قال عنه أبوحاتم: كان عنده عن حماد بن سلمة تسعة آلاف حديث. (9) قلت: فهو من المكثرين إذن عن حماد بن سلمة.

الترجيح

بالنسبة للإمام حماد بن سلمة، فالذي يبدو أنه حدث بالوجهين للحديث: المرسل، والمسند، وذلك لأن كل وجه رواه عنه ثقات أثبات، يصعب معه تحطتتهم في ما رووه عنه، والله تعالى أعلم.

(2) المصدر السابق (46)

(3) المصدر السابق (153)

(4) الصفحة (150)

(5) تقريب التهذيب (21)

(6) تهذيب الكمال (53/1)

(7) تقريب التهذيب (50)

(8) الصفحة (191)

(9) تقريب التهذيب (315)

(10) الجرح والتعديل (387/5)

أما محمد بن عمرو، فالذي يترجح عنه هو الرواية المرسلة، لأن المرفوع لم يروه عنه إلا حماد بن سلمة. أما المرسل فحدث به عنه جماعة من الحفاظ الثقات، والله تعالى أعلم.

وأما يحيى بن أبي كثير، فالمرسل هو الأصح عنه، لأنه رواه عنه ثقتان جليلان الأوزاعي، ومعاوية بن سلام الذي ورد عنه من طريق الثقات. وأما المرفوع عن يحيى، فقد روي عن معاوية بن سلام أيضا، لكن من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة. الذي وثقه البعض، وكذبه آخرون. عن يحيى بن بشر. وهو ثقة عنه. والله تعالى أعلم.

وبهذا يترجح المرسل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن. وهو الذي صححه الإمام الدارقطني بقوله: والمرسل أصح. (1)

ويستفاد من هذا أن الإمام حمادا اضطرب في الحديث، ولم يضبطه جيدا، إذ أسنده تارة، وأرسله أخرى، والله تعالى أعلم.

مرتبة الحديث:

إسناد هذا الحديث ضعيف من أجل الإرسال، لكن أصل الحديث المرفوع في الصحيحين:

أخرجه البخاري (2)، ومسلم (3) من طريق سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت، والإمام يخطب، فقد لغوت.

وأخرجه مسلم (4) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به.

وأما القصة في الحديث، فأصلها صحيح أيضا، لورودها من طرق، ومن ذلك:

. حديث أبي ذر:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (1)، والحاكم في المستدرک (2)، والبيهقي في السنن الكبرى (3)، وفي شعب الإيمان (4)، والضياء في الأحاديث المختارة (5) من طرق عن شريك بن عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أبي ذر. واللفظ لا بن

(1) العلل (8 / 50)

(2) كتاب الجمعة: باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب: (934).

(3) كتاب الجمعة: باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة: (851/11).

(4) كتاب الجمعة: باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة: (851/15).

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

خزيمة أئقال: دخلنا المسجد يوم الجمعة والنبي صلوا لله عليه وسلم يخطب فجلست قرياً ما نأبينكعب، فقرأ النبي صلوا لله عليه وسلم سورة براءة، فقلت لأبي: متنزلتها سورة؟ قال: فتجهمني وليكمني، ثم كت الساعة، ثم سأله، فتجهمني وليكمني، فلما صلوا النبي صلوا لله عليه وسلم قلت لأبي: سألتك فتجهمني وليكمني، قال أبي: ما لك من صلواتك إلا ما لغوت، فذهبت إلى النبي صلوا لله عليه وسلم فقلت: يا نبي الله كتب جنبا يوماً أنت قراء براءة، فسألتهم تنزلت هذا سورة، فتجهمني وليكمني، ثم قال: ما لك من صلواتك إلا ما لغوت، قال النبي صلوا لله عليه وسلم: صدق أبي.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح جعل شرط الشيخين وليخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: ما أحسب عطاء أدرك أبا ذر.

قلت: لا يسلم هذا التعقب للإمام الذهبي، لأن أبا ذر توفي سنة 32هـ⁽⁶⁾، فكيف لا يدركه، وقد سمع من أبي بن كعب المتوفي سنة 30هـ⁽⁷⁾، وعبد الله بن مسعود المتوفي سنة 32هـ⁽⁸⁾، والله تعالى أعلم.

وقال البيهقي: ورواه عبد الله بن جعفر، عن شريك، عن عطاء، عن أبا الدرداء وأبا بنكعب، وجعل القصة بينهما. ورواه حرب بن قيس، عن أبا الدرداء، وجعل القصة بينهما وبين أبي. ورواه عيسى بن جارية، عن جابر بن عبد الله، فذكر معن هذا القصة بينا بن مسعود وأبا بنكعب. ورواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن أنس بن مالك، فجعل معن هذا القصة بين جابر بن عبد الله بن مسعود، وجعل المصعب بن عبد الله بن مسعود بد لأبي. وليس في الباب أصح من الحديث المذكورنا إسناد هو الله أعلم، فقد رواها أبو سلمة بن عبد الرحمن رسلنا بيناً بذرو بينا بنكعب في شيء سأله عنه.

(1) كتاب الجمعة: باب النهي عن السؤال عن العلم غير الإمام والإمام يخطب: (2/1807).

(2) كتاب الجمعة: (1/1061/416).

(3) كتاب الجمعة: باب الإنصات للخطبة: (3/219).

(4) (3/100/2737)،

(5) (2/70/1138)

(6) السير (2/74)

(7) المصدر السابق (1/402)،

(8) المصدر السابق (1/498)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

. حديث أبي بن كعب: أخرجها بن ماجه في السنن⁽¹⁾، وعبد الله بن أحمد في الزوائد على المسند⁽²⁾، والضياء

في الأحاديث المختارة⁽³⁾ من

طريق شريك بن عبد الله بن أبي عمير عن عطاء بن يسار عن أبي بكرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة براءة
ة، (عند ابن ماجه: تبارك)

وهو قائم يدرك بآية ما لله، وأبي بكرة عن جده النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو الدرداء وأبو ذر، فعمرزأبى بكرة عن جده
همافقال: متى نزلت هذه السورة يا أبي؟ فأبى بكرة سمعها إلا الآن، فأشار إليها ناسكاً، فلما انصرفوا قال: سألت
كمتناً نزلت هذه السورة فلم تخبرني، قال أبي: ليس لكم من صلواتكم اليوم إلا ما لغوت،
فذهبتم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، وأخبرته بما الذي قال أبي، فقال: صدق أبي.

قال البوصيري في الزوائد إسناد صحيح حورج الهنقات، وقال الشيخ الألباني: صحيح لغيره.

قلت: لا تعارض بين هذه الرواية والتي سبقت، لاحتمال أن يكون أبو ذر وأبي بن كعب حدثا بالقصة

معاً، فسمعها منهما عطاء، فتارة يحدث بها عن أبي ذر، وتارة عن أبي، والله تعالى أعلم.

. حديث جابر:

أخرجه أبو يعلى في المسند⁽⁴⁾. ومن طريقه ابن حبان في صحيحه⁽⁵⁾. والطبراني في المعجم الأوسط⁽⁶⁾ من

طريق يعقوب القمي، عن عيسى بن جارية عن جابر (واللفظ لأبي يعلى) قال:

دخل عبد الله بن مسعود المسجد، والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، فجلس إلى جنبها بين كعب، فسأله عن شيء،

أو كلمه بشيء، فلم يرد عليها يفظنا بنمسعود أنها موجودة، فلما انفتل النبي صلى الله عليه وسلم من صلواته قال بنمسعود:

يا أيما ممنعاً نترد علي؟ قال: إنك لم تتحضر معنا الجمعة، قال: لم؟ قال:

تكلمت والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، فقام بنمسعود، فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر ذلك له، فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: صدقاً يا أبا طعياً

(1) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها: (1111)

(2) (21287/209/35)

(3) (1139/71/2)

(4) (1799/335/3)

(5) (النوع الخمسون: ذكر نفي حضور الجمعة عن حضرها إذا لغا عند الخطبة: 4147/136/5)

(6) (3728/107/1)

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

قلت: وفي الباب عن أبي الدرداء، وابن مسعود، وابن عباس، وإن حصل بعض الاختلاف حول أسماء من وقعت القصة بينهم من الصحابة، إلا أن ذلك لن يضر إن شاء الله في صحة أصل القصة، ويمكن حمل ذلك على تعدد وقوعها، والله تعالى أعلم.

خاتمة البحث والنتائج

من خلال هذه الدراسة المتواضعة لمرويات الإمام حماد بن سلمة التي أوردها الإمام الدارقطني في عله، توصلت إلى بعض النتائج، منها:

. سعة حفظ الدارقطني وإمامته في علم الحديث، وذلك أن عددا من الروايات التي أشار إليها في كتابه العلل، لم أقف عليها بعد بحث طويل، ورجعت إلى بعض الأبحاث المشار إليها في المقدمة حول مرويات كتاب العلل به، فوجدت الأمر نفسه عند هؤلاء الباحثين الذين لم يقفوا على مجموعة من الروايات الواردة في الكتاب، فلعل بعض هذه الأسانيد لم تدون أصلا في كتب السنة، وإنما كان الإمام يحفظها، ويستظهرها لما يسئل عن حديث معل، والله تعالى أعلم.

. وهذا يقود إلى مسألة أخرى وهو أن يحذر طالب العلم من العجلة الى تخطئة الأئمة السابقين، في أحكامهم، ونتائجهم، وقواعدهم، إلا بعد الاستقصاء، والبحث الطويل، والتأكد من أن هذا الإمام أخطأ حقيقة، كأن يخالفه آخر، وأن حكمه يتعارض مع قواعد، أو أحكام أخرى أقوى منه، لأن سعة حفظهم، وقوة علمهم، مقابل ضعفه عند المتأخرين، يقتضي هذا الأمر. قال الحافظ ابن حجر: فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه، فالأولى اتباعه في ذلك كما تتبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه... وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل... وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه. (1)

. التأكيد على صحة القواعد الحديثية التي سطرها الأئمة المتقدمون، ومنها اشتراط عدم الشذوذ لصحة الحديث، وذلك أن أثناء تحريجي لبعض الأحاديث التي أعلاها الإمام الدارقطني بالاختلاف على الراوي، وقفت على تحقيقات لبعض المخرجين وحكمهم على أسانيد بالصحة، مع أنها شاذة، والسبب هو أنهم لم يتحققوا من عدم وجود الشذوذ في الحديث، باستقصاء الطرق والأسانيد، الذي يمكن أن يظهر به الشذوذ والمخالفة،

(1) النكت لابن حجر (711/2) .

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

وإنما اكتفوا بظاهر السند فقط. وهذا يحقق أيضا مقولة ابن معين: الحديث الذي لم تجمع طرق لم يتبين خطأه.

. وأما ما يتعلق بالإمام حماد، فالدراسة لم تشمل كل أحاديث العلل. لم تشمل إلا أربعة عشر حديثا. لأن البحث لا يسمح به، وهذا العدد قليل في مقابل كثرة مرويات الإمام، ولا يمكن التوصل من خلال ذلك إلى نتائج، والله تعالى أعلم.

الفهارس العامة وتتضمن:

- أ فهرس الأعلام.
- ب . فهرس الرواة.
- ج . فهرس الأحاديث والآثار.
- د فهرس المصادر.
- هـ فهرس الموضوعات.

أ. فهرس الأعلام

- 49..... أحمد بن محمد بن علي الفيومي.
- 47..... إبراهيم بن السري الزجاج.
- 48..... إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري.
- 45..... الخليل بن أحمد الفراهيدي.
- 47..... علي بن إسماعيل ابن سيدها لأندلسي.
- 48..... القاسم بن علي أبو محمد الحريري.
- 48..... محمد بن الحسن بن دريد.
- 45..... محمد بن زياد ابن الأعرابي.
- 50..... محمد بن عبدالله بدر الدين الزركشي.
- 49..... محمد بن عمر الأندلسي المعروف بابن القوطية.
- 49..... محمد بن المستنير، الملقب بقطرب.
- 47..... محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
- 50..... مغلطاي بن قليج التركي أبو عبدالله علاء الدين.
- 48..... ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي.

ب . فهرس الرواة.

120.....	أحمد بن خالد الوهبي
157.....	أحمد بن عبد الملك بن يونس
93.....	إبراهيم بن الحجاج السامي
99.....	إبراهيم بن سعد
120.....	إبراهيم بن طهمان
157.....	إسماعيل بن جعفر
120.....	إسماعيل بن عياش
157.....	أسود بن عامر الملقب بشاذان
73.....	أنس بن عياض
155.....	بشر بن موسى بن صالح
143.....	جرير بن عبد الحميد
144.....	حبان بن هلال
77.....	حجال بن منهال
143.....	الحسن بن بلال
84.....	الحسن بن موسى
136.....	حفص بن عمر الضيرير
114.....	حماد بن زيد
142.....	خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن
107.....	خالد بن مهران الخذاء
157.....	زائدة بن قدامة
106.....	زيد بن الحباب
126.....	سعيد بن سليمان الشيطي
136.....	سعيد بن أبي عروبة
143.....	سفيان بن سعيد الثوري
114.....	سليمان بن المغيرة
106.....	شعبة بن الحجاج
148.....	شهاب بن معمر العوفي

144	شيبان بن فروخ.....
136	الضحّاك بن حمرة.....
149	عاصم بن علي الواسطي.....
114	العباس بن الوليد البصري.....
84	عبد الأعلى بن حماد بن نصر.....
136	عبدة بن سليمان الكلابي.....
120	عبد ربه بن نافع.....
154	عبد الرحمان بن عمرو الأوزاعي.....
137	عبد الصمد بن عبد الوارث:.....
73	عبد العزيز بن محمد الدراوردي.....
122	عبد الله بن كعب بن مالك.....
98	عبد الله بن معاوية الجمحي.....
88	عبد الملك بن إبراهيم الجدي.....
149	عبد الملك بن عبد العزيز التمار.....
73	عبد الواحد بن غياث.....
106	عبد الوارث بن سعيد.....
74	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.....
157	عبيد الله بن محمد التيمي.....
122	عتاب بن محمد.....
73	عفان بن مسلم الباهلي.....
120	عقيل بن خالد الأيلي.....
157	علي بن حجر السعدي.....
84	عمّار بن مطر الرهاوي.....
126	عمار بن هارون.....
141	عمر بن حبيب البصري.....
154	عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمان.....
127	عمر بن موسى الحادي.....
126	عمرو بن عاصم الكلابي.....
142	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.....

142	قريش بن أنس الأنصاري.....
123	كعب بن عبدالرحمان بن كعب.....
81	مؤمل بن إسماعيل.....
142	محمد بن إبراهيم بن أبي عدي.....
120	محمد بن إسحاق.....
136	محمد بن جعفر المعروف بغندر.....
120	محمد بن عبيد الطنافسي.....
155	محمد بن عثمان بن أبشيبية.....
149	محمد بن عمرو بن علقمة.....
83	محمد بن الفضل السدوسي.....
136	محمد بن كثير المصيبي.....
121	محمد بن كعب بن مالك.....
136	مظفر بن مدرك.....
143	معاذ بن خالد.....
114	المعافي بن عمران.....
154	معاوية بن سلام.....
121	معبد بن كعب بن مالك.....
142	معتمر بن سليمان.....
77	منصور بن سقيير.....
98	موسى بن إسماعيل.....
136	النضر بن شمیل.....
122	هاشم بن القاسم أبو النضر.....
143	هدبة بن خالد.....
74	هشام بن عبد الملك الطيالسي.....
155	يحيى بن بشر بن كثير.....
142	يحيى بن حبيب بن عربي.....
74	يحيى بن سلام.....
120	يحيى بن يعلى.....
99	يزيد بن زريع.....

- 142.....يزيد بن هارون.
- 121.....يعقوب الدورقي.
- 120يونس بن بكير.
- 143يونس بن محمد بن مسلم.

ج . فهرس الأحاديث والآثار .

158.....	إذا قلت لصاحبك أنصت
63	إن الرجل ليكون من أهل الصوم
102.....	إن الإسلام يزيد.....
146.....	إنَّ الكَرِيم بن الكَرِيم.....
80.....	إنما يهلك هذه.....
130.....	أنَّه اختصم إليه في بعير.....
153.....	إنهالمتكنلكجمعة.....
117.....	إيَّاكم وكثرة الحديث عني.....
قَيِّد	الإيمان
124.....	الفتك.....
85.....	حذرنا كل مُنافق عليم.....
76.....	رأنييديرجلخاتمذهب.....
109.....	ساقى القوم آخرهم.....
76.....	سَيكون عليكم أمراء.....
63.....	سُمُّ أولادكم أسماء.....
151.....	صدقاً بؤذراً.....
152.....	صدقاً بي.....
90.....	اللهم إني أَعُوذ بِرِضَاكَ.....
62.....	لم يكن يرى بالقفز.....
18.....	ماأخدمنا أصحابي.....
138.....	مررت بموسى عليه السَّلام.....
116.....	من كذب علي متعمدا.....
5.....	من لم يشكر الناس
5	ومن أتى إليكم معروفا

69..... لا تُورث.

95..... لا يبيع حاضر لباد.

79..... يبيع النساء عام الفتح.

د . فهرس المصادر والمراجع

- 1 . أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، ت 463، موضحاً وهاماً للمجموع والتفريق، تحقيق: عبدالمعطي قلجعي، بيروت، دارالمعرفة، ط1، 1407هـ - تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م - الجامع لأخلاق الراوي، تحقيق، محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، 1983م .
- شرف أصحاب الحديث، تحقيق، عمرو سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1996م .
- الكفاية في أصول الرواية، تحقيق إبراهيم الدمياطي، مصر، دار الهدى، ط1، 2003هـ .
- الرحلة في طلب الحديث، تحقيق، نصر أبو عطايا، الرياض، دار الخاني، ط1، 1994م .
- 2 . أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ:
 - . تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزبيق، عادل مرشد، بيروت، الرسالة، ط1، 1996
 - . تقريب التهذيب، تحقيق عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996
 - . لسان الميزان، تحقيق غنيم بن عباس غنيم، القاهرة الناشر: دار الفاروق، ط1، 1996
 - . الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: عبد الله هاشم الشاليمي، بيروت، دارالمعرفة
 - . تغليق التعليق، تحقيق: عبد الرحمان موسى، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1985
 - . المطالب العالية، تحقيق: جماعة، الرياض، دار العاصمة، ط2، 1431-2010
 - . نزهة النظر، تحقيق علي حسن، الدمام، دار ابن الجوزي، ط4، 1998
 - . النكت على ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي، القاهرة، دار الإمام أحمد، ط1، 2009
 - . فتح الباري، تحقيق ابن باز، ترقيم فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ . 1989م
- 3 . أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت 458 هـ:
 - . السنن الكبرى، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني، القاهرة، الناشر: دار الفاروق الحديثية.
 - . السنن الصغير، تحقيق عبد السلام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992
 - . معرفة السنن والآثار، تحقيق سيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001
 - . شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد زغلول، بيروت، دارالكتبة العلمية، ط1، 1410
 - . الدعوات الكبير، تحقيق بدر البدر، غراس، ط1، 2009
 - . دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلجعي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية - دار الريان للتراث
- 1408 هـ - 1988 م .
- 4 . أحمد بن حنبل، الإمام أحمد، 241 هـ، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، الرسالة، 1999 .
- . الزهد، تحقيق حامد البسيوني، القاهرة، دار الحديث، ط1، 2004

5. أحمد بن أبي بكر البوصيري، ت إتحاف الخيرة المهرة، دار الوطن، الرياض، ط1، 1420 هـ. 1999 م).
6. أحمد شاكر، تحقيق مسند الإمام أحمد، دار المعارف، 1980
7. أحمد بن شعيب النسائي، ت303 هـ، المجتبى، تحقيق مشهور حسن، الرياض، المعارف، ط1 . السنن الكبرى، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، ط1 2001 1
8. أحمد بن أبي عاصم، ت287 هـ: الديات، تحقيق خالد الجميلي، بغداد، دار الحرية، ط1403
9. أحمد بن عبد الله أبو نعيم ألبهباني، ت: 430 هـ، المسند المستخرج لصلح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1996
- . تاريخ أصبهان، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990
10. أحمد بن عبد الله العجلي، ت261 هـ، معرفة الثقات، تحقيق عبد العليم البستوي، المدينة النبوية، مكتبة الدار، ط1، 1985
11. أحمد بن فارس، ت395 هـ، معجم مقاييس اللغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2001 م.
12. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، القاهرة، دار الحديث، ط1، 2000 م.
13. أحمد بن عدي، ت 365 هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997
14. أحمد بن علي بن سعيد أبو بكر المروزي، ت 292 هـ، مسند أبي بكر الصديق، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الناشر: المكتبة الإسلامية.
15. أحمد بن علي بن نجويه ألبهباني أبو بكر، ت 428 هـ، رجال الصحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، 1407
16. أحمد بن عمر البزار، ت292 هـ: المسند: تحقيق محفوظ الرحمان، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ط 2003
17. أحمد بن علي أبو يعلى، ت 307 هـ: المسند، تحقيق حسين أسد، دمشق، دار المأمون، الطبعة 2009
- . معجم شيوخ أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، عبده علي، بيروت، دار المأمون، ط1، 1410 هـ-1989 م.
18. أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي، ت 321 هـ، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهرى النجار
بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1399 هـ. 1989 م).
- . مشكل الآثار: تحفة الأخيار بترتيب مشكل الآثار، تحقيق وترتيب خالد محمود الرباط، الرياض، دار بلنسية، ط1، 1999
19. أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، ت 340 هـ، المعجم، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم، العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط1، 1997
20. أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.
21. أحمد بن مروان الدينوري، ت333 هـ، المجالسة، بيروت، دار ابن حزم، ط1 2002 1
22. إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث، وزارة الأوقاف المغربية، ط1415-1995
23. إبراهيم بن عمر البقاعي، ت885، النكت الوفية، تحقيق: ماهر الفحل، الرياض، الرشد، ط1، 2007
24. أسلم بن سهل بحشل، ت292 هـ، تاريخ واسط، تحقيق كوركيس، بيروت، عالم الكتب، ط1، 2011
25. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط4، 1990
26. إسماعيل بن كثير، ت774 هـ، البداية والنهاية، بيروت، مكتبة المعارف، ط 1994 م.
- . اختصار علوم الحديث، شرحه أحمد شاكر، وسماه الباعث الحثيث، تحقيق علي حسن، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1996 م.

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

- 27 . إسماعيل بن محمد الأصبهاني، دلائل النبوة، تحقيق: محمد محمد الحداد، الرياض، دار طيبة، ط1، 1409هـ.
- 28 . تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي، دار هجر للطباعة، ط2، 1413 هـ.
- 29 . تمام الرازي، ت 414 هـ، الفوائد، تحقيق: حمدي السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ط3، 1997م.
- 30 . جعفر بن محمد الفريابي، ت 301هـ، صفة النفاق و ذم المنافقين، تحقيق: عبد الرقيب بن علي، دار ابن زيدون، ط1، 1410هـ. 1990م.
- 31 . الحسين بن عبد الرحمن المرزبي، المحدثات الفاصليين الراوي الواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط3، 1404.
- 32 . الحسين بن إسماعيل الحاملت 330هـ، الأمالي، رواية: ابن مهدي الفارسي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار النوادر، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- 33 . الحسين البغوي، ت 516هـ، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، زهير الشاوش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403 هـ. معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 1997 4.
- 34 . حماد بن إسحاق أبو إسماعيل الأزدي، ت 267هـ، تركة النبي صلبا لله عليه وسلم، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط1، 1404 هـ.
- 35 . خليفة بن خياط، ت 240هـ، الطبقات، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الرياض، دار طيبة، ط2، 1982م.
- 36 . خليل بن كيكلي العلامي، ت 761 هـ إثارة الفوائد المجموعة، تحقيق مرزوق بن هياس، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1425هـ.
- 37 . الخليل بن عبد الله الخليلي، ت 446هـ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق وليد متولي، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 2010م.
- 38 . سليمان بن أحمد بن أبي بوالقاسم الطبراني، ت 360هـ: المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، ط2 . المعجم الأوسط، تحقيق طارق عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، القاهرة، دار الحرمين، ط1، 1995 م . الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق: محمد شكور، بيروت، المكتبة الإسلامية، ط1، 1985 . مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984 . طرق حديث من كذب علي متعمدا، تحقيق: علي حسن عبد الحميد ، هشام إسماعيل السقا، بيروت، المكتبة الإسلامية، ط1، 1410 . الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 . سليمان بن الأشعث أبو داود، ت 275 هـ، السنن، تحقيق مشهور حسن، الرياض، مكتبة المعارف، ط1 . سليمان بن داود أبو داود الطيالسي، ت 204 هـ المسند، بيروت، الناشر: دار المعرفة . مسند أبي داود الطيالسي المؤلف: سليمان بن داود بن الجارود، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، القاهرة، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط1، 1999م.
- 41 . شيرويه أبو شجاع الديلمي، ت 509 هـ، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، 1406 هـ .
- 42 . عبد بن حميد، ت 249 هـ، المنتخب، تحقيق، مصطفى العدوي، دار بلنسية، ط2، 2002
- 43 . عبد الله بن أبي داود، ت 316هـ، البعث، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.

44. عبدالله أبو محمد الدارمي، ت 255 هـ، السنن، تحقيق، حسين أسد، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2000 م.
45. عبدالله أبو بكر بن أبي شيبة، ت235هـ، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ط1، 2006م.
- .المسند، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن، ط1، 1997
- 46 عبداللهبنمحمدأبوالشيخالأصبهاني، ت 369 هـ، الأمثالفياالحديثالنبوي، تحقيق: عبد العليعبدالحميدحامد، بومبايالهند، الناشر: الدارالسلفية، ط2، 1987
- 47 عبداللهبنمحمدأبو بكر بن أبي الدنيا، الإخوان، تحقيق: مصطفىعبدالقادرعطا، بيروت، دارالكتبالعلمية، ط1، 1409 هـ - 1988م.
48. عبدالله بن محمد دمفوء، مرويات الزهري المعللة، الرياض، الرشد، ط1، 1418-1999
49. عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ت911هـ، تدريب الراوي، بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1427-2006
- . الدر المنثور، تحقيق عبد الله التركي، القاهرة، مركز هجر، ط1، 2003
- . اللائيلالمصنوعةفيالأحاديثالموضوعة، بيروت، دارالكتبالعلمية.
- . جامع الأحاديث، جمع وترتيب، عباس أحمد الصقر، أحمد عبد الجواد، بيروت، دار الفكر، 1414هـ . 1984م).
- 50 عبداللهبنأبيحاتمالرازي، الجرح والتعديل، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2010
- . علل الحديث، تحقيق، محمد صالح الدباسي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1423هـ - 2003م
51. عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة المقدسي، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، تحقيق: صلاح الدين مقبول، الكويت، مكتبة الصحوة الإسلامية، 1403هـ.
- 52 عبداللهبنعبلبنالجوزي، ت597هـ، الموضوعات، تحقيق: عبدالرحمنمحمدعثمان، المدينة النبوية، المكتبة السلفية، ط1، 1966
- . المنتظم، في تاريخ الملوك والأمم، بيروت، دار صادر، ط1، 1358
- 53 عبداللهبنعمر والنصري المشهور بأبيزرعةالدمشقي، ت281هـ، الفوائدالمعللة، المحقق: رجب بن عبد المقصود، الكويت، مكتبة الإمام الذهبي، ط1، 1423هـ - 2003م
54. عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، التنكيل، تحقيق الشيخ الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1986م.
55. عبد الرحمان بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط2، 1985 م.
- . جامع العلوم والحكم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، ط7، 1997 م.
- . فتح الباري، تحقيق طارق عوض الله، الدمام، دار ابن الجوزي، ط2، 1422هـ
56. عبد الرحيم العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: ماهر الفحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2002.1
57. عبد الرزاق بن همام، ت 211هـ، المصنف، تحقيق حبيب الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ . 1983م).
58. عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت 562 هـ، الأنساب، مركز الخدمات والابحاث الثقافية دار الجنان، بيروت، دار الجنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
- 59 عبيداللهبنمحمدالعُكَبَرِيالمعروفبالبُنْبَطَة: ت387هـ، الإبانةالكبرىبالنبطية، تحقيق جماعة، الرياض، دارالراية للنشر والتوزيع.

- 60 . عثمان بن عبد الرحمان بن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، تحقيق: نشأت المصري، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1429 هـ .
2008 م.
- 61 . علي بن إسماعيل بن سيده، ت 458 هـ، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، بيروت، دار الكتب العلمية،
2000 م.
- 62 . علي بن الجعد أبو الحسن الجوهري، ت 230 هـ، مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط1، 1990 م.
- 63 . علي بن أبي بكر الهيثمي 807 هـ: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: حسين أحمد الباكري، المدينة المنورة، الناشر:
مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط1 1992
- . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1: 2001
- . المقصد العلي في الزوائد على مسند أبي يعلى، تحقيق: سيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 64 . علي بن الحسن بن عساكر، ت 571 هـ، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين دمشق، دار البشائر، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
. تاريخ دمشق، تحقيق محب الدين العمري، بيروت، دار الفكر، 1415-1995.
- 65 . علي بن عبد الله بن المديني، العلل، تحقيق: حسام محمد، الكويت، غراس، ط1، 2002.
- 66 . علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، ت 385 هـ، السنن: تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، ط1، 2004 هـ .
. المؤلفات المختلفة للدارقطني، تحقيق: الدكتور موفيق بن عبد القادر، طدار الغرب الإسلامي
- . العلال الواردة في الأحاديث النبوية تحقيق: محفوظ الرحمان زين الله، الرياض، دار طيبة، ط1 1405 هـ - 1985 م.
- 67 . علي بن محمد بن عرقا الكناني، تنزيهاً للشرعية، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، ط، دار الكتب العلمية.
- 68 . علي بن محمد بن الأثير الجزري، ت 630 هـ، اللباقيته ذي الأنساب، بيروت، دار صادر، 1400 هـ - 1980 م.
- 69 . عمر بن رسلان البلقيني، ت 805 هـ، محاسن الاصطلاح، تحقيق خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 1999 م.
- 70 . عمر بن شهاب أبو زيد النميري البصري، ت 262 هـ، تاريخ المدينة، الجزء الأول تحقيقه فهمي محمد شلتوت، الناشر: دار الفكر، قم، مطبعة قدس،
1410
- 71 . عمر بن أحمد، ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، المحقق: سهيل زكار، بيروت، دار الفكر.
- 72 . أبو عبيد القاسم بن سلام، ت 224 هـ، الطهور: المحقق: مشهور بن حسن، جدة، مكتبة الصحابة، ط1، 1414 هـ - 1994 م.
- 73 . ابن ماسي، ت 369 هـ، الفوائد، تحقيق: مسعد عبد الحميد، الرياض، أضواء السلف، 1418 هـ - 1998 م
- 74 . ماهر الفحل، أثر العلل في اختلاف الفقهاء، عمان، دار عمان، ط1، 2000
- 75 . محمد بن إبراهيم بن المقرئ، ت 380 هـ، المعجم، المكتبة الشاملة.
- 76 . محمد بن أبي بكر بن القيم، ت 751 هـ، تهذيب السنن، تحقيق: إسماعيل بن غازي، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1428-2007
- . المنار المنيف، تحقيق عبد الرحمان المعلمي، الرياض، دار العاصمة، ط2، 1419-1998
- 77 . محمد بن أحمد الدولابي، ت 310 هـ، الكنى والأسماء، تحقيق: نظر الفاريابي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2000 م
- 78 . محمد بن أحمد بن محمد بن جميع الصيدواوي، ت 402 هـ، معجم الشيوخ، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987

79. محمد بن أحمد بن عبدالمهدي، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي، بيروت، الرسالة، ط2، 1996
80. محمد بن أحمد الذهبي، ت748هـ: سير أعلام النبلاء، بيروت، الرسالة، ط11، 2001
- . ميزان الاعتدال، تحقيق علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2008
- . الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار المنهاج، ط2، 2009
- . الموقظة، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط1.
- . مختصر العلو، تحقيق الشيخ الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1413هـ-1991م.
- . تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م
81. محمد بن إدريس الشافعي، ت204 هـ، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر.
- . الأم، بيروت، دار المعرفة، 1393هـ.
82. محمد بن إسحاق المكي الفاكهي، ت272هـ، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: عبد الملك دهيش، بيروت، دار خضر، ط1414هـ
- 83 محمد بن إسحاق بن منده، ت395، الفوائد، تحقيق محمد جدي السيد إبراهيم، القاهرة، الناشر مكتبة القرآن.
- . فتح البافيا للكنو الألقاب، تحقيق: نظر الفارياي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط1417 هـ - 1996م
84. محمد بن إسحاق ابن خزيمة، ت311هـ، الصحيح، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 2003 م.
- . التوحيد، تحقيق، المحقق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، الرياض، مكتبة الرشد، ط5، 1994 م.
85. محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، ت380هـ، الفهرست، تحقيق: يوسف علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2002
86. محمد بن إسحاق السراج، المسند، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، فيصلآباد، باكستان، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، ط1، 1423 - 2002
87. محمد بن إسماعيل البخاري، ت256هـ: الصحيح، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2004
- . الأدب المفرد، تحقيق الشيخ الألباني، دار الصديق، ط1، 1999
- . التاريخ الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية.
- . جزء القراءة خلف الإمام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1985
88. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت1182هـ، توضيح الأفكار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ. 1997
89. محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995
- 90 محمد بن حبان البستي، ت354هـ، صحيح ابن حبان تريبنا بنبلان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، الرسالة، ط2، 1993
- . المجروحين، تحقيق: حمدي السلفي، الرياض، دار الصميبي، ط1، 2000.
- . مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مجدي بن منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995
- . الثقات، تحقيق المعلمي، حيدر آباد الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1975
91. محمد بن خبير، أبوبكر، ت575هـ، الفهرسة، تحقيق: محمد فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 هـ. 1998
92. محمد بن سعد، ت230هـ، الطبقات الكبرى، مكتبة النشري.

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

93. محمد بن الحسن أبو بكر بن دريد، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، ط1، 1411هـ. 1991م
94. محمد بن سلامة القضاعي، ت 454 هـ، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986
95. محمد بن طاهر المقدسي، ت 507 هـ، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق، جابر بن عبدالله السريع، الرياض، دار التدمرية، ط1، 2007
- . شروط الأئمة الستة، ضمن ثلاث رسائل، تحقيق: أبو غدة، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب، ط1، 1997
96. محمد بن عبد الله الهأبؤ بكر الشافعي، ت 354 هـ، الفوائد (الغيلانيات) تحقيق: حلمي كامل أسعد، الرياض، دار ابن الجوزي، ط1، 1997م
97. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث، تحقيق: علي حسين، القاهرة، مكتبة السنة، ط1، 2003
98. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1427هـ - 2006م
99. محمد بن عبد الغني أبو بكر بن نقطة، ت 629 هـ، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق كما ليوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ. 1988م
100. محمد بن عبد الله الحاكم، ت 405 هـ: المستدرک على الصحيحين، دار الحرمين، ط1، 1997 م.
- . المدخل إلى معرفة الصحيح، تحقيق إبراهيم بن علي، الرياض، العبيكان، ط1، 2002
- . معرفة علوم الحديث، تحقيق: أحمد السلوم، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1424-2003
101. محمد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: محمد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1425-2004
102. محمد بن عبد الواحد المشهور بالضياء المقدسي، الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، تحقق: عبد الملك بن عبد الله الهنديش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط1، 1410هـ.
103. محمد بن أبي عثمان أبو بكر الحازمي، عجاله المبتدي، تحقيق: عبد الله بن كنون، المطابع الأميرية، ط1، 1393هـ 2، 1973م
104. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، القاهرة، دار الآثار، ط1، 1423-2002م
105. محمد بن عمرو العقيلي، ت 322 هـ، الضعفاء، تحقيق حمدي السلفي، الرياض، دار الصمعي، ط1، 2000.
106. محمد بن عيسى الترمذي، ت 279، السنن، الرياض، مكتبة المعارف، ط1
- . العلل الكبير، تحقيق: محمود خليل، صبحي السامرائي، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط1، 1428هـ - 2007م).
107. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003م
108. محمد ناصر الألباني، ت 1999: صحيح الجامع الصغير، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1408 هـ - 1998م
- . سلسلة الأحاديث الصحيحة، الرياض، مكتبة المعارف، ط 1415 هـ - 1995م
- . سلسلة الأحاديث الضعيفة، الرياض، مكتبة المعارف، ط 1415 هـ 1995م
109. محمد بن نصر المروزي، ت 294 هـ، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتابه بالوتر، اختصار أحمد بن علي المقرئ، باكستان، حديثاً كاديمي، فيصلاباد، ط1 1988م
110. محمد بن يزيد ابن ماجه، ت 273 هـ، السنن، الرياض، مكتبة المعارف، ط1

دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد

- 111 . محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، البلغة، تحقيق: محمد المصري، دمشق، دار سعد الدين، ط1، 2000م.
. القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط7، 2003م.
- 112 . مسلم بن الحجاج، الصحيح، بيروت، رسالة ناشرون، ط1، 2009م
. التمييز، تحقيق، صالح بن أحمد، صنعاء، مكتبة الإمام الألباني، ط1، 2009م
- 113 . مصطفى باحو، العلة وأجناسها، طنطا، دار الضياء، ط1، 2005م
- 114 . معمر بن عبد الواحد بن الفاخرا الصبهاني، ت 564هـ، مجلس ابن الفاخرا الصبهاني، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، بيروت، مكتبة البشائر الإسلامية،
2001م
- 115 . مغطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2011م
. إصلاح كتاب ابن الصلاح، تحقيق: محي الدين البكاري، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط1، 2007م
- 116 ناصر الدين بن المطرز، المغربية تريبيا المغرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ط1، 1979م
- 117 . هناد بن السريال الكوفي، ت 243 هـ، الزهد، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط1، 1406هـ
- 118 همام بن عبد الرحيم سعيد، العلل في الحديث، الأردن، دار العدوي.
119. الهيثم بن كليب الشاشي، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1410هـ
- 120 . الوردية زقادة، منهج الإمام الدارقطني في دراسة علل الحديث، بحث الدكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.
- 121 . وصي الله عباس، علم العلل، الشبهة العنكبوتية، موقع شبكة الأثرية السلفية.
- 122 . وكيع بن الجرح، الزهد، الجزائر، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2006م
- 123 ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1397 هـ - 1993م.
- 124 . يعقوب الفسوي ت 277هـ، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، مكتبة الدار بالمدينة، ط1، 1410م.
125. يعقوب بن إسحاق أبو عوانة، ت 316هـ، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف، بيروت، دار المعرفة، ط1،
1419هـ. 1998م.
- 126 . يوسف بن عبد البر أبو عمر، ت 463 هـ، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، السعودية، دار ابن الجوزي،
ط5، 1422هـ
- 127 . يوسف المزني، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد، بيروت، الرسالة، ط1، 1998م
. المعجم الوسيط: جماعة من المؤلفين، القاهرة، ط2، 1392 هـ - 1972م

هـ . فهرس الموضوعات

5.....	شكر وتقدير
3.....	ملخص البحث
6.....	مقدمة البحث:
9.....	مشكلة البحث:
9.....	الدراسات السابقة:
10.....	منهج البحث
11.....	خطة البحث
67. 14	الباب الأول: التعريف بمفردات العنوان:
14.....	الفصل الأول: ترجمة الإمام حماد بن سلمة، وفيه عشرة مباحث: الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.....
15.....	المبحث الثاني: نشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته.....
19.....	المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.....
22.....	المبحث الرابع: عقيدته.....
21.....	المبحث الخامس: عبادته، وصلاحه، وزهده، وأخلاقه.....
22.....	المبحث السادس: ثناء أهل العلم عليه.....
24	المبحث السابع: من درر أقواله رحمه الله.....
25	المبحث الثامن: أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.....
30.....	المبحث التاسع: ما رمي به الإمام حماد بن سلمة.....
35.....	المبحث العاشر: وفاته.....
36.....	الفصل الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني، وفيها مباحث: الأول: اسمه ومولده.....
36	المبحث الثاني: نشأته وطلبه للعلم، ورحلاته.....
38	المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.....
40.....	المبحث الرابع: مكانة العلمية، وثناء أهل العلم.....

42	المبحث الخامس: عقيدته.....
42	المبحث السادس: مؤلفاته.....
43	المبحث السابع: وفاته:.....
44	الفصل الثالث: التعريف بكتاب العلل، وبعض المسائل المتعلقة بالعلة، وفيه مباحث:
45	المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً: وفيه مطلبان: الأول: تعريفها لغة.....
	المطلب الثاني: معنى العلة اصطلاحاً.....
49	المبحث الثاني: أهمية علم العلل.....
54	
55	المبحث الرابع: كيف تدرك العلة.....
65	المبحث الخامس: حول علل الدارقطني، وموضوعاته، وترتيبه:
68	الباب الثاني: دراسة الأحاديث التي اختلف فيها على الإمام حماد
69	الفصل الأول: مسند أبي بكر الصديق: الحديث الأول.....
76	الفصل الثاني: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الحديث الثاني:.....
80	. الحديث الثالث:.....
87	. الحديث الرابع:.....
90	الفصل الثالث: مسند علي رضي الله عنه: الحديث الخامس:.....
95	الفصل الرابع: مسند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: الحديث السادس:.....
102	الفصل الخامس: مسند معاذ بن جبل رضي الله: الحديث السابع:.....
109	الفصل السادس: مسند أبي قتادة رضي الله عنه: الحديث الثامن:.....
116	. الحديث التاسع:.....
124	الفصل السابع: مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: الحديث العاشر:.....
130	الفصل الثامن: مسند أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: الحديث الحادي عشر:.....
138	الفصل التاسع: مسند أبي هريرة رضي الله عنه: الحديث الثاني عشر:.....
146	. الحديث الثالث عشر:.....
151	. الحديث الرابع عشر:.....
162	نتائج البحث:.....
164	. الفهارس العامة.....
165	. فهرس الأعلام
166	. فهرس الرواة

- 170 فهرس الأحاديث .
- 172 فهرس المصادر والمراجع .
- 181 فهرس الموضوعات .

وصلى الله و سلم على نبينا محمد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.